مكتبة السهيلى : ١

من الآثار الأندلسية

أمالى السهيلى

أبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى

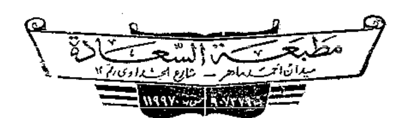
٥٠٨ - ٥٨١

فى النحو واللغة والحديث والفقه

تحقيق

محمد ابراهيم البنا

بكلية اللغة العربية


مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر — شارع الجداوي رقم ١٢

V LLXXII

72

مسائل من إملاء الفقيه الأستاذ
أبي القاسم بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي رحمه الله
وجملة أجوبة في مسائل سألها عنها الفقيه المحدث
أبو عمرو بن [illegible] رحمة الله عليهما

[illegible]
وقفه لله تعالى

Abu Acasem Eljasciami Syntaxis
linguae Arabicae Æra egir 697

n. ~~331~~

~~Cod. 192~~

Cod. 189

صورة لغلاف المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم   رب أعن وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما

مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء

قال الأستاذ أبو القاسم: اعلم أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض
والتنوين لمضارعته الفعل إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي أشبه
من ذلك ما فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنه فرع للتنكير وكالتأنيث
فإنه فرع للتذكير وكالجمع فإنه ثان للإفراد إلى سائر العلل التسع المذكورة
في كتبهم، وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من
النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ولم يكثر التشويش في كلامهم ولا انتصف منهم
أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا أضعف من حجة
نحوي، وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع
من التناقض، فمن فساده من العلل لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة
التي يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها كما تقول إن الإسكار
في الخمر علة التحريم بدليل أنه صحيح لأن الحكم وهو التحريم يوجد
بوجود السكر ويعدم بعدمه، وكذلك سائر العلل العقلية الصحيحة

الصفحة الأولى من الكتاب

ليس بيمين وكيف يندرج تحت قوله الايمان لازمة كل يمين الطلاق
او العتاق او شيء من هذا انما يندرج تحت قوله الايمان لازمة لي ان
كان كذا وكذا كل يمين جعل الله فيها الكفارة المذكورة
في القرآن مثل ان يقول الحالف بالله او بالرحمن او بسائر اسمائه
سبحانه او بعزة الله وقدرته او بسائر صفاته فاذا التزم
نفسه مثل هذه الايمان كانت عليه الكفارة المشروعة في
هذه الايمان ولم يكن عليه طلاق ولا عتاق لان الطلاق والعتاق
ونحوهما ليست من الايمان لان الله تبارك وتعالى انما قال ذلك
كفارة ايمانكم اذا حلفتم ومن اجمعت الامة انه لا يعني
سبحانه الا الايمان به وصفاته وان من قال علي الطلاق لئن كان
كذا وكذا لا يلزمه شيء لانه الطلاق فيه بشرط ان وقع ولا معنى للتكرار
بعد هذا فقد وضح السبيل واستبان وجه الدليل والحمد لله رب العالمين

كملت المسائل بحمد الله تعالى وعونه على يد كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك
المرسي تلمسانيا في شهر المحرم عام سبعة وتسعين وستمائة والحمد لله

الصفحة الأخيرة



السهيلي

٥٠٨ — ٥٨١

نسبه :

هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبى الحسن ، واسمه : أصبغ بن حسين بن سعدون بن رِضوان بن فَتُّوح ، وهو الداخل للأندلس .

قال تلميذه ابن دِحية : « هكذا أملى علىّ نسبه ، وقال : إنه من ولد أبى رُويحة الخثعمى الذى عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء عام الفتح[1] » .

وقد عرف السهيلى بثلاث كنى ، اثنتان منها ذكرهما ابن دحية ، وأما الثالثة فهى أبو الحسن ، وقد جمع الثلاث ابن الأبار[2] ، ولكن الكنية الأولى أعرف هذه الكنى ، وتتردد كثيراً فى كتب اللغة والنحو .

وقد نشأ السهيلى فى بيت علم وخطابة ، يقول الذهبى فى ترجمته : « . . ولد الخطيب أبى محمد بن الإمام الخطيب أبى عمر[3] » .

---

(١) المطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠ .

(٢) ينظر التكملة : ٣/٥٧٠ . (٣) تذكرة الحفاظ : ٤/١٤٢ .

السهيلى :

أما السهيلى فنسبة إلى سُهيل قرية أو حصن بالأندلس ، كذا ذكر قدامى المترجمين له ، ويقولون : إن سهيلا من أعمال مالقة ، التى تقع على البحر المتوسط ، ويذكر الحميرى سبب تسميتها بذلك فيقول : « وهناك جبل منيف عال ، يزعم أهل تلك الناحية أن النجم المسمى سهيلا يرى من أعلاه ، ولذلك سمى أبو القاسم الأستاذ الحافظ مؤلف الروض الأنف : السهيلى[١] » .

ويبدو أن تسمية العرب لها بسهيل قد نشأت عن تحريف لاسمها الرومانى ؛ إذ كانت تدعى قبل دخول المسلمين للأندلس : Selitana ، وما تزال هذه المدينة قائمة حتى الآن ، وتسمى : Fuengirola ؛ يقول الأستاذ عنان وقد زارها : « وسهيل أو فونخورولا : بلد كبير يقع على البحر مباشرة فوق سفح الجبال المجاورة ، على قيد ثلاثين كيلو متراً غربى مالقة ويمتد من الشاطىء إلى مسافة كبيرة . . »[٢] ، ويذكر الأستاذ عنان أن بجانبها حصناً يرجع تاريخ بنائه إلى عهد عبد الرحمن بن الحكم فى منتصف القرن التاسع الميلادى، ويقول : « وفى حصن سهيل كان مولد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابن أبى الحسن السهيلى[٣] » .

وقد نشأ السهيلى فى مالقة ، ولهذا فهو ينتسب إليها أيضاً باعتبارها الكورة أو الإقليم الذى يتبعه سهيل ، يقول عنه الذهبى : « العلامة الأندلسى المالقى النحوى[٤] » ويقول تلميذه ابن دحية : « نشأ بمالقة ، وبها تعرّف ، وفى أكنافها تصرّف ، حتى بزغت فى البلاغة شمسُه ، ونزعت إلى مطامح الهمم نفسُه[٥] » .

(١) صفة جزيرة الأندلس : ١٨٠ .
(٢) الآثار الأندلسية الباقية فى أسبانيا والبرتغال : ٢٥٧ .
(٣) المصدر السابق والصفحة . (٤) العبر : ٤/ ٢٤٤ .
(٥) المطرب : ٢٣٠ .

مولده :

يقول ابن دحية: «وسألته عن مولده فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسمائة[1]» ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ .

عماه :

وتتفق أغلب المصادر على أن أبا القاسم قد أضرّ وهو فى السابعة عشرة من عمره[2]، ولكن تلميذه ابن دحية لا يشير إلى ما أصاب السهيلى، كما أن كلامه فى الروض[3] قد يدفع إلى تحقيق مسألة ضرره .

شيوخه :

تَلْمَذَ السهيلى لجمهرة من أعلام عصره فى مالقة وقرطبة وإشبيلية ، وقد كانت مالقة موطنُه من أهم مراكز الحركة العلمية فى الأندلس ، ومن تتبع شيوخه فيها نتبين أن عنايته بالقراءات والفقه والنحو كانت واضحة[4] ، وأبرز شيوخه فيها وأعظمهم أثراً فى فكره اللغوى هو أبو الحسين بن الطراوة .

وفى قرطبة التقى السهيلى كذلك بشيوخ القراءات والنحو والحديث ، ويبدو أن إقامته فيها لم تكن طويلة ، وكانت رحلته الثانية إلى إشبيلية وفيها لازم أبا بكر بن العربى وتخرج عليه فى الأصول ؛ بيد أنه أخذ أيضاً عن جماعة من أعلام إشبيلية بين محدثين وقراء ونحاة ، ومن نحاتها الأستاذ أبو القاسم عبد الرحمن بن الرّماك ، وهو من تلاميذ ابن الطراوة ، وقد لازمه السهيلى ولقن عنه فوائد فى النحو .

---

(١) المطرب : ٢٣٣ .

(٢) ينظر بغية الملتمس : ٣٥٤ ، والتكملة : ٢/ ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٣) ينظر الروض الأنف : ١ / ٢٨٧ ، ودراستنا عنه.

(٤) ينظر المطرب : ٢٣٠ — ٢٣١ .

ومن المرجح أن السهيلى قد فرغ من الطلب قبل سنة ٥٤٢ هـ وعمره حينئذ أربع وثلاثون سنة ، وقد حسبنا ذلك بوفاة شيوخه فى إشبيلية ، وكان أبو بكر ابن العربى آخرهم وفاة ؛ فقد وافاه الأجل بفاس سنة ٥٤٣ ، وكان قد غادر إشبيلية قبل هذا التاريخ ، وذلك فى أوائل سنة ٥٤٢ مع وفد من أهلها لمبايعة الموحدين .

تنقلاته وأعماله :

يبدو أن السهيلى قد أقام بإشبيلية فترة من الزمن[1] ، وقد نقل السيوطى عن ابن الزبير أنه دخل غرناطة[2] ، وقد انتهى به المطاف إلى مالقة موطنه الأول فكانت له بها حلقة وتلاميذ ، أما عن حالته فقد تواترت الأنباء بفقره وحرمانه ، وكان تأليفه للروض الأنف سبباً فى استدعاء أمير الموحدين له ، يقول تلميذه ابن دحية ، « وكان ببلده يتسوغ بالعفاف ، ويتبلغ بالكفاف ، إلى أنْ وصلت إليه ، وصُحِّح الروض الأنف بين يديه ، فطلعت به إلى حضرة مراكش ، فأوقفتُ الحضرة عليه ، فأمروا بوصوله إلى حضرتهم ، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم ، وقوبل بمكارم الأخلاق ، وأزال الله عنه عـــلام الإملاق . . .[3] »

ولا يحدثنا ابن دحية عن الأعمال التى أسندت إليه فى مراكش ، ويبدو من كلامه أنّ السهيلى قد تعرض لحملات منافسيه ، يقول : « وفى كل يوم يجنيهم من حديثه أزهاراً ، ويقطفهم من مُلَحه آساً وبَهاراً ، حتى حسده الطلبة ، وجردوا لملامه حساماً. وكان وصوله إلى الحضرة والعمر قد عسا وذبل عوده . . .

(١) ينظر نفح الطيب : ٤ / ٣٧١ ، والإحاطة : ٤٧٩ .
(٢) بغية الوعاة : ٢ / ٨١ .
(٣) المطرب : ٢٢٢ .

فعندما عاش مات . . . وكان مقامه بالحضرة نحواً من ثلاثة أعوام ، كلها أضغاث أحلام »[١] .

ويبدو أنه قد غادر الأندلس إلى مراكش فى أوائل سنة ٥٧٩ هـ .

تلاميذه :

أما تلاميذ أبى القاسم ومن روى عنه فكثيرون ، ومن أشهرهم أبو على عمر بن محمد المعروف بالشلوبينى (٥٦٢ — ٦٤٥) وأبو الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية (ت ٦٣٣) وأبو على عمر بن عبد المجيد الرُّندى (ت ٦١٦).

وفاته :

توفى السهيلى بمراكش فى السادس والعشرين من شعبان سنة ٥٨١ .

مؤلفاته :

لم يشغل السهيلى بالتدريس عن التأليف ، فله مصنفات كثيرة بين الكتب والمسائل المفردة ، ومن أشهرها :

١ — نتائج الفِكْر فى النحو ، وهو الكتاب الذى نقوم بتحقيقه الآن[٢] .

٢ — كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية[٣] .

٣ — التعريف والإعلام بما أُبْهِم فى القرآن من الأسماء والأعلام ، وقد طبع سنة ١٣٥٦ ـ ١٩٣٨[٤] .

٤ — الروض الأُنُف والمشرع الرِّوَى، فى تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى ، وهو من أَجَلِّ كتبه ، وقد طبع[٥] سنة ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤ م .

---

(١) المطرب : ٢٣٢ ، ٢٣٣ .
(٢) توجد بمكتبتى مصورتان له .
(٣) توجد بمكتبتى مصورة له .
(٤) مطبعة الأنوار . (٥) مطبعة الجمالية .

وللسهيلى غير هذه الكتب مسائل عديدة بلغ ما حصرته منها خمساً وعشرين مسألة متنوعة فى النحو والحديث والفقه والتفسير .

٥ — الأمالى : وهو المخطوط الذى نقدمه للطبع أول مرة .

وقد حصلت على مصورة له من مكتبة الاسكوريال بأسبانيا[١] ، وقد زار هذه المكتبة العلامة محمد محمود الشنقيطى ، وذكره فى فهرسته لأسماء أشهر الكتب العربية فى أسبانيا فقال : « . . وهو كتاب نفيس جدا ، ما وقفت عليه بالمشرق[٢] » .

ولم أعثر على نسخة أخرى لهذا المخطوط .

خطه : كتب بقلم مغربى جميل ، ويقع فى خمسين لوحة من الحجم المتوسط ويكاد يخلو من التصحيف والتحريف .

(ا) عنوانه :

كتب على غلافه الآتى :

« مسائل من إملاء الفقيه أبى القاسم بن أبى الحسن [كذا] الخثعمى ثم السهيلى، رحمه الله ، وجله أجوبة فى مسائل له، سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق ابن قرقول[٣] رحمة الله عليهما » .

تاريخه:

ذكر ناسخه بعد الفراغ منه : « كملت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد

---

(١) ينظر فهرس الأسكوريال : ١ / ١١٢ ورقم المخطوط : ١٨٩ .

(٢) هذه الفهرسة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٣) هو إبراهيم بن يوسف الوهرانى (ت ٥٦٩) وكان فقيها محدثاً حافظاً ، ينظر العبر : ٤/٢٠٥ .

كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك فى الموفى ثلاثين من شهر المحرم عام سبعة وتسعين وستمائة » .

(ب) بدايته ونهايته :

تبدأ المخطوطة بعد البسملة بالعنوان الآتى : (مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء) وبعده : قال الاستاذ أبو القاسم : زعموا أن الاسم الذى لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين » وقد اختتمت بقوله : « فقد وضح السبيل واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين » .

(ج) قيمة الكتاب :

يستطيع قارىء هذا الكتاب أن يخرج بتصور هام عن صاحبه أبى القاسم السهيلى ، وهو أن الرجل كان رحب الأفق ثاقب الفكر واسع الثقافة مشاركاً فى كثير من الفنون ، لم تقطعه اللغة عن أن يسهم فى مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد ، فهو محدث حافظ ، عالم بالتفسير والأخبار والأنساب ، فقيه أصولى مجتهد ، وهذه الأمالى ـ على صغر حجمها ـ يمكن أن تعطى هذه الجوانب ، وأن تنبه على مكان صاحبها أبى القاسم السهيلى .

وأعتقدُ أنَّ إخراج هذا المخطوط سوف يُسهم إن شاء الله فى التعرف أيضا على مدرسة النحو فى الأندلس ، هذه المدرسة التى نبع علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراستها دراسة تقوم على التفقه فى أساليبها ، ومن ثم كان نحاتها أساتذةً يقومون على تدريس الأدب كما يقومون على تعليم صناعة العربية ، وفى هذا الكتاب نرى السهيلى البصير باللغة ذا الحس المرهف الذى يصدر فى أحكامه وآرائه عن رعاية المعنى وإصابة الغرض ، ونرى السهيلى صاحب الأسلوب العلمى المشرق الذى صقله الأدب وأحكمته ممارسة اللغة والتعرف على طرائقها فى التعبير .

ولقد نتج عن طبيعة هذه الدراسة المعنية بالنصوص أن أتيح لنحاة الأندلس الوقوفُ على مصادر اللغة فى دواوين شعرائها وكلام المتكلمين بها ، فإذا كانت لهم ترجيحات أو آراء مبتكرة فليست نابعة عن النظر المجرد ، وإنما هى صادرة عن استقراء اللغة وتتبعها ، والسهيلى فى كتابه هذا يعتمد النصوص فيما انتهى إليه من رَأْى ، ويكثر من ذكر الشواهد ، حتى إن مسلكه فى التوجيه والتعليل لم يكن كذلك نظريا فى بعض الأحيان، فهو يحاول النظر فى عامية بلده ومسلكها فى التعبير ، ويُفيد من ذلك فى توجيهاته للغة العرب الفصحى(١) .

ولقد كان من نتائج هذه الدراسة أن رأينا السهيلى يخالف النحاة فى كثير من المسائل ، وفى هذا الكتاب مسألة له فى الممنوع من الصرف حمل فيها عليهم حملة واضحة وعلى زعيمهم أبى بشر سيبويه، وهى نتيجة طَبَعية تنتظر ممن بلغ مبلغه فى العلم باللغة وَالبصَر بها .

(د) مسائل الكتاب :

تشتمل هذه المخطوطة على المسائل الآتية :

١ — مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ، وتقع فيما يزيد على عشر ورقات (من ٢ - ١٢) .

٢ — مسألة فى كاف التشبيه (١٢ - ١٤) .

٣ — فى الجواب ببلى ونعم (١٤ - ١٧) .

وهذه المسائل لم يملها السهيلى على ابن قرقول ، فقد أثبت على هامش الورقة ١٧ عند بداية المسألة الرابعة : « من هنا جوابه على المسائل التى سأله عنها ابن قرقول رحمهما الله » .

٧٤ أربع وسبعون مسألة ، هى أجوبة السهيلى على ابن قرقول ، وتتناول مشكلات وقعت فى الحديث ، وأغلبها مشكلات نحوية ولغوية .

(١) ينظر ورقة : ٨ من هذا الكتاب .

٧٩ مسألة فى الطلاق والأيمان اللازمة .
وهى آخر مسائل هذه المخطوطة .

(هـ) توثيقها :

فى هذه المخطوطة بحوث معروفة للسهيلى فى كتبه الأخرى ، فقد تناول فيها موضوع الاسم والمسمى[١] ، وهو من مسائله فى النتائج[٢] ، كما أن فيها ردّه المعروف على الفرّاء فى قوله تعالى : (ولمن خاف مقام ربه جنتنان)[٣] بما لا يخرج عما قاله فى الروض الأنف[٤] ، هذا وقد اقتبس منها الزركشى فى البرهان نصا فى تخريج قوله تعالى : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم) فقال : « وقال السهيلى فى أماليه : ليس معنى الآية كما قالوا ، لأن نفى الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء[٥] » وهذا النص المقتبس يكاد يكون بلفظه فى هذا الكتاب[٦] .

(و) لماذا اخترت أن تعنون هذه المخطوطة بالأمالى ؟

من الثابت أن السهيلى لم يجمع هذه المسائل المتقدمة فى إملاء مستقل ، وأنّ جَمْعها من صنع أحد العلماء ، وقد ارتضيت أن تعنون بالأمالى وهو عنوان مقتبس من عبارة السهيلى ، فقد كان كثيرا ما يذكر أماليه ، ويعنى بها أماليه المستقلة المفردة ، وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون ، كما هو مقتبس أيضا من عبارات الذين نقلوا عنه ، وقد تكون نقولهم أيضاً مما يشمله هذا الكتاب أو غيره ، فإذا وجدنا الزركشى مثلا يقول : «قال السهيلى فى أماليه» أو « ذكره

(١) الأمالى : ورقة ٢٢ ، ٢٣ .
(٢) النتائج : ورقة ٢ ، ٣ ا .
(٣) الأمالى : ورقة ٤٣ .
(٤) الروض الأنف : ٢/١٧٥ .
(٥) البرهان : ٣ / ٢١٠ ، ٢١١ .
(٦) الأمالى ورقة : ٣٧ .

السهيلى فى أماليه »(١) فربما كان هذا القول مقتبسا من هذا الكتاب أو غيره ، وإنما كان السهيلى ومن نقلوا عنه يعنون المسائل المفردة المستقلة .

(ز) منهج التحقيق :

١ — سبق أن قدمنا أنى لم أعثر على نسخة أخرى لهذه المخطوطة ، ولذلك كان الاعتماد كله على مخطوطة الأسكوريال .

٢ — لقد عُنِيت بضبط نصوص هذه المخطوطة ، وقد أفادتنى صحبة السهيلى فى كتبه الأخرى فى تحقيقها والتنبيه على مواضع السقط فيها ، فكثيرا ما كنت ألجأ إلى نصوصه الأخرى التى تناولت بعض مباحث هذا الكتاب رغبة فى توضيحها وضبطها .

٣ — كما عنيت أيضا بتخريج الشواهد والأحاديث ، ونسبة الآراء إلى أصحابها والتعريف بالأعلام الواردة فيها .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وأن ينفع به ، إنه سميع مجيب ؟

٣ من رمضان ١٣٨٩ هـ
١٣ من نوفمبر ١٩٦٩ م

محمد إبراهيم البنا
بكلية اللغة العربية

---

(١) البرهان : ٣ / ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

مسائل

من إملاء الفقيه الأستاذ أبى القاسم بن أبى الحسن الخثعمى ثم السهيلى . . رحمه الله . . وجله أجوبة فى مسائل له سأله عنها الفقيـــه المحدث أبو إسحاق بن قرقول . . رحمة الله عليهما

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن وصل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم تسليما

مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء

قال الأستاذ أبو القاسم :

زَعَمُوا أنَّ الاسم الذى لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل[1] ؛ إذ الفعلُ فرعٌ للاسم وثانٍ له ، والذى لا ينصرف من الأسماء فيه علّتان فرعيتان ، كالتعريف فإنه فرع للتنكير ، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير ، وكالجمع فإنَّه ثانٍ للإفراد ، إلى سائر العلل التسع المذكورة فى كتبهم ؛ وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعلِّلوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم ، ولم يكثر الحَشْوُ فى كلامهم ، ولما[2] تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

« أضعف من حجة نحوىّ » [3]

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروبٍ من التحكُّم وأنواعٍ من التناقض ،

---

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٦ ، والمقتضب : ٣ / ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضى : ١ / ٣٠ ، ٣١ .

(٢) فى الأصل : ولا .

(٣) هذا عجز بيت نسبه ابن خلكان في الوفيات ١ / ١٠٠ إلى أحمد بن فارس ، وذلك فى قوله :

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمى لتركى
ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوى

وفساد من العلل ، لأنَّ العلّة الصحيحة هي المطّردة المنعكسة ، التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها ، كما تقول : الإسكار في الخمر علة التحريم ، فهذا تعليل صحيح ، لأنَّ الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السُّكْر ، ويُعْدَم بعدمه ، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة ، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها ، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجاباً عقلياً للحكم ، وهو كون العالم عالما ، ولا يتصوّر في العقل وجودُ العلة إلا موجبةً لمعلولها ، وعدمه واجب عند عدمها .

ومن علل النحو ما يَطّرد وينعكس فيتبيّنُ صحتها ، كالإضافة فإنها عِلّة للخفض ، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها ، وكالتضمُّن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه مُوجِبٌ للبناء مُطَّرِداً ومنعكساً ، أي إنَّ عدم التضمن للحرف يُعْدَم معه البناء في الاسم ، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي ، ولا إيجاب شرعي ، ولكنه إيجاب لغوي ، اقتضته اللغة ، فصار أصْلاً يُبنى عليه .

وأما علة امتناع الاسم من الصَّرْفِ ففيها ما ذكرناه من الفَسَادِ والمُنَاقَضَةِ : أما الفساد في العِلّة فعدم الاطراد فيها والانعكاس ، أما عدم الاطراد فإنا قد نجد الاسم مضارِعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين ، كضارب ونحوه ، فإنّ فيه لفظ الفعل ومعناه ، ويعمل عمله ، وهو تال للاسم ووصف له ، ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين ؛ ومن ذلك مُسْلِمة ، فإنَّه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف [٢] ، ومن ذلك السِّفْسِير[1] والبُنْدار[2] ، قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو منصرف ، فهذا كسر العلة .

---

(١) في تاج العروس : « السفسير بالكسر : السمسار ، قال الأزهري : معرب ، وهي كلمة فارسية » وقيل : السفسير : الخادم والتابع والقيم بالأمر المصلح له والرجل الظريف والعبقري .

(٢) في لسان العرب : « البنادرة ، دخيل ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وأحدهم بندار » وزاد في تاج العروس : « أوهم الذين يخزنون البضائع للغلاء » .

وأما نقضُها ، فإن الجمع ثان للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف ، كقولك : كِرام ، وغُيَّب[1] ، وأمجاد[2] ، ونحو ذلك ، .

ثم قد تُعدم هذه العلل من الاسم ، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف ، نحو «أبى قابوس»[3] فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع الصرف ، لأنه عربى مشتق من القبس ، والقابوس هو الحسن الوجه ، فقد وجد الحكم مع عدم العلة ، وعُدِم مع وجودها فدلَّ على فسادها ، وأى مناقضة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضفته ، زال شبه الفعل عنه ، وهذان نوعان من التعريف ، فالعلمية أحرى أن تباعده من شبه الفعل ؛ إذ الألفُ واللام ، قد تدخل على الفعل المضارع فى فى ضرورة الشعر ، كما قال :[4]

* صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ *

---

(١) غيب كركع : جمع غائب .

(٢) فى النهاية : أمجاد أى : أشراف كرام ، جمع مجيد أو ماجد ، كأشهاد فى شهيد أو شاهد .

(٣) أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ملك العرب ، وفى تاج العروس : « وقابوس ممنوع للعجمة والمعرفة ، قال النابغة :

نبئت أن أبا قابوس أوعدنى ولا قرار على زأر من الأسد

(٤) هو ذو الخرق الطهوى ، شاعر جاهلى ، وبيته فى نوادر أبى زيد ص ٦٧ ، وهو بتمامه :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وحمار مجدع : مقطوع الأذن ، وفى النوادر عن أبى الحسن أن الرواية الجيدة : المجدع ، وفى اللسان : وقال أبو بكر بن السراج : لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا ، وهو من أقبح ضرورات الشعر »

والإضافة قد تـكون فى الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان ، وأما العلمية فمستحيلة فى الأفعال ، فليت شعرى أىُّ أقرب إلى الفعل : أمكرم ومستخرج الذى هو فى معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ، ونحوها من الأسماء ؟ هل هذا إلا بَهْتٌ وباطل بَحْت !

فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم ، والعجمى أثقل من العربى ، والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، فإذا اجتمع فى الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتنوين ، فالثقل هى العلة ، وهو قول إمامهم وزعيمهم أبى بشر[1] رحمه الله .

فيقال لهم : أثقلٌ حسّىٌّ هو أم ثقل عقلى ؟ فإن أردتم ثقلا يُدْرك بالحس : إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ، فلا شك أنَّ فرزدقاً وشمردلا ومُسْحَنْكَكاً وحلكوكاً[2] واشهيباباً[3] أثقَلُ على الحاسّتين من زينبَ وسعادَ وحَسْناء ، وإن عَنَيْتُمْ ثقلا عقلياً يدرك بالقلب ويوجد فى النفس ، فلا شك أن قولك : همٌّ وغَم وسُخْط وبلاء وجُذام وبرص ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء ، وألْمَى وألْعَس ، وثغر أشْنَبُ ، ومقلة نجلاء[4] ، وشجرة

---

(١) يعنى سيبويه ، وهو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر (٠٠٠ ــ ١٧٩) .

(٢) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنور ، وفتات الخبز ، ولقب الشاعر همام ابن غالب . والشمردل : الفتى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق .

واسحنكك الليل : أظلم ، ويقال شعر مسحنكك ــ بكسر الكاف وفتحها : شديد السواد . والحلكة : شدة السواد ، يقال : حلك كفرح فهو حالك وحلكوك كعصفور .

(٣) الشهبة : بياض يصدعه سواد ، يقال : فرس أشهب ، وقد اشهب اشهبابا ، واشهاب اشهيبابا .

(٤) اللمى واللعس : سمرة فى الشفة ، والشنب : ماء ورقة تجرى على الثغر =

قَنْوَاء[1] ، وروضة غنّاء[2] ؛ فهذا الثقيل منصرف ، وهذا الخفيف غير منصرف، ولا يُتَصَوَّرُ فى العقل ولا فى الوجود ثقلٌ خارج عن هذين النوعين : العقلىِّ والحسِّى ، فإذاً لا ثقل فى زُنَاب[3] ورباب عقلا ولا حساً ، ولا خفة فى فرزدق ودردبيس[4] عقلا ولا حساً أيضاً ، وقد صرفوا دردبيسًا ، ولم يصرفوا زُناب مع ما فيها من الخفة والاستعذاب .

وأما التحكُّم فجعلهم التعريف فرعا ، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير ، ولا المعتل من الأسماء فرعا للصحيح ، ولا المزيدَ فيه فرعا لما لا زوائد فيه ، إلا الألف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ، ولم يجعلوا هذه التى ذكرنا فروعا لأصول ، فيشبهوها بالأفعال التى هى فروع للأسماء فى زعمهم .

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فهَلاَّ كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة ، فلم يكشفوا فى ذلك عن نية ، ولا نبّهوا فيه على حكمة ! !

ومن التحكم قولهم : إنَّه لما أَشْبه الفعل مُنِع الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هَلاَّ منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع فى الأفعال ، كالتثنية والجمع والتَّعريف

= والنجل : سعة فى العين ، والفعل فى الجميع من باب فرح ، يقال : لمى فهو ألمى وهى لمياء، ولعس فهو ألعس وهى لعساء ، وشنب فهو أشنب وهى شنباء ، ونجل فهو أنجل وهى نجلاء .

(١) فى الأصل : قنواء بالقاف ، وفى تاج العروس : وشجرة قنواء : واسعة الظل .
(٢) روضة غناء : كثيرة العشب .
(٣) فى تاج العروس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو زينب بنت أم سلمة بزناب .
(٤) الدردبيس : الداهية .

والإضافة وغير ذلك مما لا يكون فى الأفعال ؟ ولم ـ أيضا ـ منعوه التنوين مع الخفض ، وهلاّ منعوه واحداً منهما ، أو منعوه أكثر من اثنين ، لولا الركون إلى محض التحكم !

وكما تحكموا فى العلتين المانِعَتْين كذلك تحكموا فى الممنوعين ، ثم قد ناقضوا فى العلتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام عِلّتَيْن ، وقالوا مثل ذلك فى الجمع ؛ فياسبحان الله ! كيف استجازوا أن يُخْبِروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها ، واتسعت بلدانها ، أنّ عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها فى تركهم التَّنْوِينَ والخَفْضَ فيما لا ينصرف ، مع أنّ العَرَبَ جَمْعاء قد جعلت الفعل عاملا فى الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة[1] ، ثم لو كُوشِفَ منهم عاقِلٌ بهذه الأغْراض لرأى أنها علل فى العقول وأمراض ، ولجعل قول من يقول : إنَّ « إبراهِيم » لم ينوَّنْ ولم يخفض ، لأنَّه أشبه يفعل وينطلق ، فى حَيِّز الجنون والبِرْسَامِ[2] . فضلا عن أن يراجعه الكلام ، ولاستَبْرَدَ من يقول : إن عُمَر وقُثَم ، وثُلاث ورُبَاع ، وجُمَع وأُخَرَ ، لم ينون لِأَنَّه بمنزلة يقوم ويجلس ، ولرأى هذا القول مما تلفِظُه الأَذْهان ، وتَمُجُّه الآذان ، وتَقْذَره الطباع ، وتعافُه النُفُوسُ ، والله المستعان .

فصل

وإذا ثبتَ ما قدمناه ، فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذى

---

(١) يرد بذلك على قولهم إن الفعل فرع للاسم .

(٢) فى الأصل : البرسيم ، والبرسام كما فى تاج العروس : « علة يهذى فيها » وهذه من كلمات شيخه ابن الطراوة ، قال فى الإفصاح وهو يرد على الفارس ورقة ٨ : « وهذا سقط كلام لو هذى به صاحب برسام لعجز جالينوس عن طبه . . . . » .

هو علامة للانفصال[١] ، وإشعار بأنّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متصل به ، وليس دخول التنوين فى الأسماء علامة للتمكن كما ظنّه قوم ، فإنّ العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتَمَكُّن اسم ، ولا أيضاً التمكن معنى تَحْتَاج إلى بيانه ، وإعلام المخاطب به ، ولا أيضاً قِرْطَعْبَةٌ[٢] ، وهُدَبِد[٣] ، ودُرْدَاقِس[٤] وهى كلها منصرفة بأكثر تمكناً فى الكلام من أحمر وأشقر ، وبيضاء وحسناء ، بل هو أكثر تمكناً فى الكلام ، وهم له أكثر استعمالا .

ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن ، وإنما هو علامة للانفصال ، قولهم : حينئذٍ ، ويومئذٍ ، فنوّنوا لمّا أرادوا فصل « إذ » عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذْ زيدٌ قائمٌ ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة ، وليس فى الدنيا اسم أقلُّ تمكّناً من إذْ ، ولا أشبه منها بالحرف ، نعم وقد تكون حرفاً محضاً ، بمعنى « أن » فى نحو قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظلمتم)[٥] جعلها سيبويه ههنا حرفاً[٦] ولم يجعلها ظرفاً ، كما فعل غيره .

---

(١) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ، ورقة : ١٤ ا .

(٢) يقال : ماله قرطعبة ، أى : ماله شىء .

(٣) الهدبد : اللبن الخاثر جداً .

(٤) فى الخصائص ٣ / ٢٠٤ : « وأما الدرداقس فقيل فيه : إنه أعجمى ، وقال الأصمعى : أحسبه روميا ، وهو طرف العظم الناتىء فوق القفا ، وأنشد أبو زيد :

من زل عن قصد السبيل تزايلت   بالسيف هامته عن الدرداقس

وقال ثابت فى كتاب خلق الإنسان ٥٥ : « والفائق : عظم صغير فى القفا فى مفرز الرأس من العنق ، وهو الدرداقس » .

(٥) الزخرف : ٣٩ .

(٦) ينظر نتائج الفكر : ورقة ٢٦ ا ، والروض الأنف : ١ / ٢٨٦ .

ومما يدلك على أنها علامة فصل سقوطها فى الوقف ، إذ السكوت مُغْنٍ عنها وأقوى فى الدلالة على فَصْل الاسم منها ، ودخولها فى القوافى إذا وصلت بيتاً ببيت ، نحو إنشادهم :

* يا صَاحِ ما هاج الدموع الذُّرَّفَنْ(١) *

نَبَّهوا بالتنوين فى حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا ينونون مضمراً ولا مبهماً ولا ما فيه الألف واللام ، لأنَّه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثَمَّ لم ينونوا الفعل لاتّصاله بالفاعل ، وأنه كالجزء منه ولا تنون الحروف ولا ما ضارعها من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بمعموله ، وغير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل .

فصل

وإذا صَحَّتْ هذه المقَدِّمَةُ ، فحكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف فى استغنائه عن التنوين ، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم [العلم](٢) مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرةَ إذا لم تنون ، فإذا نُوِّنَتْ عُلِمَ أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك ؛ فإن رأيت علماً منوناً فلعلّة ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

* شُلَّتْ يدا وَحْشِيَّ مِنْ قَاتِلِ(٣) *

---

(١) من أبيات الكتاب : ٢ / ٢٩٩ ، والذرف جمع ذارف ، وهو القاطر .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ديوانه : ٢٣٦ ، وصدره كما فى سيرة ابن هشام ٢ / ١٥٦ :

* مال شهيداً بين أسيافكم *

من قصيدة فى رثاء حمزة بن عبد المطلب .

وقول عباس(١) :

* يَفُوقَان مِرْداسَ فى مَجْمَعِ *

وقول المخزومى(٢) :

* وَوَزَّعنى مَجْدىٌّ عنهمْ وَرَهْطُه *

وقول حسان :

* زيدُ بنُ دَثْنَةَ وابنُ طارقَ مِنْهُمُ(٣) *

وقول آخر :

ومات مَرْحَبُ لَمَّا رأيتَ مَالىَ قَلاَّ(٤)

والشواهد فى هذا كثيرةٌ جدًّا .

---

(١) هو العباس بن مرداس السلمى ، صحابى ، أسلم قبل فتح مكة ، وكان شاعراً محسناً ، والبيت من قصيدة ذكرها أبو عمر فى الاستيعاب : ٨١٨ ، وصدره :

* فما كان حصن ولا حابس *

وفى سيرة ابن هشام ٢ / ٤٩٤ :

* يفوقان شيخى فى المجمع *

(٢) هو أبو جهل عمرو بن هشام المخزومى ، والبيت من قصيدة يرد فيها على حمزة ، وروايته كما فى سيرة ابن هشام ١/٥٩٧ :

فورعنى مجدى عنهم وصحبتى وقد وازرونى بالسيوف وبالنبل

وفى الأصل : ووزعنا ، ومجدى هو ابن عمرو الجهنى ، ينظر السيرة : ١/٥٩٥ .

(٣) روايته كما فى الديوان : ٣٣ ، وسيرة ابن هشام : ٢ / ١٨٣ ، والروض الأنف : ٢ / ١٧٣ :

وابن لطارق وابن دثنة منهم وافاه ثم حمامه المكتوب

من أبيات يرثى فيها خبيبا وأصحابه ، ومنهم عبد الله بن طارق ، وزيد بن الدثنة .

(٤) ذكر السهيلى البيت فى الروض ١/١٧٢ ، وروى قبله :

يا من جفانى وملا نسيت أهلا وسهلا

وقال : « فلم يصرف مرحباً » .

فإن قيل : فما العلة التي من أجلها تُصْرَفُ بعض الأعلام ، مثل : زيدٍ ، وعمرو ، وجعفر ، ومحمد ؟

قلنا : الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضروب ، منها المرتجل ، والأعجمى ، والمعدول ، وكلُّ هذا لا ينون ، وكذلك المنقول مما لا ينون نحو : يزيد ويشكر ، ونحو : أحمرَ وأبيض ، إذا سَمَّيت ، وثُلاث ورُباع ، إذا سَمَّيت ، وإنما يُنَوَّن من الأعلام ما كان قبل التسمية به منونًا نحو : أسدٍ ونَمِرٍ ، وسالم وغانم ، يتركونه على أصله منونًا ، لأنهم – وإنْ نقلوه عما وضع له – ففى أنفُسِهِمْ التفاتاتٌ لتلك المعانى ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسناً قبل التسمية ، واستقبحوا منها ما كان قبيحاً ، وغيَّرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماءً كثيرة حين أسلم المسمَّوْن بها ، استقباحاً لها نحو : غُرَاب ، وغَيَّان ، وحَزْن[1]، وقُنفُذ ، وهى كثيرة ، فالتفاتُهم إلى موضوعها الأوَّلِ أوْجَبَ بقاءها على ما كانت عليه من التَّنْوِين والخفض ، ومع الالتفات إلى هذا الغرض فقد يَتْرُكُ الشعراء صَرْفَهَا ، كما قدَّمنا .

فإذا سميت بعامر صرفت لأنه منقول من عامر الذى هو صفة ، وكذلك زافر وقائم ، وإن قلت : عُمَر وزُفَر ، لم تصرف ، لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شىء ، لأن اللفظ المُنَوَّن قد عُدِل عنه ، وهو عامر ، وكذلك : زينبُ وسِنْبِسُ[2] ، وكذلك : إبراهيم وإسماعيل ، لم ينقل إلى العلمية من شىء منوّن .

---

(١) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٤١٥ ، والاستيعاب : ٤٠١ .

(٢) فى اللسان عن الجوهرى : سنبس : أبوحى من طيء ، وفى التاج ما يدل على أنه علم منقول ، قال : « وعن ابن الأعرابى : سنبس إذا أسرع فهو سنبس ، بالكسر : سريع » .

فصل

[في ذهاب الخفض]

متى عُدِم التَّنْوِين في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض، لِئَلاَّ يُتَوَهَّم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت : مررت بأَحْمَرِ، بالخفض، بلا تنوين، أو بِظُرَفَاءِ أو بعُمَرِ، لتوهُّم إضافته إلى ضمير النفس، لا سيما وأكثرهم يكتفي بالكسرة من الياء، وهو في القرآن كثير، نحو : نكير[1]، ونذير[2]، ونحوه؛ فتركوا الخفض في [مالا تنوين فيه][3] مِمَّا يستَغْنِي عن الإضافة أو لا يستغني، وهو الذي نُسَمِّيه غير منصرف، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط، فله مجريان، والمنصرف ثلاثة مَجَارٍ يجري عليها، ولذلك قال سيبويه[4] : باب ما يجري ومالا يجري.

فصل

[في المذكر المسَمَّى بمؤنث لفظيّ ومعنوي]

فإن قيل : فما بال حمزة وطلحة غير منصرف، وهو منقول مما ينوَّن ويخفض ؟

---

(١) من قوله تعالى في سورة سبأ، آية ٤٥ : « فكيف كان نكير ». وقد قرأ يعقوب، نكيري بالياء في الوصل والوقف.

(٢) من قوله تعالى في سورة الملك، آية ١٧ : « فستعلمون كيف نذير ».

(٣) مكرر في الأصل مع زيادة واو العطف، أي : « وما . . . . ».

(٤) ليست هذه عبارة سيبويه، وعبارته في الكتاب ٢ / ٢ : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ولكنها عبارة المبرد في المقتضب : ٣ / ٣٠٩، وفي شرح المفصل ١ / ٥٧ : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف : باب ما لا يجري، والصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب ».

قلنا : إن تاء التأنيث فى حَمْزَةَ[1] وتَمْرَةَ حرف جاء لمعنى ، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع ، فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعُدِم الالتفات إلى ذلك الفرق ، فصار الاسم فى حال العلمية كعُمَرَ الذى عُدِمت فيه بنية عامر ، وغُيِّر عن وزنه ، وإنما يراعى فى العلمية حال الاسم قبل التسمية إذا لم يغيّر عن بنيته وبقى على حاله ، فطلحة لم يبق على حاله ، لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، وكأنها فى حال العلمية ليست تلك التى كانت فاصلة بين الواحد والجميع وفاصلة بين المذكر والمؤنث نحو طلحة وطلح ، ومسلمة ، ومسلم ، وكنت تقول : طالت الطلحة[2] وفعلت التمرة ، وتقول فى حال العلمية : فَعل طلحة ، وتقول قبل التسمية : طلحة عظيمة وكبيرة ، ولا تقول ذلك فى حال العلمية ، فالالتفاتُ قبل العلمية إلى لفظ الإسم ، فهو الذى يُذَكَّر أو يؤنث ، والالتفات فى حال العلمية إلى المسمى ، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير ، وكذلك تقول : جاء النسّابة وفعل العلامة ، فتجرى التأنيث أو التذكير على المعنى لاعلى اللفظ ، لأن تذكيره حقيقة وتأنيث الاسم مجاز ، وإذا كان هذا فى علامة ونسابة ، وليس بعلم ، فهو فى العلم أبعد ، لأن الإسم العلم علامة كالإشارة الدالة على المشار إليه ، فلا يؤنث المشار إليه ، من أجل تأنيث الإشارة ، كذلك لا يؤنث المُعْلم عَلَيْهِ من أجل تأنيث العلامة ؛ فحكم اللفظ إذن فى حال العلمية غيرُ حكمه قبلها ، لأنه قبل التسمية مقصود فيه ، ومعتمد فى المعنى الزائد على المُسَمَّى ـ وهو الفَرْق[3] ـ على التاء الزائدة فيه ، وفى حال العلمية

---

(١) فى تاج العروس : « وحمزة بقلة ، وبها سمى الرجل » .

(٢) فى تاج العروس عن ابن شميل : « الطلح : شجرة طويلة لها ظل ، يستظل بها الناس والإبل .. تنبت فى الجبل ، الواحدة : طلحة » .

(٣) يعنى الفرق بين الواحد والجمع .

لا يلتفت إلى شيء من ذلك فكأنك لم تُسَمِّه بذلك ، وإذا سميته بأسد ونمر ، وجدت الاسم على حاله غير مُتَغَيِّر الحكم ولا البنية ، نعم ، وربما أردت ان يكون فى المسمّى صفةً من صفات السبع ونحوه ، ولا تُرِيدُ ذلك فى تاء التأنيث البتة فبان الفرق .

فإن قيل : فإذا سميته بقَدَم وقِدْرٍ[1] لم تصرفه ، وقد كنت قبل العلمية تقول: فَعَلت القدم وغَلَتِ القدر ، فإذا كان اسم رجل تقول : فَعَل قدمُ كذا وكذا ؟

قلنا : قَدَمُ فى حال التسمية أيضا على غير ما كانت عليه قبل التسمية ، وإن لم تكن فيها علامة التأنيث ، فإنَّ تأنيثها قبل التسمية ، كان لمعنى فى المُسَمّى[2] وهو الجارحة ، وأما عَنَاقُ ورِجْل[3] فمثل طَلْحة وحمزة ، لأنه اسم مخصوص للمؤنث ، فقام وَضْعُه مقام التأنيث ، فجرى فى العلمية مجرى حمزة وطلحة .

فصل

[فى الأعلام المؤنثة وسرّ تجردها من التنوين]

فأمَّا عائشة وفاطمة ونحوهما فلم ينصرف ، وإن كان منقولا عن منصرف ومنقولا عن مؤنث إلى مؤنث ، ولكن حكم التاء تختلف ، كما كان فى اسم الرجل ، والمعنى الذى كان فيها قبل العلمية معدوم فى حال العلمية ، وتأنيث المرأة

---

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٣ ، ٢٢ والمقتضب ٣ / ٣٥٠ ، وشرح الكافية للرضى : ٢/ ٤٤ ، والآراء فى شرح يس على الألفية : ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) فى الصلب : الاسم ، وما أثبته عن الهامش .

(٣) فى تاج العروس . العناق — كسحاب — الأنثى من أولاد المعز . والرجل بالكسر : القدم ، أو من أصل الفخذ إلى القدم ، أنثى ؛ قاله الزجاج .

وينظر « عناق » فى المقتضب : ٣ / ٣٦٨ .

إنما هو لذاتها لا للعلامة التى فى اسمها ، فحكم الاسم العلم الذى فيه علامة التأنيث مخالف لحكمه قبل النقل ، كما كان فى المذكر ، فجميع الأسماء الأعلام فى المؤنث لا تنصرف ، وقد وجدت فى الحديث المسند عناقاً اسم امرأة مصروفاً ، هكذا قَيَّده أهلُ الحديث .

على أنَّ فى الاسم العلم المؤنث خاصِّيَّةً تمنع من التنوين ، وهى فى قولهم : حذامِ ورقاشِ[1] ، وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خَصُّوه بالكسرة التى هى أخت الياء ، كأن المتكلم يريد إضَافَتَها إلى نفسه ، وهذا موجودٌ فى زماننا لأن البدويّات يُسَمَّيْنَ شَكَلِ وشَمْسِ ، ونحو ذلك ، والحضريات : مُنْيَةِ وعَزِيزةِ ، يكسرن أواخر هذه الأسماء ، كما فعلت العرب فى : حذامِ ورقاشِ ؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء ، لأنهم لا يريدون الإضافة المحضة ، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها ، وخصوا بهذا البناء فعال ، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث ،

---

(١) يعنى ما كان علماً على مؤنث معدولا عن فاعلة ، فأصل حذام : حاذمة ، ورقاش : راقشة ؛ قال المبرد فى المقتضب ٣ / ٣٧٤ : « ولما كان المؤنث معدولا عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ... واختير له الكسر ، لأنه لما كان معدولا عما فيه علامة التأنيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة ؛ لأن الكسر من علامات التأنيث ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك فاعلة ، وأنت فعلت ، وأنت تفعلين ، لأن الكسرة نوع من الياء ، فلذلك ألزمته الكسرة » .

والكسر لغة الحجاز ، وأما بنو تميم فيجرون فعال هذا مجرى ما لا ينصرف ، إلا إذا كان آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر كلغة الحجازيين .

وينظر الكتاب : ٢ / ٤٠ ، ٤١ .

نحو : رَزَان وحَصان وثقَال[١] ، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين ، بنى على الـكسر أو لم يبن ، ومن ثم لم ينَوِّنوا : جُمَعَ ولا أُجْمَعَ[٢] ، لأنه مضاف فى المعنى ، ومن ثم لم ينَوِّنوا : سَحَرَ ، ليوم بعينه[٣] ، لأنه معرف بالمعنى ، ومن ثم لم ينَوِّنُوا : أُخَر ، لأنه فى مَعْنَى المتصل بحرف من ، التى فى باب أفعل من كذا ، وسيأتى بيانها ، واستقصاء بابها فيما بعد ، إن شاء الله .

فإن قيل : فقد قالوا المنية : حَلاقِ ، وللحمى : سَبَاطِ ، وللفجْرة : فَجَارِ[٤] ؟

قلنا : أصل العلمّية للإنس ومن يعقل ، فلما ثبت هذا الأصل فى المؤنث من الإنسيات صارت بنية فَعَالِ تُشْعِر بالعلمية ، وإن ذهبت العلة الموجبة للـكسر ، فقد بقيت العلة المشعرة بالتأنيث ، كما يقولون : رجل جسيم ، أى عظيم الجسم ، ثم قالوا : خطب جسيم ولا جسم ، ثم يبقى معنى التفخيم وإن ذهب معنى الجسم ، وكما قالوا : جسم عظيم ، أى كبير العَظم ، ثم قالوا : عذاب عظيم ، وعلم عظيم ، وقد ذهب معنى العَظْم وبقى لفظه الذى اشتق منه ، كذلك قالوا فى غير الآدميات ، وإن ذهب المعنى الذى أوجب بِنْيَتَه على الـكسر ، ولم يبق منه إلا أنّهُ علم لمؤنث ، كما كان فى الأصل .

---

(١) فى تاج العروس : « وامرأة ثقال — كسحاب — مكفال أى : عظيمة الـكفل » .

(٢) ينظر نتائج الفـكر ، ورقة : ٦٤ ، ٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ورقة : ٩٢ ، ١٩٣ .

(٤) ينظر الـكتاب : ٢ / ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٢ .

وفى تاج العروس : سباط — كقطام — من أسماء الحمى ، مبنى على الـكسر ، قال المتنخل الهذلى :

أجزت بفتية بيض كرام كأنهم تملهم سباط

فصل

[فى الأسماء الأعجمية والمعدولة]

وأما الأسماء الأعجمية فإنها لا تنصرف فى حال العلمية للأصل الذى قدمناه فى الأعلام ، وأنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة ، وكذلك المعدول نحو : عُمَر وقُثَم ، ليس بمنقول إلى العلمية من أصل كان منوناً ، وإنما عدل فيه عن الصفة المنونة إلى هذا اللفظ تخفيفاً للعلمية ، وخروجاً عن مراعاة الصفة .

فصل

[فى أسرار العَدْل]

وفى الاسم المعدول سؤالات : لم عُدِل إلى فُعَل ؟ ولم عُدِل عن الصفة ؟ ولم عُدِل عن فاعل نحو : عامر ، ولم يعدل عن غيره نحو : فَعِيل وفَعَل وأشباه ذلك ؟ ولم عُدِل عن بعض الصفة ، ولم يعدل عن أسماء الأجناس كأسد وكلب ؟ ولم عُدِل عن عامر وزافر وقاثم ، ولم يعدل عن مثل مالك وسالم وصالح ؟ ولم منع الصرف فى حال العَلَميّة ؟

والجواب على هذه الأسئلة نضمنه فصلاً واحداً فنقول : منع الصرف لأنه علم غير منقول من أصل منوّن كما تقدم فى شرح معنى التنوين والمقصود به ، وأمّا عدلهم إياه عن الصفة فلأنهم أرادوا تحقيق العلميّة ، وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض ، وزافر بحِمْله[1] ، فإذا أردت

(١) فى اللسان : الزفر : مصدر قولك : زفر الحمل يزفره زفراً ، أى : حمله .

أن تجعله اسْمًا يُدْعَى به لا يشاركه فيه غيره غيّرته عن بناء فاعل أو فعيل إلى بناء غير موجود فى الصفة ، وذلك نحو فُعَل ، والدليل على صحة هذا الغرض ، وأنه مقصود العرب ، قولهم فى النداء : يا فُسَق ، عدلوا عن فاسق ، لأن فاسقاً اسم فاعل من فسق ، فلا يَدُلّ إلا على الفعل ، والفعل لا ثبات له ولا يقتضى التكرار ، فعدلوا عن لفظ الوصف إلى لفظ الاسم ، أى : إنه مستحق لهذا الاسم وبه ينبغى أن يدعى ، كما يقول الإنسان لرجل قيل فيه : فاسق ، لا ينبغى أن يسمى فاسقاً على الحقيقة إلا من كفر أو أشرك ونحو هذا ، فكأنهم يريدون بالعدول عن لفظ الصفة أن يجعلوه اسْمًا لأن ما يعرف به كزيد وعمرو الذى هو لازم للمسمى ، بخلاف الصفة المشتقة من الفعل ، فإنها لا تلزمه إلا فى حال الفعل ، فعدلوا لذلك عن عامر وقاثم[1] ، ليجعلوه له اسْمًا لازماً ، ويتركوا مراعاة الصفة المشتقة من الفعل التى هى غير لازمة للفعل ، ولهذا لم يعدلوا عن أسماء الأجناس نحو : كلب ونمر ، لأن الرجل ليس بكلب ولا هو نمر ، وإنما هو عامر وزافر ، أى موصوف بهذا قبل العلمية ، ولم يكن هذا مسمى بكلب قبل العلمية ، فيحتاج إلى تغيير اللفظ كما احتيج إلى تغييره عن عامر وقاثم ، ليلتبس بالوصف ، وقد أمن التباسه بالأجناس التى ليست بأوصاف نحو : كلب وأسد وحجر ، وغير ذلك .

فإن قيل : فلم خُصّ بالعدل إلى فُعَل دون غيره من الأبْنية ؟

قلنا : إنما عَدَلوا عن لفظ الصفة إلى لفظ غير مُسْتَعْمَل فى الوصف نحو : عُمَر وعِمْران وعُمَارة ، فلا تحسَبَنّ أنه مخصوص بفُعَل ، إنما هو العدل مخصوص بما يخرجه عن وزن الصفة إلى وزن ليس فى الصفات إلاّ نادِراً .

---

(١) فى تاج العروس : « قثم له من العطاء قثما : أكثر . وقثم كزفر : ابن العباس بن عبد المطلب » .

فإن قيل : فلم لم يعدلوا عن مالك وصالح وسالم وغانم ؟

قلنا : أرادوا هُناك التفوّل للمولود بالسلامة والصلاح والملك والخير ، ونحو ذلك ، فتركوا الصفة على وزنها ، وتركوا العدول عنها ، أى : إنه سالم أبدا ، وصالح أبدا ، وإنما عدل عن عامر وقاثم وأشياء قليلة ؛ لأن قصدهم فيها إلى التفؤل إنما هو على المـآل لا من حين ولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ، ولم يبقوه بحاله ؛ ليجمعوا بين تحقيق العلميّة وبين المعنى الذى تفألوا به من العمارة ونحوها ، وحافظوا على لفظ الصفة مثل سالم وصالح ، وذلك أنهم أرادوا أن لا يفارقه هذا الوصف فلم يغيّروا لفظه[1] ، كما أن قصدهم أن لا يتغير عنه معنى ، وأنت ترى أن حاجتهم إلى التّفَؤُّل له بهذه الصفات آكد عليهم وهم إليه أحوج من جُشَم[2] وقثم ، اللذين هما من التجشّم والقَثْم ، وكذلك عُمَر الذى هو من عمارة الأرضين ونحوها .

ولم يختلف أرْبَاب اللُّغَة أنّ قصد العرب فى التسمية بالصفات إلى التفؤل أو التطيّر على الأعداء ، وإذا كان كذلك فتفؤلهم له بالسلامة والصلاح والملك والسعد ، أولى وأسبق إلى غرضهم ، فأبقوا اللفظ كما هو قبل العلميّة ، ليكون هذا المسمى بهذا الاسم مُصَاحِبَةً له هذه الصفة ، والله أعلم .

---

(١) فى الأصل . لفظاً .

(٢) فى التاج : « جشم الأمر – كسمع – جشما ، بالفتح ، وجشامة . تكلفه على مشقة ، كتجشمه .. وبنو جشم . أحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب . . . قال السهيلى : وجشم معدول عن جاشم » .

فصل

[فى العدد المعدول ، وصيغ العدل ، والوصف المزيد بألف ونون]

وأما المعدول عن العــدد نحو : ثُلَاث ورُبَاع ؛ فلا معنى لتنوينه ، لِأَنَّهُ لا يتوهم إضافته ، فلا يحتاج إذاً إلى التَّنْوين الذى هو علامة الانفصال عن الإضافة .

وأما سلمان وعمران ونحوها ، فغير منقول كما تقدم ، وإنما هو معدول عن الصفات المنونة إلى العلمية كعُمر .

وأما سكران وغضبان فلا ينصرف ؛ قال النحويون : لأنَّه مضارع لباب حمراء وصفراء[1] ، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما فى المعنى من المضارعة شيئاً ، وأما اللفظ فيبعد أيضاً ، لأن آخر هذا ألف ونون ، وآخر هذا ألف وهمزة ، والهمزة بعيدة المخرج من النون ؛ والمانع عندنا من صرفه مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فَبَيِّن ، لأنها ألف ونون ، كما تقول : الزيدان بألف ونون ، وأما المعنى ، فالتثنية إنما هى تثنية الواحد ، فتقول فى زيد وزيد : زيدان ، لأن أصل العدد قد تضاعف ، فتقول : غاضب وعاطش ، فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل : غَضْبان وعَطْشان ؛ فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعته لحمراء ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تُنَوَّن لأنها كالعوض من التنوين ، فكما لا تقول : زيدانٌ ، فلا تقول : غضبانٌ ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنًى ، ألا ترى أن العرب لا تقول فى مؤنثه : فعلانة ، وكذلك لا تقول فى التصغير : غُضَيْبِين على هذا القياس ؛ فقد تبين لك بهذه الفروع صحة الأصل الذى قَدَّمناه

---

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٠ والمقتضب ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

من مضارعته للتثنية ، فهو أصل واحد منع[١] من دخول علامة التأنيث ، ومنع من دخول علامة الانفصال وهو التنوين ، ومنع من الجمع والتصغير الذى كان ينبغى له لولا المضارعة ، فإذا كان فُعلان مضموم الأول ، أو فِعلان مكسور الأول ، كانت مضارعته للواحد الذى آخره ألف بعدها حرف أولى من مضارعته للاثنين ، لأنَّه قَدْ صار على وَزْنِهِ بانضمام أوله أو بانكسار أوله مثل : ثُعْبان ، فإنهم[٢] ألحقوه بفُسْطاط ، ومثل : سِرْحان فإنهم ألحقوه بمثل قِرْطاس ؛ إذ كان على عدة حركاته وسكناته وكسراته وضماته ، فكان إلحاقه بما هو واحد مثله أولى من إلحاقه وتشبيهه بالتثنية ، ولم يجدوا فى الأسماء ما هو على وزنه فعلان فَيُلحِقوا به غضبان[٣] ، فألحقوا غضبان[٣] بمثل زيدانِ وعَمْرانِ ، الذى هو مثله ، وألحقوا سِرْحان وثُعْبان بقِرْطاس وفُسْطاط ؛ إذْ وَزْنُه شبيهٌ بوَزْنِهِ ، وهو واحد مثله ، ومعنى التضعيف فيه معدوم ، فجمعوه كما جَمَعُوا فسطاطاً وقرطاساً ، وصَغَّرُوه كذلك ، فإن سَمَّيْتَ بثعبان وسرحان رَجُلاً فلا تنوين فيه ، لأنه قد خرج عن الأجناس التى تُلحق بعضَها ببعض ، وتُشَبِّه بعضَها ببعض ، ألا ترى أن العلم لا يجمع ولا يثنى ، وهو علم ، فكيف يُشَبَّه بفسطاط وفساطيط وقرطاس وقراطيس ، وهو لا يجمع ، فتأمله .

فصل

[فى صيغة منتهى الجموع]

وأما باب مساجد ودراهم ، وكل جمع على عدة هذا الجمع ، فإنه جمع ليس له

---

(١) فى الأصل : يمنع .
(٢) فى الأصل : وأنهم .
(٣) فى الأصل : غضبانا .

نظير فى الواحد فيشبه به ، فهو بناء مخصوص بالجمع ، كما أنَّ بِنْية[1] الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ، ونونه لا تُنَوّن أبداً كنون التثنية ، فكان آخر هذا الجمع لا يُنَوَّن أيضاً لأنه بناء مخصوص بالجمع ، فكان حمله على الجمع المسلم فى ترك التنوين أولى من حمله على الواحد وتشبيهه به ، ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جَمْعٍ بواحِدٍ ، ومع هذا قد صرفه كثير من العرب ، وقد جاء فى القرآن مصروفاً وغير مصروفٍ ، فإذا دخلته هاء التأنيث كان حمله على الواحد أولى من حمله على الجمع ، لأن الجمع لا تلحق نونه هاء التأنيث ، كما لا تلحق نون التثنية .

فصل

[فى العلم المركب]

وأما المركب نحو بعلبك ، فامتناعه من التنوين للاستغناء عنه ، لأنه قلما يضاف اسم مركب ، فيقال : بَعْلبكُّ زيد ، فلما قل ذلك استغنى عن التنوين ، وما لا ينون لا يخفض أبداً مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية ؛ فهو كالأعجمى والمرتجل ، والحمد لله .

* * *

فعلّة هذا الباب كله استغناؤه عن التنوين ، ثم إذا زال التنوين ترك الخفض ، كيلا يلتبس بالمضاف إلى المتكلم ، كما قدَّمنا ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أمن اللبس ، فعاد الخفض وحده ، ولم يحتج إلى التنوين .

---

(١) فى الأصل . تثنية .

٢ — مسألة

فى كاف التشبيه

قال :

وكاف التشبيه تدخل على الظاهر ولا تدخل على المضمر كزيد ورجل ، وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معا ، تقول : لك ولى ، وبك وبى ، ولا تقول : كك ولا : كى ولا : كه ؛ قال سيبويه وغيره : استغنوا عن الكاف بمثل[1] ، وليس هذا بعلة ، لأن السؤال لازم حتى له ، لأن[2] السائل كما له أن يقول : لِمَ لَمْ تدخل على المضمر ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا فى المضمر بمثل : فيقولون : كه ، كما يقولون : مثله ؟ وأيضاً فإنّ الكلام بمثل إذا قلت : مثله ، أطول ، وهو بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ، وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول ، وبالأخف عن الأثقل .

وإنما السر فى ذلك عندي أنَّ الكاف لما كانت حرف جرّ ، وحُرُوفُ الجَرِّ إنما تدخل على الضمير المُتّصل لا على المنفصل ، وجب أنْ لا يكون بعدها ضمير منفصل أصلا ، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل ؛ قالوا : زيد كهو ، فأدخلوها على المنفصل ، وهو خلاف القياس فى حروف الجر ، ولم يدخلوها على ضمير مُتَّصِلٍ[3] أصلا ، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم ولا غائب .

---

(١) قال سيبويه ١/٣٩٢ : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حرف الجر ، وذلك الكاف فى : أنت كزيد ، وحتى ، ومذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى وشبهى عنه ، فأسقطوه » وينظر المقتضب : ١/٢٥٥ .

(٢) كررت فى الأصل كلمة : لأن .

(٣) فى الاصل : منفصل

وعلة ذلك وسرّه أنّ الكاف فيها ما فى كأنّ من معنى التشبيه ، والاسم المخفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكأن ، إذا قلت : كأن زيدا الأسد ، ومعنى الكلام واحد ، وخَبَر كأنّ لا يتصورُ فيه أن يكون ضميرا متصلا ، لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتّصال بها ، فلما لم يكن الاسم المشبه به فى باب كأنّ ضميرا متصلا ، لم يكن الاسم المشبه به فى باب الكاف ضميرا متصلا ، لأنَّه هو هو فى المعنى ، فحمل عليه ، كما حملوا اجتور على تجاور ؛ إذ هو فى معناه ، وكما حملوا حَوِل على أحول ؛ لأنه فى معناه ، وكما قالوا : إنما يقوم أنا ، فجاءوا بالضمير المنفصل لأن معناه : ما يقوم إلا أنا ، وكما قالوا : ما جاءنى زيد إلا أعطيته ، لأن المعنى : كلما جاءنى أعطيته ، وأشبه شيء بهذا الفصل الضميرُ إذا جرى [الوصف[1]] على غير من هو له ، وهو فاعل ، فإنه يكون منفصلا ، إن كان الرافع له اسما مشتقًّا ، كقولك : زيد هند ضاربها هو ، ورأيت امرأة مع رجل ضاربته هى ، لأن هذه المضمرات — وإن كانت فاعلات — فإنها فى الأصل والمعنى مبتدأ ، وضاربها ونحوه خبر عنها ، وهذه هى الحقيقة ، وجريان الصفة على غير من هى له اتساع ومجاز ، فلما كان الضمير مبتدأ فى المعنى ، والمبتدأُ لا يكون أبداً ضميراً مُتَّصِلاً ، كان هذا الفاعل كذلك ، لأنّه مرتفعٌ بصفة هى خبر عَنْهُ فى المعنى دون اللفظ ، فروعى فيه المعنى وبقى منفصلا كما إذا كان مبتدأ ، ولو جعلت مكان الصِّفَةِ ها هنا الفِعْل ووصفت به لم يكن بدٌّ من أن يكون الفاعل ضميرا متصلا جرى الفعل على من هو له أوْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، كَقولِكَ : رأيت رجلاً مع امرأة يضربها ، لا تبرز الضمير الفاعل هنا ، فتقول : هو ، لأنك لو جعلته مبتدأ فى هذا الموضع لم يجز ، إلاّ أنْ تؤخر الفعل فتقول : هو يضربها ، وفى « ضارب » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « هُوَ » مبتدأ ،

---

(١) زيادة ليست فى الاصل

قدمت الصفة أو أخرتها ، لأنك تقول : قائم زيد ، وزيد قائم ، ولا يكون ذلك فى الفعل مع الاسم ، إذا قدمت الخبر على الاسم وهو فعل بطل الابتداء ، فافهم هذا السر فى بروز الضمير الفاعل إذا كان العامل صفة وجرت على غير من هى[1] له ، فإنه صحيح بديع ، لم ينتبه إليه أحد من هذه الصنعة ، وتعليلهم لهذه المسأله لا يطرد[2] ، بل ينتقض تارة ، وينكسر أخرى ، فتأمله .

فصل

[فى حتى]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على المضمر ، وهى حتى ، تقول : حتى زيد ، ولا تقول : حتاك ولا حتاى ، وعلتها كعلة الكاف ، لأن حتى الخافضة هى فى معنى العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل ، لا هى ولا شىء من حروف العطف ، لأن الضمير المتصل مختلط بالعامل[3] اللاصق به ، والاسم المعطوف عليه فاصل بَيْنَهُمَا مع الحرف ، فلما لم تَدْخُل العاطفة على ضمير متّصل لم تدخل الخافضة أيضاً على ضمير أصلاً ، لأنّ الضمائر المخفوضة لا تكون إلا متصلة ، وليس للخفض ضمير منفصل ، كما للرفع والنصب .

فصل

[فى وضع الضمائر المنفصلة]

فإن قيل : فلم دخلت الكاف على هو وهى خافضة ، وهو ضمير رفع ؟

قلنا : لم توضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا منصوب ، وإنما

---

(١) فى الأصل : هو .

(٢) ينظر المقتضب : ٣/٩٣ ، ٩٤ وتعليق الاستاذ عضيمة .

(٣) ينظر دراستنا عن أبى القاسم السهيلى ومذهبه فى العمل .

وُضِعَت للدلالة على شأنٍ آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث ونحو ذلك ، ألا ترى أنك تؤكد بها المخفوض فتقول : مررت به هو ، وبك أنت ، فقد وقعت ههنا موقع الخفض ولم يبالوا بذلك ، وقال لبيد[1] :

* فإن أنت لم ينفعك علمك *[2]

فأوقعها موقع المنصوب ، ولم يبال بذلك ، وفى الحديث : « من خرج إلى المسجد ليصلى الضحى ، لا يخرجه إلا إياه »[3] » فأوقع إياه موقع المرفوع ولم يبال بذلك ، وهذا كله لا يجوز فى الظاهر المعرب ، ويجوز فى المضمرات ، فكذلك تقول : زيد كهو فتوقعها موقع الضمير المخفوض ، ولا تبالى ، إلا أن الغالب عليها أن تستعمل فى مواضع النصب ، وإن خُولف بها لم يبعد .

فصل

[فى منذ وواو القسم وتائه]

ومن حروف الجرّ أيضاً ما لا يدخل على مضمر نحو منذ ، لأنّ المطلوب بها الزمان ، وصيغة المضمر ليست من صيغة الزمان فى شىء .

---

(١) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامرى الشاعر ، قدم على رسول الله وأسلم وحسن إسلامه ، وكان من فحول الشعراء المجيدين المطبوعين ، توفى فى خلافة معاوية سنة ٤١ . ينظر الاستيعاب : ١٣٣٥ .

(٢) البيت فى ديوانه : ٢٥٥ من قصيدته التى يرثى فيها النعمان بن المنذر ، وروايته:

فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب   لعلك تهديك القرون الاوائل

وفى شرح البيت : ويروى : فإن أنت لم ينفعك علمك . . .

(٣) أخرجه أبو داود فى باب ما جاء فى فضل المشى إلى الصلاة ،ونصه : « ..ومن خرج إلى تسبيح الضحى ، لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر » ينظر المنهل العذب المورود فى شرح سنن الإمام أبى داود : ٤/٢٥٠ .

ومنها أيضاً مالا يدخل على مضمر كذلك وهى واو القسم وتاؤه ، أما التاء فعلتها بيّنة ، وهى اختصاصها باسم الله ، فلا بد من لفظه معها ، فإذا أضمر زال اللفظ ، وأما الواو فلأنها تشبه واو العطف لفظاً ومعنى ، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل كما تقدّم ، وهذا على طريق التقريب هنا ، ولعلنا أن نكشف سرها كشفاً كليا ، فتعلم حينئذ أنها واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر ، وأن المخفوض بها فى القسم إنما انخفض بالعطف على محلوف به ، وذلك المحلوف به إما اسم فى معنى هذا المخفوض وإما غيره ، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر ، وشرح هذا وبيانه وبرهانه والشواهد عليه فى باب القسم ، والحمد لله .

٣ — مسألة

فى الجواب ببلى ونَعَم

قال :

وأما نعم فتصديق لحديث متقدم ، فإن كان موجبا فقد صدّقت إيجابه ، وإن كان نفياً فقد صدّقت نفيه ؛ يقال : الخمر حرام ، فتقول : نعم ، ويقال : ليست الخمر حلالا ، فتقول : نعم ، أى الأمر كما ذكرت ، فقد صدقت النفى كما صدقت الإيجاب .

وأما بلى فكلمة فيها لفظ « بل »[١] التى للاضراب ، ولفظ « لا » التى

---

(١) ينظر الصاحبى لأحمد بن فارس : ١١٦ ، ١١٧ فكلام السهيلى قريب مما ذكره ، قال ابن فارس : « والمعنى أنها بل ، وصلت بها ألف تكون دليلا على كلام ، يقول القائل : أما خرج زيد ؟ فتقول : بلى ، فبل رجوع عن جحد ، والألف دلالة كلام ، كأنك قلت : بل خرج زيد » ولكن السهيلى يرى أنها مركبة من بل ولا .

للنفى ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضرابا عن نفى ، ومن أضرب عن النفى فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالا ، فتقول : بلى ، اضرابا منك عن نفيه ، لتثبت الحلّ ، ولو قال : العَسَلُ حُلوٌ ، فقلت : بلى ، لم يجز ، لأنه لم يتقدم نفى ، ولا بد أن تقتضى بلى إضرابا على نفى ، لأن لفظها مشاكل لمعناها ، كما تقدم .

فصل

[فى موقع بلى]

فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفى ، فقلت : أليست الخمر حراما ؟ فلا تقل فى الجواب : نعم ، لأنّك تكون مصدقا للكلام المنفى المستفهم عنه بالألف ، ولكن تقول : بلى ، إضرابا عن النفى وإثباتا للتحريم ، هذا هو الأصل، لأنهم راعوا اللفظ ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام .

فصل

[فى وقوع نعم موقع بلى]

إذَا ثَبَتَ هَذَا فلا يمتنع أن يُجَابَ بنَعَم بعد الاستفهام من النفى ، لا تُرِيد تصديق النفى ، ولكن[1] تحقيق الإيجاب الذى فى نَفْسِ المتكلم ، لأنّ المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكرا عليه : أليستِ الخمر حراما ؟ لم يستفهمه فى الحقيقة ، وإنما أراد تقريره أو توبيخه ، وفهم مراده فى ذلك ، بقرينة نذكرها بعد إن شاء الله ، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن

(١) فى الأصل : ولا .

يجاب بنعم[١] ، تصديقا لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفى ، لأنّه ليس بنافٍ فى الحقيقة ، إلاّ أن أكثر العرب على غير هذا ، يرون مراعاة اللفظ أولى ، لأنه الظاهر المسموع ، وبه نطق القرآن ، كقوله : (ألست بربكم ؟ قالوا : بلى)[٢] ، ولم يقولوا : نعم ، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة ، بل هو تقرير على إثبات .

فإن قيل ؟ فهل من شاهد على الوجه الآخر الذى زعمتم أنه ليس بجيد ؟

قلنا : نعم ، حديث رواه أبو عبيد[٣] فى « شرح الغريب » ، وهو أنّ المهاجرين قالوا : « إنّ الأنصار قد آوَونا وفعلوا معنا وفعلوا . فقال : ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم . قال : فإن[٤] ذلك ؛أى : إنّ ذلك شكر لهم » هكذا صحت الرواية بنعم وكذلك بيت جَحْدر[٥] :

---

(١) ينظر مغنى اللبيب : بلى

(٢) الأعراف : ١٧٢ .

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، كان فقيها محدثاً لغوياً ؛ وله مصنفات فى فنون مختلفة منها شرح غريب الحديث ، وقد روى عن أبى زيد الانصارى ، وأبى عبيدة ، والاصمعى ، واليزيدى من البصريين ، كما روى عن ابن الاعرابى ، وأبى عمرو الشيبانى . والكسائى ، والاحمر ، والفراء ، توفى سنة ٢٢٤ عن ٧٣ سنة . ينظر الفهرسة لابن خير : ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٣٣٦ ، وإنباه الرواه : ٣/ ١٢ ، والعبر للذهبى : ١/ ٣٩٢ .

(٤) فى الأصل : فإن فى ذلك

(٥) البيتان ذكرهما ابن قتيبة فى الشعر والشعراء ١ / ٤٤٢ منسوبين إلى المعلوط فى الرضى بالقليل ، ونصهما :

أليس الليل يلبس أم عمرو   وإيانا فذاك بنا تدانى

بلى ، وترى السماء كما أراها   ويعلوها النهار كما علانى

وهما فى الخزانة ٤ / ٤٨٠ منسوبين إلى جحدر بن مالك الحنفى ، من قصيدة قالها وهو فى سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة ، وروايتهما :

=

نعم وترى الهلال كما أراه

بعد قوله :

أليس الليل يجمع أمَّ عَمْرو

إلا أنّ في بيت جحدر احتمالا ، وهو أن يكون قوله : نعم ، تصديقاً لقوله : « فذاك بنا تدانى » وإن كان الوجه الأول أظهر ، والنفس إليه أميل ، ويُقَوّيه قوله : « وترى الهلال كما أراه » بالواو ، عطفا على يجمع ، لأن الفعل يعطف على الفعل .

فصل

[في أثر الاستفهام على أساليب النفي]

ومما يقوى الجواب بنعم إذا دخل حرف الاستفهام على النفي ، بخلاف حاله قبل الاستفهام ، أن حكم النفي قد تغير وعاد إلى التقرير والإنكار كما تقدم ، وأن العرب قد أجرت الكلام بعد الاستفهام على غير ما كان قبله في مسائل كثيرة ، منها :

دخول إلا قبل الإستفهام ؛ تقول : ليست الخمر إلا حراما ، وما محمد إلا رسول ، فإن قلت : أما محمد ، أو قلت : أليست الخمر ، لم يجز إدخال إلا في هذا الكلام ، كما لا يجوز إدخالها في الواجب ، فيدل على أن الكلام قد صار حكمه حكم الواجب .

ومسألة أخرى ، وهو أنك تقول قبل الاستفهام : ليس زيد قائما بل قاعدا ، ولو عطفت ببل بعد الاستفهام لم يجز ، فقد تَغَيَّر إذاً حكم النفي .

= أليس الليل يجمع .....
نعم وترى الهلال .....

وقد أشار البغدادي إلى رواية ابن قتيبة فقال ٤ / ٤٨٢ : « وقد روى السكرى في كتاب اللصوص في نسخة قديمة صحيحة : بلى وترى الهلال كما أراه » .

ومسألة ثالثة ، وهو أنك تقول : أليس زيد إنما هو قاعد ، فتكون إنما وما بعدها فى موضع خبر ليس ، ولايجوز ذلك قبل الاستفهام ، فدل على اختلاف الحكمين ، وقد ذكر هذه المسائل ابن السراج[١] .

ومسألة رابعة ، وهو أنك تقول : ليس زيد قائما ، فيقوم عمرو ، فإن أدخلت ألف الاستفهام لم يجز إدخال الفاء .

ومسألة خامسة ، وهو أنك تقول : ليس أحد قائما فإن أدخلت ألف الاستفهام على النفى لم تقل : أليس أحد قائما ، لقوة معنى الإيجاب الذى فى ضمن الكلام ، فتأمله ؛ إذ لا يستعمل لفظ أحد فى الإيجاب ، ولا تسلم مسألة يكون الكلام مستفهما عنه كهيئته قبل الاستفهام إلا مسألة إدخال الباء لتأكيد النفى ، نحو قولهم : أليس زيد بقائم ، فإن الباء دخلت هاهنا ، كما تدخل قبل الاستفهام ، وذلك أن المُعوّل على تأكيد اللفظ ، وليس لها تأثير فى معنى التقرير والإنكار ، وإنما هى بمنزلة النَّصْبِ الذى هو عمل ليس ، فكما يبقى النَّصْبُ بعد قولك : أليس زيدٌ قائما ، ولا يغيره دخولُ الاستفهام على النفى ، كذلك تَبْقى الباء ، لأن العلة واحدة ، وذلك أن الموجب لها لفظ الحرف[٢] ، واللفظ باق ، فتأمّل هذا ، فإنَّه بديعٌ ، ألا ترى كيف بقى رفع الفاعل مِنْ قولك : « قام زيد » إذا نفيت ، من قولك : « ما قام إلا زيدٌ » لأن لفظ « قام » موجود .

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السرى ، كان أحد أعلام الادب والعربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عن الزجاجى ، والسيرافى ، والرمانى ، وصنف الاصول ، والموجز فى النحو ، وكانا معروفين فى الأندلس ، توفى أبو بكر فى سنة ٣١٦ . ينظر الفهرسة لابن خير : ٣٠٧ ، ٣١٩ ، وإنباه الرواه : ٣/١٤٥ .

(٢) ينظر أصل السهيلى فى العامل : النتائج ورقة ١١ ، ٨٣ ، ٨٤ .

فصل

[فى دلالة الكلام المنفى المسبوق باستفهام على الإنكار والتوبيخ]

فإن قيل : فما القرينة التى وعدتم بها حين ذكرتم انصراف الكلام بدخول ألف الاستفهام إلى الإنكار والتوبيخ دون بقاء الاستفهام مجردا ؟

قلنا : السر فى ذلك أن المستفهم عن الخبر شاك فيه متردد بين نفيه وإثباته ، فحقه أن يدخل ألف الاستفهام على لفظ الإثبات ، لأنّه الأصل ، ثم يعطف عليه فيقال : أقام زيد أم لم يقم ؟ فهذا أصل الكلام ، فإذا عَدَل عن هذا ، وأدخل حرف الاستفهام على حرف النفى ترك الوجه الأخف فى اللفظ ، وعدل إلى الأثقل ، وترك الأصل وعدل إلى الفرع ؛ عُلِمَ أنه لم يفعل ذلك إلا منكرا على من رآه يعتقد النفى ؛ إذ يفعل فِعْل من يعتقده . فلذلك بدأ بحرف النفى ، فتقول للعاصى : أليس الله يراك ، لامستفهما ، ولكن مقررا ومرهبا ، وقد فِعْل فعل من يظن أنه لا يراه ، فلذلك بدأ بالنفى كالمستفهم عن النفى ، وهو لا يريد إلا التقرير ، فلم يتجرد الاستفهام عن المعنى الآخر بل تضمنه حتى حُكِم للكلام بحكم الإيجاب فى المسائل المتقدمة ، فكذلك ينبغى ألا يمنع الجواب بنعم منعا كلياً ، ليكون تصديق الكلام من اعتقاد المتكلم ، وهو الإثبات ؛ غير أن أكثر العرب ، كما قدمنا ، على الجواب ببلى ، وعلة اختيارهم مراعاة اللفظ هاهنا ، وتَرْكِ التفاتهم إلى المعنى ، كما التفتوا إليه فى المسائل الخمس المتقدمة ؛ هى خشية الالتباس بين التصديق للنفى والتصديق للإيجاب ؛ إذ قد تقدم أن نعم يصدق بها النفى ، فيقول : ليست الخمر حلالا ، فيقال له : نعم ، ليست حلالا ، ويقال : إن الخمر حرام ، فيقال له : نعم ، إنها حرام ، ولا يكون فى بلى إلا وجه واحد ، وهو الإضراب عن نفى متقدم ؛ فلذلك كان الاختيار وقوعه بعد ليس ، لأنه إذا

وقعت نعم هاهنا لم يُدْرَ أصدقت النفى الذى فى اللفظ أم الإيجاب الذى فى المعنى ، فاقتصر أكثرهم على « بلى » المقتضية للإضراب عن النفى ، فلا يَبْقَى إلا الإيجاب وهذا عجب من التعليل عجاب .

٤ — مسألة(١)

[فى إعراب قول ابن عباس : جَمْعَه له صدرُك

تفسيراً لقوله تعالى : إن علينا جمعه]

قول ابن عباس فى تفسير قوله تعالى : (إنَّ علينا جَمْعَه(٢)) قال : جَمْعَه له صدرُك(٣) .

نصب « جَمْعَه » إن كانت الرواية بالنصب ، لأنَّه مردود على الآية ، وهو منصوب فى الآية ؛ ومن رفعه فمردُود أيضا عليها ، ولكن على موضع إنَّ ، لأن موضعها رفع ، والهاء فى قوله « جمعه » فى نفس الآية مفعولة فى المعنى ، والفاعل مقدّر ، لأن المصدر لا يضمر فيه الفاعل ، ولكن يقدر ، فالتقدير : إن علينا أن نجمعه نحن . وأما فى التفسير فالهاء فاعل فى المعنى ، لأنها ضمير الصَّدْر ، وأضمره ولم يجر له ذكر لأن الكلام يدل عليه ، ولأن آخر الكلام تبيين له ، وهو (صدرك) ، فإنَّه عِنْدى بَدَلٌ من المضمر المخفوضِ بالإضافة ،

---

(١) على هامش المخطوطة : من هنا جوابه عن المسائل التى سأله عنها ابن قرقول رحمهما الله .

(٢) القيامة : ١٧ .

(٣) أخرجه البخارى فى باب بدء الوحى : ١/٤ ؛ وفيه روايتان : جمعه له فى صدرك بالرفع مصدرا ، جمعه لك صدرك بصيغة الفعل الماضى ؛ وفى كتاب التفسير ٦/٢٠٣ روى : إن علينا جمعه وقرآنه ، أن نجمعه فى صدرك .

لأنه مَرْفُوعٌ فى المَعنى ، فَصَدْرُكَ بَدَلٌ على المعنى ، والخفض فيه جائز ، وإن لم يرد ، كما تقول : كرهت جمع زَيْدٍ المالِ أُخُوكَ ، وإن شئت قلت : أخيك ومن نحوه (أَنَّ عليهم لعنة الله والملائـكةُ) رفعا .

والمضمر فى « له » عائدٌ[1] على القرآن ، واللام متعلقة بالجمع .

وفى المسألة عِنْدِىْ وَجْهٌ آخَرُ ، وهو أن تـكون الهاء من قوله[2] : (جمعه) مفعولة فى المعنى عائدة على القرآن ، كما هى فى الآية كذلك . و « صدرك » فاعل بالمصدر ، وهذا التفسير مطابق للفظ الآية بخلاف التفسير الأول ، فإنه تفسير المعنى دون اللفظ ، إلا أن هذا الأخير يعترض علينا فيه دخول الجار والمجرور بين المصدر والفاعل ، ولا يصح على هذا الوجه الآخر تعلق الجار « اللام » بالجمع ، كما صح فى الوجه الأول ، لأنك لو قلت : كرهت جمع المـال له أخوك ، كما قلت فى الوجه الأول ، لم يجز ، لانك كنت تُعَدِّى المَصْدر إلى المفعول مرتين ، مرة بغير لام ، ومرة باللام ، ولـكنه يجوز على تعليق اللام بشىء مضمر كأنه قال : جَمْعه صدرُك ، ثم قال : له ، أى : لمحمد أى إكراما له ، أو تعليما ، كما قالوا : سقيالك ، واللام عند جميعهم[3] متعلقة بغير السقى ، وإنما المعنى : لك أدعو بهذا ، وكذلك : مرحبا بك ، ولو كانت متعلقة بالمصدر ما جاز أن يقول الرادّ : وبك مرحبا ، ولك سقيا ، لأنه لا يتقدم على المصدر ما يتعلق به[4] .

---

(١) فى الاصل : عائدة .

(٢) فى الاصل : قولك

(٣) ينظر مغنى اللبيب : اللام ، المعنى الثانى والعشرون .

(٤) ينظر الروض الأنف ١/١٢٦ ، ١٢٧ ، فقد وضع السهيلى أصلا لتقدم معمول المصدر .

وشبيه بهذا قول عمر بن ذرّ حين مات ابنه ذرّ : « اللهم هب له لى ما قصّر فيه من حفظ » هكذا وقع فى نسخة صحيحة من الكامل[1] ، أى : استجب لى أوهَبْه ذلك شفعاً لى ، وفى التنزيل : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون[2]) أى : ما أنْتَ بمجنون وذاك بنعمة ربك ، فقدم المجرور وحذف متعلقه : وهذا نحو مما تقدّم .

وأما « جَمَعَه »[3] بلفظ الفعل : فصدرك فاعل : والكلام فى المجرور كما تقدم .

هذا تفسير التفسير ، لا تفسير الآية ، ولكن تضعف هذه الرواية لان الفعل الماضى لا يصلح أن يكون تفسيراً لقوله : (إنّ علينا جمعه) لأنه مستقبل فى المعنى ، والله أعلم .

٥ — مسألة

[فى دلالة « مما » على معنى ربما]

وقوله : « مِمَّا يُحرِّك »[4] هو كقول الشاعر[5] :

وإنَّا لِمَّا نضربُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رَأْسِهِ تُلقِى اللِّسانَ مِن الفَمِ

---

(١) ينظر الكامل ، الباب الثامن ، نبذ من كلام الحكماء : ١/٦٨ .

(٢) القلم : ٢ .

(٣) ذكرنا هذه الرواية فى بداية المسألة .

(٤) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، وهو من قول ابن عباس ونصه ١/٤: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه »

(٥) هو أبو حية النميرى ، ينظر الخزانة : ٤/٢٨٢ — ٢٨٦ ، والبيت من شواهد الكتاب : ١/٤٧٧ .

أنشده المبرد[1] ، وقال : هو بمعنى رُبّما[2] ، وليس معنى قوله أنّ « مِنْ » تـكون بمعنى « رُبَّ » ولـكن « مِمَّا » هذه الـكلمة هي التي دَخَلها معنى رُبّما بقرينة ، وذلك أنّ الأصل فيها ما قال سيبويه : « إني مِمّا أن أفعل ، أي من الأمر »[3] ، جعل « ما » اسماً تامًّا بغير صلة كأن معنى الـكلام : من الأمر الممكن أن أفعل، ومنهم من يقول : « مما أفعل » كما جاء في البيت ، بحذف أَنْ ، والمعنى معناها ، وإذا كان المعنى : من الأمر الممكن والجائز أن أفعل ، فقد صار إلى معنى : رُبّما أفعل ، لا أن « مِن » بمعنى « رُبَّ » في شيء من الـكلام ، وبالله التوفيق .

٦ — مسألة

[في إعراب « جَذَعاً » نصبا ورفعا]

وأما قوله : « يا ليتني فيها جَذَعاً »[4] .

بالنصب إذا جعلت « فيها » خبر « ليت » ، والعامل في الحال ما يتعلق به

---

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ — ٢٨٥) ، كان أحد أعلام اللغة والأدب في عصره ، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم ، وتلمذ له الزجاج والأخفش علي بن سليمان وابن السراج وغيرهم وله مصنفات في الأدب والنحو منها الـكامل والمقتضب وغيرها . ينظر مقدمة المقتضب للاستاذ عضيمة .

(٢) قال في المقتضب ٤/١٧٤ : « وتقول : إني مما أفعل ، على معنى : ربما أفعل » وأنشد البيت .

(٣) قال سيبويه ١/٤٦٧ : « وتقول : إني مما أن أفعل ذاك ، كأنه قال : إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك ، فوقعت ما هذا الموقع » .

(٤) أخرجه البخاري في باب بدء الوحي : ١/٤ .

الجار من معنى الاستقرار ، ومن رَفَع « جذعاً » فالجارّ متعلق بما فيه من معنى الفعل ، كأنه قال : ليتنى شاب فيها .

٧ ــ مسألة

[فى توجيه قول هرقل : هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر]

وأما « هذا يملك »[1] فابتداء وخبر ، والتقدير : هذا المذكور يملك هذه الأمة ، وقوله : « قد ظهر » جملة مستأنفة لا فى موضع صفة ولا فى موضع خبر مبتدأ ، ولكن كما تقول : زيد يضرب عمرا قد قام أو قد شمر لذلك ونحو هذا ، وفيها وجه آخر وهو أن يكون أراد : « هذا رجل يملك هذه الأمة » فيكون « يملك » فى موضع النعت ، « وقد ظهر » نعت بعد نعت ، ثم حذف المنعوت ، كما قال[2] :

لو قُلْتَ ما فى قَوْمِها لم تِيثَمِ   يَفْضُلُها فى حَسَبٍ ومِيْسَمِ

أى : ما فى قومها أحدٌ يفضلها ، وهذا إنما هو فى الفعل المضارع لا فى الماضى ، قاله ابن السراج ، وحكاه عن الكوفيين ، وهو صحيح .

(١) أخرجه البخارى فى باب بدء الوحى ١/٧ ، ونصه : « فقال هرقل : هذا ملك هذه الأمة قد ظهر » ورواه أبو ذر عن الكشميهى وحده : يملك ، بالمضارع .

(٢) هو حكيم بن معية ، وهو راجز إسلامى ، ينظر الكتاب : ١/٣٧٥ وخزانة الادب : ٢/٣١١ .

٨ – مسألة

[فى توجيه بأبا ، وأصلها بأبى هو]

وأما « بِأَبا »[1] ، وإن سُهِّلت الهمزة كانت ياء ، فتقول : بِيَبا ، فهو جار ومجرور فى موضع خبر مبتدأ ، والمبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال ، كما تقول : فِدًى لك ، وحذفوا المبتدأ ، وما كثر دوره فى الكلام كثر فيه الحذف والتغيير ، نحو ما اتفق فى ها هُوَذا ، حتى قالوا : ها هُوْذا ، وها هُوَّذا ، بالتشديد .

وأصل الكلمة بِأَبِى هو ، ولكن العرب تقلب الكسرة قبل الياء فتحة ، فتنقلب الياء ألفاً ، قالوا : يا غُلاَما ، وفى جارية : جاراة ، وفى ناصية : ناصاة ، وقالوا فى عَمِى : عَمَى ، وفى فَنِى : فَنَى ، قال زهير :

* فَنَى الدُّحْلاَنُ عنه والإضَاءُ[2] *

---

(١) أصله : بأبى ، ينظر البخارى كتاب الحيض ، باب شهود الحائض العيدين ٨٩/١ قول أم عطية : « بأبى سمعته » وفى رواية : بأبا ، وينظر كتاب الجمعة ، باب إذا لم يكن لها جلباب فى العيد : ٢٨/٢ وكتاب الحج ، باب تقضى الحائض المناسك ١٩٦/٢ قول أم عطية أيضا « بأبى » ويروى : بيبا .

وينظر النهاية لابن الاثير : أبا .

(٢) ديوانه : ٦٥ ، وصدره :

* تربع صارة حتى إذا ما *

وتربع : أقام فى الربيع ، وصارة : موضع ، ويقول ثعلب ٦٦ : « فنى : يريد فنى وهى لغة طيىء ، وربما كانت فى غيرهم فنى وفنى ، وبقى وبقى ، وولى وولى ، والدحلان الواحد دحل ، وهى البئر الجيدة الموضع من الكلأ ، والإضاء : الغدران » .

وأنشد سيبويه[1] :

* على مُحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوه وما رُضَا *

وسئل بعض أئمة العربية عن قولهم فى فنِى : فَنَى ، أهى لغة أم تغيير ؟ فقال : هو تغيير ، وليس بلغة ، ولو كانتا لغتين لقال الذين فتحوا النون من « فنى » فى المستقبل منه : يفنِى ، كما يقولون : رَمَى يرمِى . وهذا استدلال صحيح، ودليل آخر أيضاً قولهم فى رُضِى : رُضَى ؛ إذ ليس فيهم من يقول فى فُعِل : فُعَل .

وأما رواية من روى : بابا ، فإن صحت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء إلى فتحها ، على لغة من سَهَّل الهمزةَ وقلبها ياء ، فقال : بِيَبا ، كما تقول فى مائة : مِيَة ، وكما قرأ ورش[2] : « لِئِلاَ »[3] ثم تقلب كسرة الباء فتحة ، فتنقلب الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، كما انقلبت الياء الآخرة ألفاً ، فليست الآخرة بأحق من الأولى ، وقد قدمنا النظائر والشواهد ، وأنه تغيير للخفة ، لا لغة .

ومما هو تغيير وليس بلغة قولهم : عليهمُ وعليهمْ ، لو كانتا لغتين ، لكانت

---

(١) الكتاب : ١/٦٥ وصدره :

أفى كل عام مأتم تبعثونه

وينسب البيت إلى زيد الخيل، وروايته فى نوادر أبى زيد ٨٠ :

أفى كل عام مأتم تجمعونه على محمر عود أثيب ومارضا

يقول الأعلم : « وصف فرساً أهدى إليه ثواباً عن يد كانت منه إلى مهديه ، فيقول : ندمتم على ما أهديتم إلينا ، وحزنتم حزن من فقد حميا فجمع له مأتماً — والمأتم النساء — ثم وصف أن ذلك الفرس محمر ، أى هجين أخلاقه كأخلاق الحمير ، ومعنى ثوبتموه : جعلتموه لنا ثواباً » .

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القيروانى صاحب نافع ، كان شيخ الإقراء بمصر ، توفى سنة ١٩٧ عن ٨٧ سنة ، ينظر العبر : ١/٣٢٤ .

(٣) ينظر المحتسب : ٢/٣١٣ ، ٣١٤ .

إحداهما فى بعض القبائل والأخرى فى بعض ، وليس كذلك ، بل كل قبيلة تستعمل الوجهين فى نظمها ونثرها ، والحمد لله .

٩ — مسألة

وأما قول طاووس «لا بِيه ولا بتة[١]» فإنّما يتفهم الترجيح والتوجيه فيه من سياقة الكلام ومن قرائن الحال ، وللتفقّه فى ذلك مقام غير هذا .

١٠ — مسألة

[فى نَسَب خُزَاعَةَ]

وَأَمَّا حديث[٢] عمرو بن لُحَىّ بن قَمَعَةَ . واسم قمعة : عُمَير بن إلياس ، بقطع الهمزة وتنوين السين فى قول ابن الأنبارى[٣] ، والصحيح ابن الياس ، بلام التعريف ، لوجوه يطول ذكرها ، وأمهم خِنْدِف ، وهى : ليلى بنت عِمْرَان[٤] .

---

(١) كذا فى الأصل .

(٢) هو الحديث الذى أخرجه مسلم فى كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ١٥٥/٨ عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت عمرو بن لحى بن قمعة بن خندف ، أخا بنى كعب هؤلاء ، يجر قصبه فى النار » .

وفى رواية أخرى عن ابن ماهان : أبا بنى كعب ، وقد سأل ابن قرقول السهيلى عن هاتين الروايتين ، فعلى الأولى لا يكون بنو كعب — وهم خزاعة — من ولد عمرو ابن لحى ، وهم ولده على الرواية الثانية .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى ، كان لغوياً نحوياً أديباً حافظة ، عاش بين سنة ٢٧١ — ٣٢٨ ، ينظر العبر : ٢١٤/٢ ، وإنباه الرواه : ٢٠١/٣ .

(٤) فى كتاب نسب قريش ص ٧ : « وأمهم : خندف ، واسمها ليلى بنت حلوان ابن عمران » وينظر تاج العروس : خندف .

فالنسابون ينسبون بنى كعب [إلى[1]] عَمْرو ، وهم خزاعة ، ومنهم من ينسبهم إلى عَمْرو بن ثعلبة بن عَمْرو مُزَيقياء[2] ، يجعلهم من مازنِ غَسّان من الازْد ، ولما اختلف النسَّابون فيهم نظرنا الروايتين ، فإن صحت رواية من قال : (أخا بنى كعب) أى صاحب بنى كعب الذى يزعمون أو يدعون أنَّه[3] منهم ، كما جاء فى الحديث (أنا صاحبها)[4] أى أنا المدعى عليه بما ادعته ، فلا يكون فى هذه الرواية حُجَّةٌ لمن زعم أن خزاعة مضرية خندفية ، ومن روى : (أبا كعب) . وصحت روايته ، فلا تكون خزاعة على هذا إلا مُضَرَّية خِنْدفية قَمَعِيَّة ، وهذه الرواية هى الأصح ـ والله أعلم ـ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أكثم ابن الجون الخزاعى[5] : إنه أقرب الناس شبهاً بعَمْرو بن لُحَى ، فقال أكثم : أيضرنى شبهه يا رسول الله ؟ قال : لا[6] ؛ فهذا إشارة إلى أنه أبوهم .

ولقائل أن يقول : ليس فى هذا إشارة إلى بنوة ولا ولادة ، فقد قال فى عيسى ابن مريم : (أقرب الناس شبهاً به عُرْوة بن مسعود[7]) وعروة ثَقَفِىٌّ ؛ فإما

---

(١) فى الأصل : بن .

(٢) فى كتاب نسب قريش ص ٨ : « وخزاعة تقول : كعب بن عمرو ابن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن غسان » وينظر جمهرة أنساب العرب : ٣١١ ، ٣١٢ .

(٣) فى الاصل : أنهم .

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب الحدود ٢٣٦/٦ : (. . فلما أمر به ليرجم قام صاحبها الذى وقع عليها فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها . .)

(٥) هو عبد العزى بن منقذ ابن ربيعة ، ينظر أسد الغابة ١٣٣/١ .

(٦) ينظر أسد الغابة : ١٣٤/١ .

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ ، ينظر أسد الغابة : ٤٠٦/٣ .

إيادىّ ، وإما مضرىّ هوازنى ، وإمّا من بقايا ثمود . وهذا الأخير رواه معمر[١] فى جامعه ، وعلى كلّ[٢] فليس ثقيف من نسل عيسى بن مريم ، ولا كان لعيسى ولد قط ، وقد جاء عنه عليه السلام فى خبر الدجّال: (أقرب الناس شبهاً به ابن قَطَن[٣])وليس فى هذا دليل على ولادته له ،وقال فى موسى: (كأنه من رجال شنوءة)[٤] وشنوءة من الأزد ،وقال فى إبراهيم : (أشبه الناس به صاحبكم[٥]) يعنى نفسه . وفى رواية أخرى : (ما رأيت أشبهَ بصاحبكم ولا صاحبُـكُم أشبه به منه[٦]) ، وهذا اللفظ مشـكل من جهة العربية ، والشبه ههنا من قبل الولادة والبنوة ، بخلاف ما قبله ، والحمد لله .

---

(١) هو أبو عروة معمر بن راشد الأزدى الحافظ ، صاحب الزهرى ، توفى فى رمضان سنة ١٥٣ ينظر العبر : ١/٢٢٠ .

(٢) فى الأصل : وعلى ما .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر فى الـكتاب مريم : ٤/٢٠٣ : « وأقرب الناس به شبهاً ابن قطن ، قال الزهرى : رجل من خزاعة ،هلك فى الجاهلية » ، وينظر صحيح مسلم : ١/١٠٨ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : (وهل أتاك حـــديث موسى) : ٤ / ١٨٦ ، وأخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١/١٠٦ .

(٥) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١/١٠٦ .

(٦) ينظر الروض الأنف : ١/٢٤٧ .

١١ ـــ مسألة

[فى البهام مرادًا بها الأباهم]

وأما « البهام » فى رواية السَّمَرْقنديّ ، فلم يَبْلُغنى عن أحد من أهل اللغة أنه حكاها لُغةً ، وإنما الفصيح « إبهام » ، وفيها لغة مُولّدة كثرت فى الصدر الأول ، ونبه أهل اللغة عليها ، وهى البَهْم ، وجمعُها بِهام ، ولشهرتها فى الزمن الأول نَبَّه عليها صاحب الفصيح(١) فقال : وهى الإبهام التى فى اليد ، وأما البِهام فجمع البَهْم(٢) ، فقوله هذا يدل على أنه قد سمع فيها خلافاً ، أو بلغه فيها لغة ضعيفة ، فاختار اللغة الفصحى ، والله أعلم .

فإن صحت تلك الرواية فتكون البهام جمع بهم ، ويكون المعنى : أشار بالأباهم جَمْعاً فى معنى التثنية ، وهذا كلّه بعيد ، والحق أبلج .

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، سمع محمد بن زياد ، ومحمد بن سلام ، والزبير بن بكار وغيرهم ، وروى عنه اليزيدى والأخفش على بن سليمان ، وأبو بكر الأنبارى وكثيرون ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصيح والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ ، وتوفى سنة ٢٩١ ، ينظر إنباه الرواه: ١/١٣٨ ، والعبر : ٢/٨٨ .

(٢) فى شرح الفصيح للهروى ٥٢ : « وهى الإبهام للأصبع الأولى الغليظة من يد الإنسان ورجله ، فأما البهام ــ بغير ألف ــ فجمع بهم ، والبهم جمع بهمة هى أولاد الضأن خاصة » .

١٢ _ مسألة

[فى جمع أب على أبين ، وتثنيته تثنية المنقوص]

وأمّا العلاء وسُهيل[١] عن أَبِيهما ، فقد تتخرج رواية الخفض وهى أقرب من رواية الفتح . ويكون المعنى : آبائهما ، ويكون من باب قوله : (صَغَت قلوبكما)[٢] جمع فى معنى التثنية ، لإضافته إلى ضمير الاثنين، وقد يجمع الأب على أبين ، وتحذف النون للإضافة ، فتقول : عن أبيهما ، قال الشاعر[٣] :

فلمّا تَبَيَّنَّ أصواتَنا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينا

وقال عبّاس[٤] :

فقلنا أسلموا إنا أخوكم

فحذف النون من « أخون » للإضافة ، وقرىء فى غير السّبع : (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل)[٥] ، قال ابن جنى[٦] فى المحتسب : أبيك فى

(١) فى صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ١٣٩/٤ : « . . حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبى هريرة . . . » وينظر : ٤/٥ .

(٢) التحريم : ٤ .

(٣) البيت لزياد بن واصل ، شاعر جاهلى ، وهو من شواهد الكتاب : ١٠١/٢ ، والمقتضب : ١٧٤/٢ ، وقد استشهد به السهيلى فى الروض الأنف : ٢٩٢/٢ . ورواية صدره فى اللسان والتاج :

* فلما تعرفن أصواتنا *

(٤) هو العباس بن مرداس ، وقد تقدم ذكره ، والبيت من قصيدة ذكرها ابن إسحاق فى السيرة ٤١٥/٢ وعجزه :

* وقد برأت من الإحن الصدور *

وقد تعرض السهيلى له فى الروض : ٢٩٢/٢ ، وينظر المقتضب : ١٧٤/٢ .

(٥) البقرة : ١٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صحب أبا على الفارسى ولازمه وأخذ عنه، وله =

هذه القراءة جمع مسلّم (١) ، وحذفت النون للإضافة .

وأما أَبَيْهما — بفتح الباء — فله وجه فى القياس ، وهو أن تقيسه على هَنٍ ودم وغدٍ ، فإنك تقول فيه : الأب وأب ، كما تقول : الدم ودم ، تقول فى الدم إذ أضفته مثنى : دميهما مثل يديهما ، إلا أن الأب والأخ والحم والفم إذَا أُضيفت هذه الأسماء لم تكن محذوفة الأواخر فى حال الإفْرادِ ، فكيف فى حال التثنية ، وهم يقولون فى التثنية : أبوان وأخوان ، بالواو دون إضافة ، فكيف فى حال الإضافة مع عدم التنوين والنون ، فَبَعُدَ أن يكون مثل دم ويد . ولم يبعد كل البعد ، فلا نقطع بأنّها لحن ، ولكن رواية مَنْ رَوَى عن أَبيهما أسعد بالصواب، وأمْلَحُ فى صنعة الإعراب .

١٣ _ مسألة

[فى وصف المذكر بمؤنثه]

وأما قوله: « على حِمارٍ أتانٍ (٢) »فيستقيم على البدل أو على النعت، أما البدل ، فبدل الشيء من الشيء ، وهما شيء واحد ، وهو بدل نكرة من نكرة أعم منها ، كما تقول : مررتُ بشجرة زيتونة ، وذلك أنّ الحمار يجمع الذكر والأتان ،

= تصانيف مشهورة منها الخصائص واللمع والمحتسب ، عاش بين (٣٢٢ – ٣٩٢) ينظر إنباه الرواه : ٢/٣٣٥ ، ومقدمة الخصائص .

(١) فى المحتسب ١/١١٢ : « . . وطريق ذلك أن يكون أبيك جمع أب على الصحة ، على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أى : آباء أحرار ، وقد اتسع ذلك عنهم » وذكر بيت الكتاب المتقدم .

(٢) أخرج البخارى في كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ١ / ٢٩ عن ابن عباس قال : « أقبلت راكباً على حمار أتان . . . » وينظر : ١/١٣٢، ٢١٨ .

ولولا ذلك لعذر من يقول من العجم : لم يحرم الله إلا الخنزير الذكر ، إذ لم يسمع للخنزيرة[1] ذِكْر .

وأما النعت فأنا إليه أميل ، لأن الأتان هى الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر[2] ، وغراب أنثى ، فكذلك تقول على هذا : حمارٌ أتانٌ[3] ، لأن الأنوثة وصف كجملة الأوصاف فى الأعراض ، وليس هو عندهم بمنزلة الإنسان من الحيوان ، فإنه يتميّز من الأسد بالنوعية ، ويتميّز الذكر من الأنثَى بالصفة اللازمة فى مذهب قوم ، وبالعرض فى مذهب آخرين .

وأما من رواه بغير تنوين فهو فى مذهبنا لا يجوز ، وفى مذهب قوم من النحويين يجوز ، لأنهم يُجيزونَ إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو : مسجد الجامع وجانب الغربى ، وعِنْدِى أَنّ ذلك لايجوز إلاّ بشرطين ؛ أحدهما : أن يكون الثانى معرفة مثل : طهرنى بماء البارد ، ومثل : (شهر رمضان)[4] ، والشرط الثانى : أَنْ يؤمن فيه اللبس ، وهذان الشرطان معدومان فى حمارِ أتانٍ ، ولو عرّفت أيضاً فقلت : حمار الأتان ، لم يجز ، لأنه يلتبس أن يكون عيراً لها ، فالرواية عندى منكرة ، والله أعلم .

---

(١) فى الأصل : للخنزيرية .

(٢) ذكر البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : (وبث فيها من كل دابة) ٤/١٥٤ « قال ابن عباس : الثعبان الحية الذكر منها » .

وفى إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٩٦ : « وتقول : هذا بطة ذكر ، وهذا حمامة ذكر ، وهو شاة إذا عنيت كبشاً ، وهذا بقرة إذا عنيت ثوراً ، وهذا حية ذكر ، وإن عنيت مؤنثاً قلت : هذه حية » .

(٣) فى الأصل : حماراً أتانا .

(٤) البقرة ١٨٥ .

١٤ ــ مسألة

[فى توجيه قراءة البخارى : آتيا طوعاً أو كرهاً]

وأمّا ما وقع فى التفسير من قوله : (آتيا طوعاً أو كرهاً)[١] فقد ذكر أن البخارى[٢] رحمه الله كان يَهِمُ فى القرْآنِ ، وأنه أورد فى كتابه آيا كثيرة على خلاف ما هى فى التلاوة[٣] ، فإن كان هذا الموضع منها وإلا فهى قراءة بَلَغَتْه ، ووجْهها إن كانت قراءة : أن أعطيا الطاعة ، كما تقول : فلانٌ يعطى الطاعة لفلان ويعطى بيده[٤] ، فكَأَنَّ مَعْنَاهُ : آتيينا ما يراد منا . وقد قرىء : (ثم سئلوا الفتنة لأتوها)[٥] وآتوها ، والفتنة خلاف الطاعة أو ضِدُّها ، وإذا جاز الإيتاء فى هذه جاز فى هذه ، والله أعلم .

---

(١) فصلت : ١١ .

(٢) هو الإمام حبر الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزدزبه البخارى ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ وارتحل سنة ٢١٠ فلقى عالما من الشيوخ، وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكاء ، توفى رحمه الله سنة ٢٥٦ . ينظر العبر للذهبى : ٢/١٢ ، والوفيات : ٣/٣٢٩ .

(٣) ذكر البخارى فى كتاب التفسير ٦-١٥٩ : « وقال طاوس عن ابن عباس ائتيا طوعا : أعطيا ، قالتا أتينا طائعين » ومعنى هذا أن القراءة : آتيا وآتينا ، وليس كما هو مطبوع ، ويوضحه كلام السهيلى بعد ، وقد ذكر الزمخشرى هذه القراءة ينظر الكشاف : ٤ / ١٤٨ .

(٤) فى أساس البلاغة : ومن المستعار : أعطى بيده ، إذا انقاد .

(٥) الأحزاب : ١٤ وفى الكشاف للزمخشرى ٣ ـ ٤١٨ : « وقرىء : لآتوها لأعطوها » .

١٥ — مسألة

[فى توجيه تسعة وتسعين اسم ، بخفض التمييز]

وأما « تسعة وتسعين اسمٍ[١] » بخفض اسم ، فيخرّج ، لأن قوماً من العرب يجعلون الإعراب فى النون ، يلزمون الجمع الياء فيقولون : كم سنيناً ؟ وعرفت سنيناً ، ولا يفعلون هذا مع الواو ، وإن صغروا « سنون » بالواو المنقلبة ياء فى النصب والخفض ، قالوا : سُنَيَّات ، فإن صغروا سنيناً قالوا : سُنَيِّن ، كما تقول فى جنين : جُنَيِّن ، وقال الشاعر[٢] :

* وقد جاوزت سِنَّ[٣] الأربعينِ *

وقال آخر[٤] :

* وابن أبٍ أبىٍّ من أبِيِّينِ *

(١) أخرج مسلم فى كتاب الذكر والدعاء ، باب فى أسماء الله تعالى ٨/٦٢ عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسما ، مائة إلا واحدا ، ويبدو أن فى الحديث رواية أخرى هى التى يخرجها السهيلى .

(٢) هو سحيم بن وثيل الرياحى ، شاعر مخضرم ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادى فى الخزانة ١ / ١٢٦ ، وصدره :

وماذا يبتغى الشعراء منى

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٢ ، ٤ / ٣٧ .

(٣) فى المقتضب والخزانة : حد .

(٤) هو ذو الإصبع العدوانى ، شاعر جاهلى ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادى فى الخزانة : ٣ / ٢٢٦ / ٢٢٨ ، وصدره :

إنى أبى أبى ذو محافظة

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٣ .

وقال الفرزدق :[١]

* إلا الخلائف من بعد النبيينِ *

وحذفنا صدور الأبيات لشهرتها ؛ فإذا قلت على هذا : تسعين اسم ، فعلامة النصب فتحة النون ، وانحذف للإضافة التنوينُ من تسعيناً ، وفى هذا الحديث من رواية [تسعة وتسعين][٢] مائة إلا واحدة ، فأنث الاسم لأنه كلمة ، لا أن الاسم بمعنى التسمية ، كما زعم من قصّر خطوة فى هذا الباب ؛ قال سيبويه : « الكلم اسم وفعل وحرف »[٣] ، فجعل الاسم كلمة ، ولا يكون الاسم بمعنى التسمية أبداً ، كما لا يكون الحلى بمعنى التحلية ، تقول : عجبت من تسمية زيدٍ ابنَه بفلان ، ولا يجيز أحد : عجبت من اسم زيد ابنه بفلان ، كما[٤] لا يكون اسم ومسمى بمعنى واحد أبداً ، ولا أجازه نحوى ولا عربى ، ولو جاز لقلت أنا : الاسم بفلان ، كما تقول : المسمى بفلان ، ولقلت : إلى أجل اسم ، أى إلى أجل مسمى ، فسبحان الله ! ماذا كثرت الجهالات حتى نسيت اللغات المقولات ، فضلا عن المعانى المعقولات ، وحتى نسبت المقالات لمن لا ينتحلها ، وتُقُوِّل على أهل السنة مذهباً لم يعتقدوه ولم ينتحلوه ، وأضيف إليهم مكذوب لم يفوهوا به ولم يقولوه[٥] ، وقد مضت القرون الثلاثة فما تكلم بهذه السخافة سُنِّى ولا معتزلى ،

---

(١) لم أجده فى ديوانه .

(٢) فى الأصل : سبعين .

(٣) الكتاب : ١ / ٢ .

(٤) فى الأصل : وكما .

(٥) قال البغدادى فى أصول الدين ١١٤ ، ١١٥ : « اختلفوا فى الاسم ؛ فقال أكثر أصحابنا : إنه المسمى والعبارات عند تسميات له ، وقد نص أبو الحسن الأشعرى على هذا القول فى كتاب تفسير القرآن » .

وينظر روح المعانى للألوسى : ١ / ٥٢ .

ولا اعتقدوه ، لا كاتب ولا أُمِّى ، ولاتوَهَّمَ أن المسمى هو الاسم فصيح ولاعجمى، وذلك من عهد آدم الذى عُلِّمَ أسماء المسمين بها ، وقيل له : هذا اسم هذا ، ولو قيل له : هذا مسمى هذا ، وهو هو ، ما عقل ولا علم ، لأن هذا كلام غير معقول ولا منقول ، وعلى هذا درجت الأمم كلها ، لم يعتقد منهم عاقل أن العبارة هى المعَبَّر عنها ، وأن العلامة على الشىء هى المعَلَّم عليه ، ولا أن الحلية هى المحلَّى بها .

ثم قال هؤلاء المتـأخرون المنتسبون إلى أهل السنة ، وهم عن سَنَنِهم ناكبون، لَمّـا لزِمتهم الحجة بقوله : (لله الأسماء الحسنى)[1] ، وبقوله عليه الصلاة والسلام: « لى خمسة أسماء »[2] ، وبإجماع النحويين على أن الاسم : ما دخله الخفض والتنوين ، فقالوا : الاسم فى هذا كله بمعنى التَّسْمية ، ثم قد يكون أيضاً هو المسَمَّى ، فجاءوا بعذرٍ أقبحَ من ذنب ، فبينما كذبوا على العرب كذبة واحدة كذبوا عليهم كذبة أخرى ، ومتى كان التفعيل بمعنى الفعـــل ، والتعميم بمعنى العامة ! !

ثم العجب كلُّ العجب من احتجاجهم بـ (سبح اسم ربك الأعلى)[3] ، و (اذكر اسم ربك)[4] ، فلم يكفهم أن يجعلوا العبارة هى المعبّر عنه ، والـكلمة المؤلفة من : ألف ، لام ، لام ، هاء ، هى المسمى بها سبحانه حتى جعلوا العبارة

---

(١) الأعراف : ١٨٠ .

(٢) أخرج البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء فى أسماء رسول الله ٤ / ٢٢٥ عن جبير بن مطعم ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لى خمسة أسماء : أنا محمد وأحمد وأنا الماحى الذى يمحو الله بى الـكفر ، وأنا الحاشر الذى يحشر الناس على قدمى ، وأنا العاقب » .

(٣) الأعلى : ١ .

(٤) المزمل : ٨ .

عن العبارة هي المعبَّر عنه الأوَّلُ ، فجعلوا الكلمة التي هي : ألف ، سين ، ميم ، التي هي عبارة عن : ألف ، لام ، لام ، هاء ، جعلوها هي المسبَّح السُّبُّوح القدوس ، سبحانه ، والرسول عليه السلام المنزل عليه هذا الكلام ، أعني : (سبِّح اسم ربك الأعلى) لم يقل قط : سبحان اسم ربي ، وكان أشد الناس امتثالا لأوامر ربه ، ولا قال أيضا : سجدت لاسم ربي ، ولكنه فهم عليه السلام أن المسبَّح هو الذي يعبّر عنه عند التفاهم بهذه الكلمة ، وهي قولك : الله ، والاسم الذي هو : ألف ، سين ، ميم ، عبارة عن الكلمة المقولة باللسان ، المؤلفة من حروف : ألف ، لام ، لام ، هاء ، وتلك الكلمة عبارة عن المعروف بالعقل ، سبحانه .

ولو أمر عليه السلام أن يذكره ويسبحه بالقلب خاصة ، لقيل له : سبِّح ربك ، ولكنه أمر أن يجمع بين ذكر القلب واللسان ، والاسم محله اللسان ، فقيل له : سبِّح اسم ربك ، حتى يكون ذاكراً بقلبه ولسانه معاً ؛ إذ الإيمان هو الإقرار باللسان والجنان معا ، ألا ترى أن غير الآدميين لم يخبر عنهم أنهم يسبحونه باسمه ، وإنما قيل : (يسبح له ما في السموات والأرض)[1] وفي الملائكة : (يسبحونه)[2] فهذه فائدة ذكر الاسم مقرونا بالتسبيح والذكر دون سائر العبادات ، فقد قيل له : (اتق الله)[3] ، و(اعبد ربك)[4] ، ولا يجوز هاهنا ذكر الاسم البتة ، وكذلك : (صل لربك وانحر)[5] .

---

(١) الحشر : ٢٤ .

(٢) من قوله تعالى في سورة الأعراف ٢٠٦ : (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) .

(٣) الأحزاب : ١ .

(٤) الحجر : ٩٩ .

(٥) الكوثر : ٢ .

فإن قالوا : قولك هذا هو مذهب المعتزلة الذين يقولون : إن الأسماء مخلوقة .

قلنا : من أصل أهل السنة أن كلام الله قديم غير مخلوق ، وهذا هو الحق ، ولا يقولون : إن الكلام هو المتكلم به ، وأسماؤه سبحانه هو المتكلم بها ، وكالم يزل متكلمًا بها فلم تَزَلْ قديمةً ، إذ الكلام القديم يتضمنها ، فإذا تكلم العبد بها فالعبد وكلامه محدث ، وعِنْد ذلك نصرِّح بالغيرية بالإضافة إلى كلام العَبْد ، وأما بالاضافة إلى كلام الربِّ فلا نقول : هي مخلوقة ، فلا يلزمنا مذهب القوم القائلين بالمخلوق ، وأنتم أيها القائلون بأن الاسم هو المسمى قد خالفتم مذهب أهل السنة ، لأنهم لا يقولون إن الكلام هو المتكلم ، وكلامه متضمن لأسمائه ، فقد ابتدعتم بدعة أخرى وجعلتم من الكلام ما هو المتكلم ، ومنه ما ليس هو المتكلم ولا هو غيره ، وجعلتم الكلام كلامين ، وهذا أيضا نقض آخر لأصولكم وأصل أهل السنة ، لأن الكلام عندهم كلام واحد لا يختلف لنفسه ، وانما تختلف متعلقاته ، ولذلك قال سبحانه : (مِدَاداً لكلمات ربى)[1] فالكلمات جمع ، ولكنه منصرف إلى معلوماته وما يتعلق الكلام به ، والحجاج على هذه المسألة جَمَّة ، والعوائد الناشئة عن الكلام فيها كثيرة ، قد أوردنا فيها جملاً كافيةً فى غير هذا الإملاء[2] ، وبالله التوفيق .

١٦ — مسألة

[فى توجيه « يا نساء المؤمنات » برواياتها]

وأما « يا نساءُ المؤمناتُ »[3] بالرفع ، فنعت على اللفظ ، لأنه معرفة بالنداء

---

(١) الكهف : ١٠٩ .
(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٢ ، ٣ ، ١ .
(٣) أخرج مسلم فى كتاب الهبة وفضلها ٢٠١/٢ عن أبى هريرة رضى الله عنه

وبالنصب نعت على الموضع ، وأما نصب النساء فبالاضافة إلى المؤمنات ، كما تقول : جانب الغربى ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه[١] من الحذف ، أى جانب المكان الغربى ، فإن هذا تأويل محال ، لأن المكان الغربى ليس غير الجانب ، ولا نقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى ، أو ترجع إلى ما أصّلناه أولاً ، فتقول : هو من باب إضافة المسمى إلى الاسم إذا كان الاسم معرفة ، كقولهم : عمرو بطة ، وزيد قفة ، وسعد ناشرة ، ونحو منه : شهر رمضان ، وشهر رجب ، ويوم الأحد . وقد حكى عنهم : ذو زيد ، أى صاحب هذا الاسم وفى أقيال حمير : ذو عَمْرو ، وذو جَدَن ، فإذا عُرِف المسمى بلقب أو بصفة لازمة أضيف إليها تعريفاً بها ، وتستحيل إضافة الشيء إلى نفسه عقلاً ونقلاً ، ولكنه مُسَمًّى أُضِيفَ إلى اسمه ، والله ولى التوفيق .

١٧ ـــ مسألة

[فى إعراب رُبَّ]

وأما : (رُبَّ كاسية[٢]) فالأحسن على مذهب سيبويه الخفض على النعت

عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يا نساء المسلمات ، لا تحقرن جارة لجارتها ، ولو فرسن شاة » .

وفى الهامش نقلا عن عياض رواية أخرى هى : يا نساء المؤمنات ، بنصب نساء وخفض المؤمنات ، وبالرفع فيهما ، قال عياض : ويجوز رفع نساء وكسر المؤمنات نعتاً لنساء على الموضع ، وهى التى أشار إليها السهيلى « وبالنصب نعتاً على الموضع » .

(١) يشير إلى البصريين ، ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى : ٤٣٨ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب العلم والعظة بالليل ١/٣٩ ، ٤٠ عن أم سلمة قالت : « استيقظ النبى صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال : سبحان الله ! ماذا

ومن مذهبه أن « ربّ » حرف خفض[1] ، وأنها تختص من بين سائر حروف الخفض بالتقدم[2] فى أول الكلام ، وألا تعمل إلا فى نكرة[3] ، وألا يكون مخفوضها إلا منعوتا[4] ، ثم قد يحذف الفعل الذى تتعلق به كثيرا ؛ تقول : رُبَّ رجل عاقل لقيته ، فعاقل نعت ، ولقيته أيضاً فى موضع نعت آخر ، وقد تم الكلام ، ولكن على تقدير حَذْفِ فعلٍ آخَرَ تَتَعلّق به رُبَّ ، وإلا كان الكلام بمنزلة من يقول : برجل عاقل لقيته ، ويسكت ؛ فهذا فى الباء ونحوها لا يجوز ، وفى « رب » جائز على حذف الفعل .

فإن قلت : « ربَّ رجل عاقل لقيتُ » بلا هاء ، تعلقت رب بلقيت ، ولم يكن فى الكلام حذف ، وإن قلت : « رب رجل عاقلٌ » ، فالرفع جاز عندهم على إضمار المبتدأ ، والجملة فى موضع النعت ؛ إذ لا بد من نعت فى هذا الباب ، والفعل محذوف ، وأنشدوا :

إن يقْتُلوك فإنَّ قَتْلك لم يكن ... عاراً عليك وربَّ قتلٍ عارُ[5]

أنزل الليلة من الفتن ؟ وماذا فتح من الخزائن ؟ أيقظوا صواحبات الحجر ، فرب كاسية فى الدنيا عارية فى الآخرة » .

(١) فى الكتاب ١/٢٩٣ :« ورب غير اسم بمنزلة من » وينظر المقتضب: ٣/٦٥

(٢) فى المقتضب ٤/١٤٠ : « ولا تكون رب إلا فى أول الكلام » .

(٣) فى الكتاب ١/٢١٢ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة » وينظر أيضا : ١/٣٥٠ ، والمقتضب : ٤/٢٨٩ .

(٤) فى المغنى : وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ، ونعته . . . وغلبة حذف معداها ومضيه » .

(٥) البيت من شواهد المقتضب : ٣/٦٦ ، وهو لثابت قطنة شاعر أموى من أبيات يرثى بها يزيد بن المهلب ، ذكرها صاحب الأغانى ١٤/٢٧٩ ، ورواية فيها :

* . . وبعض قتل عار *

وينظر الوفيات : ٥/٣٥١ .

أى : هو عار ، وعلى هذا يكون الرفع فى «عارية» ، أى هى عارية ، والفعل الذى تتعلق به رب محذوف ، كما تقدم ، وأجاز الكسائى[1] أن تكون رب اسماً مبتدأ ، والمرفوع خبرها[2] ، وإلية كان يَذْهَبُ شَيْخُنَا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائى[3] ، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدى عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن « رُبّ » حرف لأن حروف الجرّ لا تدخل عليها ، كما تدخل على كم فنقول لهم : المانع من ذلك ما تضمنته من معنى « قلّ » و « أقلّ » ؛ تقول العرب : قل رجل يقول ذلك ، كما تقول : ما يقول ذلك إلا زيد ، وحروف الجر لا تدخل فى هذا المقام ، فامتنعت أن تدخل على« رب » لأن معناها من معنى « قل » والله أعلم .

---

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن حمزة الأسدى ، إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، وهو أحد السبعة ، قرأ على حمزة ، وتلمذ للخليل بن أحمد ، قال الشافعى : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ .

(٢) ينظر المغنى : رب ، والإنصاف : ٨٣٢ .

(٣) يعد ابن الطراوة (ت ٥٢٨) أعظم شيوخ السهيلى أثرا فى اتجاهه النحوى ، واللغوى ، فقد أخذ عنه السهيلى وعن تلاميذه ؛ سمع ابن الطراوة على الأعلم كتاب سيبويه ، كما أخذ عن عبد الملك بن سراج وروى عن أبى الوليد الباجى ، وقد جمع بين الأدب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالأستاذ ، وكان إلى هذا شاعرا مجيدا ، وله مناقضات مذكورة مع أبى الحسن الحصرى ، كما كان ناثرا صاحب رسائل ، ينظر إنباه الرواه ، مخطوط : ٣٩٩/٢ ، وبغية الدعاة : ٦٠٢/١ ، ٣٤١/٢ .

١٨ ـ مسألة

[في بنية « تُهَرَاق » وسرها]

وأما « تُهَرَاق الدماء »(١) فإن الدماء مفعول بالإراقة ، والمعنى : تهريق الدماء ، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو فى معناها ، وهى فى معنى « تستحاض » وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله ، والتى تهريق الدماء هى التى تستحاض ، ولا يجوز أن يقال : هى تهراق الماء والخل ، لعدم هذا المعنى فيه .

والعدول باللفظ عن أصله إلى وزن ما هو فى معناه كثير فى كلامهم ، وأصل صحيح فى أغراضهم ، قالوا : ناقة عائذ ، إذا عاذ بها فصيلها ، لأنها فى معنى عاطف وفى التنزيل : (والهدى معكوفاً)(٢) وعكف لا تتعدى ، ولكنه فى معنى [محبوس وهو فى معنى](٣) عاكف ، فعدلوا عن لفظ عاكف ، وقالوا : مَكَث فهو ماكث ، إذا أرادوا معنى سكن وخلد ، وإذا دخل الكلام معنى بطؤ قالوا : مَكُثَ ، فى التنزيل : (فمكُث غير بعيد)(٤) عليه أكثر

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب الصلاة : ٦٢ عن أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم : « إن امرأة كانت تهراق الدماء فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

(٢) الفتح : ٢٥ .

(٣) ما بين القوسين غير موجود فى الأصل ، والسياق يقتضيه ، وقد رجعت فيه إلى الروض ، يقول السهيلى ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ : « والهدى معكوفاً ـ وإن كان عاكفاً ـ لانه محبوس فى المعنى ، فتحول وزنه فى اللفظ إلى وزن ما هو فى معناه ، كما قالوا فى المرأة : تهراق الدماء . . . »

(٤) النمل : ٢٢ .

القراء[١] ، وحين أرادوا معنى الخلود [قالوا : مكث ، في التنزيل][٢] (قال : إنكم ما كثون)[٣] والحمد لله .

١٩ — مسألة

[في ورود الطلب مورد الخبر]

وقوله : (لا يتحرّى أحدكم)[٤] يجوز على الخبر عن مستقر الشريعة ، أي: لا يكون هذا في الشريعة ، و « يصليَ » ، بالنصب وبالرفع ، أما النصب فلمخالفة الثاني الأول ، كما تقول لمن يأتيكَ ولا يحدُثك : لا تأتينا فتحدثَنا ، لأن النفي واقع على الثاني دون الأول ، وأما الرفع فعلى نفيهما جميعاً ، وكذلك . (لا تَلبِسوا علينا فنتحمله عنكم)[٥] يجوز فيه النصب والجزم ، مثل قوله : (لا تَفْتروا على الله كذبا فيسحتكم)[٦] وقد قرىء : فيُسْحِتكم ، فمن نصب فالنهى واحد ، ومن جزم فالنهى نهيان ، والحمد لله .

---

(١) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٢٨٩ : « وقوله : فمكث غير بعيد ، قرأها الناس بالضم ، وقرأها عاصم بالفتح » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الاصل ، والسياق يقتضيه .

(٣) الزخرف : ٧٧ .

(٤) أخرج البخاري في كتاب الصلاة ، باب لايتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ١/١٥٢ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » .

(٥) أخرج مالك في الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة .. قول عبد الله بن مسعود : « لا تلبسوا على أنفسكم ونتحمله عنكم .. » .

(٦) طه : ٦١ .

٢٠ — مسألة

[فى اسم الزمان]

وأما (مَنْزِل شدة)[1] فلست أحفظ فيه إلا فتح الميم وكسر الزاى ، وهو أليق بسياقة الكلام ، لأنه قال : ينزِل ، ولم يقل : يُنزَل ، ولو قال : مُنْزَل لجاز ، ولكن فتح الميم مع كسر الزاى فصاحة عظيمة واستعارة مليحة ، والمنزل يكون بمعنى الموضع والمكان الذى هو ظرف للنزول ، وليس هو المقصود ههنا ، ويكون بمعنى المصدر ، أى النزول ، ولكنه بفتح الزاى فى المصدر أشهر وأعرف ، نحو المَضْرب والمَنْكَج ، ولا معنى للنزول أيضا هاهنا ، لأن النزول لا ينزل ، ويكون بمعنى الزمن الذى هو حين للنزول ؛ تقول : أتت الناقة على مَضْرِبها[2] ، أى حين ضِرابها ، وهو المقصود هاهنا ؛ تقول : نزل بهم يوم شديد ، ونزلت بهم ساعة بؤس ، وتقول : نزل الليل ، والنزول فى هذا كله صحيح المعنى ، لأنّ

---

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، كتاب الجهاد : ٤٤٦ ، عن زيد بن أسلم من كتاب أرسله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى قائده أبى عبيدة ، وقد تخوف من جموع الروم : « أما بعد ، فإنه مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة ، يجعل الله بعده فرجا ... » .

(٢) فى الأصل : على حين مضربها .

وفى الكتاب ٢/٢٤٧ : « وقد يجىء المفعل يراد به الحين ، فإذا كان من فعل يفعل بنيته على مفعل [يعنى بكسر العين] تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك : أتت الناقة على مضربها ، وأتت على منتجها ، إنما تريد الحين الذى فيه النتاج والضراب » .

وقال بعد ذلك : « وقالوا : المصيف ، كما قالوا : أتت الناقة على مضربها ، أى على زمان ضرابها » .

أجزاء الزمان إنما يأتى بها الله سبحانه ، فكأنها تنزل من عنده بما شاء من مكروه ومحبوب ، وشدة ورخاء ، والله أعلم ، والحمد لله .

٢١ ـــ مسألة

[فى توجيه : جاء الأولين والآخرين]

وأما « جاء الأولين والآخرين » فالنصب فيه بعيد ، إلا أن يكون مشبها بقوله : دخلوا الأول فالأول ، وليس مثله ، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة ، وإن صحت فعلى إضمار فعل ، كأنه حين قال : يجمع الناس ، علم أن الله هو الجامع لهم ؛ فقال : الأولين والآخرين ، وهذا الغرض قد بينه سيبويه[١] ، وأكثر[٢] من الشواهد عليه .

٢٢ ـ مسألة

[فى إعراب : مُثِّل له يوم القيامة شجاعا أقرع]

وأما (شجاعا أقرع[٣]) فنصبه على الحال ، أى تمثل له كنزه فى هذه الحال .

---

(١) ينظر الكتاب ١/١٢٩ ، ١٣٠ : هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهى .   (٢) فى الأصل : وكثر .

(٣) أخرجه البخارى فى وجوب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ٢/١٣٢ عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ... » .

٢٣ — مسألة

وأما : (أهله وماله[١]) فالرفع فيهما والنصب بين ، إن جعلت فى (وُتِرَ) اسما مضمرا نصبت ، وإلا رفعت .

٢٤ — مسألة

وأما : (اقتتلوا والكفارَ) فمفعول معه .

٢٥ — مسألة

وأما : (حسبكم سُنَّةَ نبيكم)[٢] ، فمن نصب « سنَّةَ نبيكم » فالكلام أمر بعد أمر ، كأنه قال : اكتفوا ، الزموا سنة نبيكم ، كما قال :

* يأيها المائح دلوى دونكا *

فدلوى عندهم منصوب بإضمار فعل الأمر ، ودونك أمر آخر .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب إثم من فاتته العصر ١/١٤٥ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذى تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله » .

(٢) ينظر البخارى ، باب الإحصار فى الحج ٣/١١ .

٢٦ — مسألة

وأما قول سعد : (فالشطرِ قال : لا)[1] فالخفض فيه أبين من النصب ، لأن النصب بإضمار فعل ، والخفض مردود على قوله : (بثلثى مالى ، قال : لا) .

٢٧ — مسألة

[فى توجيه : إنكَ أن تُخَلَّفَ]

وأما «أن تخلّف »[2] فليس لفتح الهمزة فيه وجه ، ولعل الرواية : لن تخلف ، باللام ، فظنها كثير من الرواة ألفاً مفصولة ، وكذلك وقعت عندى فى الكتاب: لن تخلّف ؛ وأما كسر الهمزة فهو الوجه ، وليست تكون إن المخففة من إنَّ التى للايجاب ، ولكن تكون نافية ، ويكون الفعل بعدها مرفوعا ، لا أعرفُ وجهاً غير هذا .

٢٨ — مسألة

[فى إعراب : بلغ منى الجهد]

وأما (بلغ منى الجهد)[3] ، بالنصب ، أى بلغ منى جبريلُ الجهد ، ومن رواه بالرفع وفتح الباء واللام ، فالمفعول محذوف ، أى بلغ منى الجهد مبلغا مّا، ونال منى .

---

(١) أخرجه البخارى فى باب رثى النبى صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ٢/١٠٣ عن سعد بن أبى وقاص قال : « أفأتصدق بثلثى مالى ؟ قال : لا ، فقلت : فالشطر ؟ فقال : لا ... » .

(٢) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، قال سعد : « فقلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابى ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملا صالحا إلا ازددت به درجة ورفعة » وفى الهامش رواية أخرى وهى : أن بدل لن .

(٣) أخرجه البخارى فى حديث بدء الوحى ١/ ٣ ، قال عليه السلام : « فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد » وفى الهامش : ويروى بضم الجيم والدال فى الموضعين .

٢٩ ـ مسألة

[فى دلالة أيضاً وإعرابها]

وقول عمر : « آلوضوء أيضا !(١) » اتفقت الرواة على رَفْعه ، لأن النَّصب يخرجه إلى معنى الإنـكار لفعل الوضوء ، كما تقول : أقعودا يافلان وقد قام الناس ! وكما قال عمر لرجل رآه يصلى عند قبر : آلقبر القبر ! إنـكاراً عليه ، فلو نصب ههنا وقال : آلوضوءَ أيضا ، لتعلق الإنـكار بنفس الوضوء ، ولـكنه قال : آلوضوء ، يريد : إفرادُ الوضوء والاقتصار عليه صنيعك أيضاً !

وقوله : « أيضا » ، كلمة تشعر برجوع المتكلم إلى حديث متقدّم ، وتقدّم من قول عثمان : انطلقت إلى السوق ، فسمعت النداء ، يعتذر عن إبطائه ، فلم ير عمر ذلك عذرا ، فلما ذكر له الاقتصار على الوضوء وترك الغسل ، قال له : أهذا صنيعك مع الإبطاء ! فهذا موضع رفع لا موضع نصب كما ترى .

وأما « أيضاً » فانتصابها كانتصاب « حقّاً » فى قولك : « الله ربى حقّاً » و « له علىّ مائة دينار عُرْفاً واعترافاً »(٢) ، وذلك أنك إذا قُلْتَ له : علىّ

---

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الجمعة ٣ / ٣ عن أبى هريرة قال : بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان ، فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ! فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ثم أقبلت ، فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » .

وأخرجه البخارى أيضا فى كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل ٢ / ٣ بهذه الرواية : والوضوء ، وفى الهامش : الوضوء ، ويبدو أنها الرواية التى يعنيها السهيلى .

(٢) ينظر شرح المفصل : ١ / ١١٧ .

كذا ، فقد اعترفت ، فقولك : « اعترافاً » مصدرٌ مؤكِّد لذلك المعنى المفهوم .

فإن قلت : فإن « آض » بمعنى رجع ، والأيض : الرجوع ، فأين معنى رجع فى الحديث المتقدم حتى يؤكد بـ « أيضاً » ؟ ومن الذى آض : آلمتكلم أم المخاطب ؟

فالجواب : أنَّ معنى الرجوع موجودٌ فى الكلام ، وذلك أنَّه عاتبه على الإبطاء ، ثم عاد إلى العتاب بقوله : آلوضوء ، ثم أكد رجوعه إلى العتاب لئلا يتوهم أن الكلام مستأنف منقطع مما قبله ، فقال : أيضا ، فالآيض أى الراجع هو المتكلم ، رجع إلى المعاتبة ، ثم أكدها بأيضاً ، كما أكد الآخر مضمون كلامه بقوله : اعترافا .

فإن قلت : فقول الناس : قال الشاعر كذا ، ثم تقول : وقال أيضا ، من الذى آض ، أى رجع ؟

فنقول : المتكلم رجع إلى الإخبار عن الشاعر المذكور ، وأكد رجوعه بقوله : أيضاً .

فإن قيل : فأين الرجوع المتضمن فى الحديث ؟

قلنا : ليس هو فى الحديث ، ولكنه متضمن الواو ، لأنها عاطفة على الكلام الأول ، أعنى الواو ، من قولك : وقال ، والعاطف هو المتكلم ، فالأيض أيضا للمتكلم ، فلا تقدره : آض أيضا ، ولكن قدِّره : أُضت أيضاً ، لأنك أنت هو المتكلم ، وكذلك هو فى قول عمر ، لأنه كان هو المتكلم ، فكأنه قال : أُضت إلى عتابك أيضاً ، ويدلك على أنه للمتكلم أنك تقول : قال الشاعر فى وصف قوس كذا وكذا ، وقال غيره فى ذلك المعنى أيضاً ؛ فليس الشاعر

هو الذى آض إلى المعنى ولا غيره ، ولـكن المتـكلم هو الذى رجع إلى ذكر المعنى ، والواو هى المشعرة برجوعه ، وأيضا : توكيد لما دلت عليه الواو .

فإن قيل : فمن أين فُهِم العَتْب فى قوله : أيةُ ساعةٍ هذه ؟

قلنا : العرب إذا حَقَّرت شيئاً قالت : أىُّ شىء هذا ؟ وأىُّ خير فى هذا ؟ والساعة الآخرة من ساعات الرواح ، المهجِّر[1] فيها كالمهدى بيضة ، والبيضة حقـــيرة ، ففهم عثمان من قوله : أية ساعة هذه ؟ أى : أَيَّة ساعة قُرْبةٍ ؛ أى : إنَّ القربة فيها يسيرة بالإضافة إلى ما تقدمها ، وأىّ إذا أدخلتها على النكرة فأكثر ما تـكون سؤالاً عن الصِّفة ، تقول : أىُّ رجل زيد ؟ فيقال : صالح أو طالح ، قال عليه السلام : (أى رجل فيكم ابن سلام[2]) لم يسأل عن عينه ، فإنّه كان يعرفه ، وكذلك قوله : أى ساعةٍ هذه ؟ لم يسألْ عن عين الساعة ، ولـكن سأل عن صفتها المذمومة ، والذم راجعٌ إلى الرائح فيها ، وإن أُضِيف إليها مجازا ، فلو أجابه عثمان على سؤاله لقال له : حقيرة الحظ ، يسيرة الثواب ، كما إذا قيل لك : أى رجل هذا ؟ فى رجل مذموم ، لقلت : ذميم أو لئيم ، ولـكن عثمان فهم أن عمر مُوَبِّخ ومنكر عليه ، لا مستفهم عن شىء يجهله ، فلذلك رجع إلى ذكر العذر ، حَيْدَةً عن ظاهر السؤال ، وعلما بمقتضى المقال .

---

(١) لغة الحجاز : هجر يهجر تهجيرا فهو مهجر ، إذا بكر وبادر ، ومنه قوله عليه السلام : لو يعلم الناس ما فى التهجير لاستبقوا إليه ، أراد التبكير إلى جميع الصلوات ، وسائر العرب يقولون : هجر الرجل إذا خرج بالهاجرة وهى نصف النهار ، وعليه يحمل كلام السهيلى : ينظر اللسان .

(٢) ينظر سيرة ابن هشام : ١ / ٥١٧ .

٣٠ ـ مسألة

[في إعراب : أفلا أربعة أشهر وعشراً]

وقوله للحادّة : (أفلا أربعة[1] أشهر وعشرا[2]) فتقديرها سهل ، والمعنى : ألا تربصين وتمكثين أربعة أشهر وعشرا ، وإنما قدرنا الفعل المضمر مستقبلا ، لأن سياقة الحديث تدل عليه ، ولأن حرف « لا » ينفى به المستقبل ، وقلما ينفى به الماضى إلا أن تقدر بمعنى « لم » ، مثل قوله :

وأىُّ عبدٍ لك لا ألمـا[3]

---

(١) فى الأصل : فالأربعة .

(٢) أخرجه مسلم فى باب وجوب الإحداد فى عدة الوفاة ٤ / ٢٠٣ عن زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن امرأة توفى زوجها ، فخافوا على عينها ، فأتوا النبى صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه فى الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد كانت إحداكن تكون فى شر بيتها فى أحلاسها حولا فإذا مر كلب رمت ببعرة فخرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشرا » .

(٣) فى تاج العروس : وأنشد الجوهرى لأمية بن أبى الصلت ، قاله عند وفاته :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبـــد لك لا ألما

ونسب إليه أيضا فى الإصابة : ١ / ١٣٥ ، ولم أجده فى ديوانه ط بيروت ، وقد نسبه ابن هشام فى المغنى إلى أبى خراش الهذلى عند الحديث عن لا ، ومثله فى رواية ذكرها ابن برى ونقلها ابن منظور فى اللسان ، هذا وينظر الخزانة : ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

٣١ — مسألة

[فى جواب الأمر والنهى]

وأما حديث اليهودى : (لا تسألوه لا يجىء بأمر تكرهونه)[١] فالنصب فيه بعيد ، واه وُجَيه ، وهو أن يُنْتَصَبَ بِمَعْنَى أن ، كما قال[٢] :

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرُ الوغى
وأن أشهد اللذاتِ : هل أنتَ مخلدى ؟

روى: أحضرُ وأحضرَ ، على معنى:أن أحضرَ ، ومن رفع فذلك المعنى يريد ؛ حكى سيبويه : « مُرْه يحفرها »[٣] وقدر فيه الرفع من وجهين ، أحدهما : الحال ، أى مره حافرا لها ، فيكون الأمر متوجها إليه فى هذه الحال . والثانى : مره أن يحفرها ، ثم حذفت « أن » ، وبقى معناها دون عملها ، لأن يقبح أن تعمل مضمرة ، وإن كان قد جاء ذلك ، أنشد سيبويه :

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب قول الله تعالى : وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ١/٤٣ عن عبدالله بن مسعود قال : (بينا أنا أمشى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى خرب المدينة ، وهو يتوكأ على عسيب معه ، فمر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح ، وقال بعضهم : لا تسألوه لا يجىء فيه بشىء تكرهون .... » .

(٢) هو طرفة بن العبد من معلقته ، وهو من شواهد الكتاب : ١ / ٤٥٢ ، والمقتضب : ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ .

(٣) فى الكتاب ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ : « وتقول : مره يحفرها [بالجزم] .. ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شىء وهو قليل فى الكلام ، على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته فى عسينا نفعل ، وهو فى الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به » .

ونَهْنَهْتُ نَفْسى بعد ما كِدتُ أَفْعَلَهْ[1]

ومن هذا الباب قوله سبحانه : (أفغير الله تأمرونى أعبدُ)[2] المعنى : أن ، ولا عمل لها .

فإن قيل : فأىّ معنى أفادت إذا لم تعمل ؟

قلنا : أفادت معنى الاستقبال فى الفعل ، وأنه ليس بحال ، كما كان حالا فى الوجه الأول من قوله : (مره يحفرها) وأفادت[3] أيضا معنى الاسم الذى هو هو المصـــدر ، كما أفادت فى قولهم : (تسمعُ بالمعيدى خير من أن تراه) [و][4] فى قول ابن مسعود فى الذى يطيل الجلوس فى التشهد الأول : « يقعد على الرَّضْفِ[5] خير له » ، فلولا تقدير « أن » ههنا ما صح الإخبـار عن الفعل ، فقوله : « لا تسألوه لا يجئ » أراد أن لا يجىء ، أى : لئلا يجىء ، كما قال :

... الزاجرى أحضرُ الوغى

أى : عن أن أحضر الوغى ، فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وبقى الـكلام يتضمن معناها ، كما قال[6] :

---

(١) الـكتاب : ١ / ١٥٥ ، والبيت لعامر بن جوين الطائى كذا فى الـكتاب ، وفى اللسان : أو امرؤ القيس ، وصدره :

فلم أر مثلها خباسة واحد

(٢) الزمر : ٦٤ .

(٣) فى الأصل : وأفاد .

(٤) ليست فى الأصل .

(٥) الرضف : الحجارة التى حميت بالشمس أو بالنار .

(٦) هو الأحوص الرياحى ، والبيت من شواهد الـكتاب : ١/١٥٤ .

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرابها

بخفض « ناعب » لأن الموضع موضع الباء ، وإن لم تذكر .

وأما الجزم فى قوله : « لا يجئ » ، فهو عندى على النهى ، كما تقول : لا يَجِدْ عليك ولا يَشْتِمْك عَمْرو ، أوقعت النهى على المسبب ، وأنت تريد السبب ، أى لا تتعرض لموجدته وشتمه ، وعلى نحو هذا قرئ : (لا تفتروا على الله كذبا فيسحتْكم)[1] بالعطف ، أى : لا تفتروا ولا يسحتكم ، عطف النهى ، والنهى الثانى نهى عن التعرض للسحت .

وفى جزم قوله : « لا يجئ بأمر » وجه آخر عندى ، وهو أن تكون « لا » نفياً ، فيكون الجزم على جواب النهى ، من قوله : « لا تسألوه » ، كما ينجزم على جواب الأمر فى الحديث : (خللوا بين أصابعكم لا يُخَلِّلْها اللهُ بالنار) تقديره : إن تخللوا لا يخللها الله فهذا جزم فى جواب الأمر ، وأما جزم على جواب النهى فقولك : لا تدن من الأسد تسلم ، تقديره : إن لا تدن تسلم ، ومنع النحويون : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن التقدير : إن لا تدن منه يأكلك ، لا بدَّ أن تقدِّر « لا » مع « إن » ، لأنه نهى فيفسد المعنى حينئذ ، وهذا الحديث لا يفسد فيه المعنى على أصلهم ، لأنه لو قال : إن لا تسألوه لا يجئكم بأمر تكرهونه ، صح المعنى الذى أراده ، لأن معناه : إن لا تسألوه تسلموا منه .

وقد يجوز عندى ما منعوه من قولك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأنى وجدت فى حديث أُحُد قول أبى طلحة : « يارسول الله ، لا تطاوِلْ يصِبْك

---

(١) طه : ٦١ .

سهامهم »[1] فلو قدرت هذا : إن لا تطاوَلْ يصبْك ، كان محالا ، وهو الذى منعه النحويون إلا على استقباح ، وقد ذكره سيبويه واعترف بقبحه[2] ، ولكنَّه يُخَرَّج على أن تضمر فعلاً يدل عليه النهى ، كأنه قال : إن تطاولت يصبك سهم من سهامهم ، أو يكون منجزما على نهى آخر ، كأنه قال : لا يصبك ، واستغنى بالنهى الأول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذِكرها ، فالثلاثة الأوجه جائزة فى الحديث المذكور على أصول النحويين أجمعين ، والله ولى التوفيق ، والحمد لله .

٣٢ — مسألة

[فى قلَّ على وزن فعُل مراداً به المدح]

وأما قوله فى حديث ابن الأكوع : (قلَّ عربيا مشى[3] بها مثلُه)[4] فمثله فاعل بقلّ ، وعربياً منصوب على التمييز ، لأنَّ فى الكلام معنى المدح ،

---

(١) أخرج البخارى فى باب غزوة أحد ١٢٤/٥ : « .. فيقول أبو طلحة : بأبى أنت وأمى ، لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم » ويصيبك : بروايتين ، الرفع والسكون .

(٢) فى الكتاب ٤٥١/١ : « فإن قلت : لا تدن من الاسد يأ كلك ، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس .. » وينظر المقتضب : ٨٣/٢ ، ١٣٥ .

(٣) فى الأصل . نشأ .

(٤) أخرجه البخارى فى باب غزوة خيبر ١٦٧/٥ عن سلمة بن الأكوع : (... قال سلمة : رآنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيدى ، قال : مالك؟ قلت له . فداك أبى وأمى ؛ زعموا أن عامرا [عم سلمة ، وقد استشهد فى خيبر] حبط عمله . قال النبى صلى الله عليه وسلم : كذب من قاله ؛ إن له لأجرين ، وجمع بين إصبعيه ؛ إنه لجاهد مجاهد ؛ قل عربى مشى بها مثله » .

وإذا كان الفعل على « فَعُل » وفيه معنى المدح انتصب ما بعد الفاعل على التمييز تقول : عظُم زيد رجلا ، وقل ذا أدبا ، و قلّ وزنها فَعُل ، لقولهم فى اسم الفاعل قليل ، ومما يدلك على وقوع التميز بعدها قول الشاعر :

وَقَلَّ ذلك من زادٍ لمنطلق

أى : قل ذلك زاداً ، لأنَّ التمييز ما صلح معه من ، فكأنه قال : أقلل به من زاد ، كما تقول : أحسِنْ بِهِ رَجُلاً ، فَكَأَنَّ معنى الحديث : قل مثله عربياً ، أى : أقلل بمثله من عربى .

٣٣ — مسألة

[فى عمل المصدر]

وأما قوله : (شهادةُ القوم)[1] إن كانت الرواية بتنوين الشهادة ، فهى على إضمار المبتدأ ، كأنه قال : هى شهادة ، والقوم مرتفع بالابتداء ، والمؤمنون نعت له أو بدل ، وما بعده خبر ، ويضعف عندى هذا الوجه ، لأن المعهود فى كلام النبوءة حذف المنعوت فى هذا النحو ، نحو قوله : (المؤمنون تتكافأ دماؤهم) و (المؤمنون هينون لينون) و (المؤمن غرّ كريم) لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات ، باب تعديل كم يجوز ٢٢١/٣ عن أنس رضى الله عنه قال : (مر على النبى صلى الله عليه وسلم بجنازة ، فأثنوا عليها خيراً فقال : وجبت ، ثم مر بأخرى ، فأثنوا عليها شرا ، أو قال غير ذلك ، فقال : وجبت ، فقيل : يا رسول الله ، قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت ، قال : شهادة القوم المؤمنون شهداء الله فى الأرض) .

ولكن فى الحديث وجه آخر أن يرتفع القوم بالشهادة ، لأنه مصدر وَيَتِمُّ الكلام فيه ، ويرتفع المؤمنون بالابتداء ، وإذ قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل فلا بعد فى عمله ههنا فى القوم منونا ، كما تقول : يعجبنى ضربٌ زيدٌ عمراً .

ويجوز أيضا وجه ثالث ، وهو أن يكون القوم فاعِلا بإضمار فعل كأنه قال : هذه شهادة ، ثم قال : القوم ، أى شهد القوم .

وإذا أمكنت هذه الأوجه كُلُّها ، ووُجِد لها فى العربية نظائر ، لم نُلحِّن الرواة ، ولا أبطلنا التقييد ، ولكن لا نقطعُ على مُرَادِ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا على مقصُوده منها ، وبالله نعتصم من الزلل فى القول والعمل .

٣٤ — مسألة

[فى أسلوب النبوءة]

وأما قوله : (من لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ)[١] فحملة على الخبر أشبه بسياقة الكلام ، لأنه مردود على قول الرجل[٢] : « إن لى عشرة من الولد ، ما قَبَّلت منهم أحدا » فقال عليه السلام : (من لا يرحم لا يرحم) أى : الذى يفعل هذا لا يرحم ، ولو جعلها شرطا لانقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع ؛ لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف ، وأيضا فإن الشرط إذا كان بعده فعل منفىّ فأكثر ما وجدناه فى القرآن وفى كلام النبوءة منفياً بحرف « لم » لا بحرف

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب ، باب صلة الرحم ٨/٩ عن أبى هريرة .

(٢) هو الأقرع بن حابس التميمى .

« لا » ، كقوله سبحانه : (ومن لم يَتُب)[١] (ومن لم يؤمن)[٢] كما قيل في الحديث : (من لم يهاجر هلك) فأكثر ما تجده هكذا ، وإن كان الوجه الآخر جائزا ، كقول زهير :

ومن لا يَذُدْ عن حَوْضِهِ بسلاح
يُهَدَّمْ ، ومن لا يظلم الناسَ يُظلم[٣]

فكلا الوَجهين جائز ، والمعنى فيهما متقارب جداً ، رفعت أو جزمت .

٣٥ — مسألة

وَأَمَّا قوله : « فجرت السنَّة »[٤] فإنما جاز ، لأنّ جرى تلك القصة هو عمل الناس بها من حين وقوعها إلى الآن ، والعمل بها الذى هو جريانها هو السنة أيضا ، أى الطريقة القويمة ، فكأنه قال : فجرى الجرى المسنون لكم ، فصار من باب تعدى الفعل إلى نوع منه ، مثل : اشتمل الصماء ، ورجع القهقرى ، ومشى الهيدبى[١] ، أى : مشى المشية التى هى الهيدبى ، وههنا جرت الجريان الذى يسمى سنة .

(١) الحجرات : ١١ .
(٢) الفتح : ١٣ .
(٣) ديوانه : ٣٠ .
(٤) ينظر البخارى ، كتاب التفسير : ٦/١٢٦ .
(٥) الهيدبى : ضرب من مشى الخيل.

٣٦ ـ مسألة

وأما ترجمة البخارى[1] : « قبلة أهلِ المدينة و [أهل][2] الشام » ثم قال : « والمشرقُ » عطفا على أول الترجمة ، إذ كان حكم المشرق خلافا لحكم المدينة والشام ، كأنه قال : باب قبلة المدينة والشام ، وباب ذكر المشرق ، إذ كان منفرداً بحكمه ، فكأنهما فصلان أراد تبيين حكمهما ، ألا ترى كيف خصه بالذكر حين قال : « ليس فى المشرق ولا فى المغرب قبلة » يريد لمن هو فى الجنوبِ أو فى الشمال .

ومن خفض فقال : والمشرقِ ، جعل الباب بابا واحداً ، كأنه قال : هذا باب ذكر المدينةِ والشام والمشرقِ .

٣٧ ـ مسألة

[فى النعت وحذف العائد]

وأما قوله فى الهلال : (هو لليلةٍ رأيتموه)[3] بالتنوين ، فهذا أضعف الوجوه الثلاثة ، لأنَّ حكم الجملة التى هى فى باب النعت أن يعود منها ذكر على

(١) صحيح البخارى : ١٠٩/١ .

(٢) زيادة من الصحيح .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصيام ، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره ١٢٧/٣ . سئل ابن عباس وقد اختلف القوم فى الهلال أهو ابن ثلاث أو ابن ليلتين ، فقال : « أى ليلة رأيتموه ، قال [أبو البخترى] : فقلنا : ليلة كذا وكذا ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله مده للرؤية ، فهو لليلة رأيتموه » هكذا بالتنوين .

المنعوت ، و « رأيتموه » فى موضع نعت لليلة ، ولـكنه قد يحذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة ؛ تقول : الذى ضربت ، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه فى الصفة ، لأن الموصول لا يستغنى عن صلة ، فطال الـكلام واحتاج إلى الحذف . ومع قبح الحذف فى الصفة فهو أحسن من حذفه فى الخبر ، إذا قلت : زيد ضربت ، لأنك فى الخبر تَقْدِر أن تُعْمل الفعل فى زيد ، فتقول : زيدا ضربت ، ولا يمكن فى الصفة أن تعملها فى الموصوف ؛ فلا مندوحة عن الحذف للضمير أو ذكره ، وقد جاء منه :

فثوبٌ نسيت وثوب أجرُ[1]

فنسيت فى موضع نعت لثوب[2] ، لا فى موضع خبر ، كما توَهَّم سيبويه[3] لأنّ الثوب نـكرة فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة ، وكذلك وهم أيضا فى قول العرب : « شهر ثرى وشهر ترى[4] » أى ترى فيه النبات ، فليس ترى فى موضع خبر ، وإنما هو وصف ، كأنه قال : « الشهور ثلاثة : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى » وجعله سيبويه مثل : « زيد ضربت » :

---

(١) من شواهد الـكتاب : ١/٤٤ ، وهو لامرىء القيس ، وصدره :
فأقبلت زحفاً على الركبتين
ورواية الـكتاب : فثوب على ، وينظر ديوان امرىء القيس : ١٥٩ والخزانة : ١/١٨٠ .

(٢) قال الاعلم فى شرح البيت : « ويجوز عندى أن يكون نسيت وأجر نعت الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ، لان النعت لا يعمل فى المنعوت ، فيكون التقدير : فثوبان ثوب منسى وثوب مجرور » .

(٣) ينظر الـكتاب : ١/٤٣ ، ٤٤ .

(٤) هذا مثل ، ينظر مجمع الامثال للميدانى : ١/٢٧٠ .

... كلُّه لم أصنع

وليس مثله لمن أنصف ، ولكنه في ذلك أخبر ، وفى هذا وصف[١] .

وأما من رواه : لليلةَ رأيتموه ، فهو حسن ، لأن الظرف إذا أضيف إلى غير معرب ولا متمكن حسن فيه البناء على الفتح ، والإعراب أيضا ، كما قال سبحانه : (من خزى يومَئذ[٢]) ويومِئذ .

٣٨ — مسألة

[فى الظرف المقطوع والحال]

وأما : (أيّهم يكتبها أوّلُ)[٣] فهو رواية الرفع مبنى على الضمّ ، لأنه ظرف قطع عن الإضافة مثل : قبلُ وبعدُ ؛ قال سيبويه : تقول : ابدأ بهذا أولُ[٤] .

---

(١) ينظر نتائج الفكر للسهيلى : ورقة ١٠٨ ا

(٢) هود : ٦٦ .

وفى الكشاف ٢/٣١٩ : « قرىء بفتح الميم لأنه مضاف إلى إذ ، وهو غير متمكن » .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ١/٢٠٣ عن رفاعة بن رافع الزرقى ، قال : « كنا يوماً نصلى وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما انصرف قال : من المتكلم ؟ قال : أنا ، قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول » ويروى : أولا .

(٤) فى الكتاب ٢/٤٦ : « وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول ، فإنما تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل .. والحذف يستعمل فى قولهم : ابدأ به أول ، أكثر ، وقد يجوز أن يظهروه إلا أنهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح » .

وإذا نصبت فهو حال من الكاتب ؛ تقدير الكلام : يكتبها أوّلَ من غيره ، كما تقول : يجيء زيدٌ أحسنَ من فلان . ثم قد يحذف الجار والمجرور ، ويفهم المعنى .

وكذلك : « أيهم جاء أولُ » ، فهو حال إذا نصبت ، وظرفٌ مَبْنِيّ إذا رفَعْتَ .

وكذلك قول أبى بُرْدَة : أحببت أن تكون شاتى أوّلُ تُذْبح » من رفع فظرف ، كأنه قال : تذبح قبل ، ومن نصب فحال من المضمر الفاعل ، كأنَّه قال : تذبح أول من غيرها ، ثم قدم الحال ، وجاز تقديمها لأن العامل لفظى .

وأما حديث أبى هريرة فلا يجوز نية الظرف ولا البناء ، لأنه نعت لأحد ، ومن نصب فحال من النكرة ، وقد تحسن الحال من النكرة فى مثل هذا الموطن ، لأنها قد تفيد معنى كما حسنت فى حديث الموطأ فى قوله : (صلى وراءه قوم قياما)[1] ، فتأمّله .

٣٩ — مسألة

وأمّا « جائزتُه يوم وليلة[2] » فمن رفع فعلى المبتدأ ، تقدير الكلام : جائزته تكلُّف يوم وليلة ، أو : إتحاف يوم وليلة ، لأن يوما وليلة من أيام الضيافة يتحفه ويتكلف له ، وباقى الأيام يطعمه ما حضر ؛ هذا على تفسير أبى داود ؛ وأما على تفسير الهروى فتقدير الكلام : جائزته زاد يوم وليلة ، يريد بعد الضيافة .

---

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، باب صلاة الإمام وهو جالس : ١٣٥ .
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب ، باب حق الضيف : ٣٩/٨ .
والحديث: «من كان يؤمن بالله واليوم والآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة» .

وأما النصب فعلى بدل الاشتمال ، معناه : يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة ، ونصب يوم على الظرف .

٤٠ ـ مسألة

[فى لام الأمر الداخلة على فعل المتكلم]

وَأَمَّا قوله : (قوموا فلأُصَلِّ لكم)[1] بلفظ الأمر فمستحيل فى الحقيقة ، ولكن له وجهان :

أحدها : أن يكون من باب قوله : (فليمدُدْ له الرحمن مدًّا[2]) ؛ قال الزجاج[3] : لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتما ، جاء به على لفظ الأمر ، لأن الامر حتم وإيجاب على المأمور[4] .

والوجه الثانى : أن يكون قوله : « لأصل لكم » أمراً لهم بالاهتمام به ، لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ، كما قال الشاعر[5] :

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصير ١٠٦/١ عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته له ، فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلأصل لكم .. » ويروى : فلأصلى ، باللام مفتوحة والياء منصوبة . وينظر : ٢١٨/١ ، وصحيح مسلم : ١٢٨/٢ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل النحوى صاحب معانى القرآن وإعرابه وغيرها ، أخذ عن المبرد وعنه الفارسى ، توفى سنة ٣١١ وقيل : ٣١٦ . ينظر الإنباه : ١٥٩/١ .

(٤) ينظر الكشاف : ٢٨/٣ .

(٥) يقول البغدادى فى الخزانة ٩٤/٤ : « والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل

ولا يقال : جعلت يفعل غيرى كذا ، إنما تقول : جعلت أفعل ، ولكنه جاز فى هذا البيت لارتباط الثانى بالأول .

وأما من رواه : « لِأُصَلِّيَ لكم » بلام كى ، ففى الرواية بعد ، إلا على مذهب عن رأى زيادة الفاء ، وهو قول الأخفش ويونس ، فإذا كانت كذلك كانت الفاء ملغاة على قولها ؛ أى : قوموا لأُصَلِّيَ .

وأمّا فتح اللام فإنما أراد : لأُصَلِّيَنَّ ، وقلما يوجد فى الكلام انفراد هذه اللام فى التأكيد والقسم دون النون ؛ فإن صحت الرواية فليس ببعيد فى القياس كلّ البعد أن تقول : ليقوم زيد ، أى لقائم زيد ، توقع الفعل موقع الاسم ، كما قد توقع الاسم موقع الفعل ، وتعمله عمله .

٤١ — مسألة

[فى الاشتغال]

وأما رواية العُذْرِىّ[1] : ثمانيةٌ تكفهم ، بالنصب ، فمن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، فنصب بإضمار فعل ، ولو رفع بالابتداء وجعل تكفهم

أحمر الباهلى ، إلا أن قافيتها رائيةٌ لا لامية ، كما وقع فى إنشاد النحويين ... » وقافية البيت :

.... نهض الشارب السكر

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دلهاث الأندلسى ، كان حافظاً محدثا متقنا ، روى عنه ابن حزم وابن عبد البر ، توفى سنة ٤٧٨ ، ينظر العبر : ٣/٢٩٠

الخبر لم يجز كما يجوز في المعرفة ، لأن النكرة لا يخبر عنها إلا على الشروط التي ذكروها ، ولكنه يكون الخبر مقدما ، تقديره : منهم ثمانية .

٤٢ — مسألة

[في فتح همزة أن بعد ثم]

وَأَمَّا من فتح « أَنَّ » بعد « ثم » فلا يستقيم إلا بقرينة حال ، مثل أن يتقدم قبلها أخرى مفتوحة فتعطف عليها ، وإلا فالكسر على الاستئناف هو الوجه ، وليس يخطىء أحد كسرها بعد ثم ، وأما الفتح فقلما يتأتى إلا بقرائن حال ، كما لم يستقم في قول عمر[١] : « أَوَ أَنَّ جبريل »[٢] بالفتح ، وإنما وجهها الكسر ، غير أن الواو من قوله : « أَوَ » ، ردت الكلام إلى أوله ؛ وكان في أول الكلام : فدخل عليه أبو مسعود[٣] فأخبره أن جبريل نزل ، فقال عمر : أَوَأن جبريل ، كأنه قال : أَوَ حدثه أن جبريل ، ففتح أَنَّ من أجل هذا ، وهي حيلة ضعيفة ، وكسرها هو الوجه ، لا سيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله ، ويوجب استئنافه ، والحمد لله .

---

(١) هو عمر بن عبد العزيز .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١/١٣٩ بروايتين فتح الهمزة وكسرها .

(٣) نصه : « أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما ، وهو بالعراق ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري ، فقال : ما هذا يا مغيرة ! أليس قد علمت أن جبريل صلى الله عليه نزل . . . . »

٤٣ — مسألة

[فى دلالة الواو]

وأما قوله : (التمس ولو خاتما)[١] ففى الكلام حذف وإضمار ، وهو كقوله : (لأتوْهما ولو حَبْوا)[٢] فالحذف لجواب لو[٣] ؛ كأنه قال : ولو أتوهما حبوا لكانوا أحقاء ، ولكنه حذف لدلالة الواو عليه ، لأنها تردّ الكلام على أوله ، كقوله عليه السلام : (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق)[٤] ولو لم يكن فى الكلام الواو لكان الزنى شرطا فى دخول الجنة ، ولكن الواو حَصَّنَتِ[٥] المعنى ، أى : وإن زنى وإن سرق لم يمنعه ذلك من الدخول ، كما تقول : لأُكرِمنَّك وإن شَتَمْتنى ، إنّما هو عطف على الجملة المتقدمة ، كأنه قال : لأُكْرِمَنَّكَ على كل حال وإنْ شتمتنى أيضاً ، لئلا يتوهم أن الكلام ليس على العموم ، وأن حالة الشتم مخصوصة وحالة الزنى كذلك والسَّرَق ، فجاءوا بواو التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نَصًّا فى العُمُومِ المتقدِّم ، حتى لا يتوهم استثناؤه .

وكذلك : (لأتوْهما ولو حبوا) أى : ولو حبُوا حبواً لأتوا أيضاً ، فامتنع توهم الاستثناء لهذه الحالة بمجىء الواو المشركة لما بعدها فيما قبلها .

وكذلك قوله : (التمس ولو خاتما) فإنّه أمره بالالتماس أمراً مطلقا ، فلما

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب النكاح ، باب إذا كان المولى هو الخاطب : ٢٢/٧

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الاستهام فى الأذان ١٦٠/١ عن أبى هريرة : (. . ولو يعلمون ما فى العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا) .

(٣) فى الأصل : أو .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب اللباس ، باب الثياب البيض : ١٩٢/٧

(٥) فى الأصل : حسنت .

خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتمسات ، أكَّد دخوله فيها بالواو المدخلة ما بعدها فيما قبلها ، بنصبه بإضمار فعل دلّ عليه ما تقدم .

وقول الرجل : « ولا خاتما » بالنصب ، ردٌّ على الكلام الأول ، فكأنه قال : ولا أجد خاتما من حديد . ومن رفع فعلى القطع والاستئناف ، كأنه قال : ليس عندى شيء ولا خاتمٌ من حديد .

٤٤ — مسألة

[من باب البدل والتوكيد]

وأما قَوْلُ أبى بَرْزَةَ فى البُخَارِىّ[1] : « إنى أن كنت أن أرجع[2] مع دابتى أحب إلى » فأن وما بعدها اسم مبتدأ ، و « أنْ أرجع » اسم مبدل من الاسم الأول ، و « « أحب » خبر عن الاسم الثانى . وخبر « كان » محذوف تقديره : أنْ كنت راجعا ؛ هذا على قياس قول سيبويه[3] وأصله فى إعراب قوله سبحانه : (أيعدكم أنــكم)[4] الآية ، وأما على قياس أبى العباس[5] ، فأنْ الثانية توكيد للأُولى ، أى تــكرار لها ، تقديره : أن كنت أرجع ، فأحب على هذا خبر عن « أن كنت » ، أى : كَوْنى أرجع أحبّ إلى .

وفى الآية التى أشرنا إليها دقائق وحقائق ، لم نر إيراد ذكرها فى هذا المــكان ، والله المستعان .

---

(١) أخرجه البخارى فى باب : إذا انفلتت الدابة فى الصلاة : ٨١/٢ .
(٢) فى الصحيح : أراجع .
(٣) ينظر الــكتاب : ٤٦٧/١ .
(٤) المؤمنون : ٣٥ .
(٥) ينظر المقتضب : ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

٤٥ ـــ مسالة

[فى تذكير الشاة]

وأما تذكير « الشاة » فشائع كثير ، قال الشاعر[١] :

وحان[٢] انطلاق الشاة من حيث خيَّما

ولكنه عندهم عبارة عن ثور بقر الوحش ، وكثيراً[٣] ما يوجد تذكيرها فى الأشعار الستة ، فتأمله ، وأما فى الغنم فلا شك أنها تقع على الذكر والأنثى ، لقوله فى الزكاة : (فى أربعين شاةً شاةٌ ، وفى كل مائة شاةٌ) ولكنه فى النعت مؤنث وفى الخبر ، تقول : أُخِذَت منه شاة ، وشاة سمينة ، هذا هو الغالب فى الاستعمال ، كما تقول : حمامة ، فتؤنث ، وإن كان ذكرا ودجاجة ، وكذلك تقول : شاة ، تُؤَنِّث ذكرا كان أو أنثى ، ولا يبعد التذكير فيها أيضاً وإن كان اللفظ مؤنثاً[٤] ، كما قالوا :

يطرقن حيث تصول الحية الذكر

والحمد لله .

---

(١) هو الأعشى ، ديوانه : ٢٩٥ ، وصدره :

* فلما أضاء الصبح قام مبادرا *

(٢) فى الأصل : وكان

(٣) فى الأصل : وكثير .

(٤) ينظر المسألة : ١٣ من هذا الكتاب .

٤٦ — مسألة

[فى الإعراب]

وأما : (آخرُ ما عليهم)[١] بالرفع ، فبعيد فى قياس العربية إلا على تكلف إضمار ، تقديره : أَمَدُ ذلك ، أو مُدّةُ ذلك آخر ما عليهم ، ووجه الكلام النصب .

٤٧ — مسألة

[فى الحال وأثره فى الجملة]

وأما قوله : (فتكلّم أبو بكر فتكلّم أبلغَ الناس)[٢] فليس له وجه إلا الحال ، وحَسُنت ههنا ليرتبط الكلام بما قبله ، تأكيداً لمدحه ، وصرفاً[٣] للوهم عن أن يكون الممدوح بالبلاغة غيره .

٤٨ — مسألة

[فى العطف والبدل]

وقول عمر لحفصة : « لا تغُرّنكِ هَذِهِ التى أعجبها حسنُها ، حُبُّ رسول الله

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ٤/١٣٤ عن مالك بن صعصعة « ... فرفع لى البيت المعمور ، فسألت جبريل فقال : هذا البيت المعمور يصلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم » بفتح الراء من آخر

(٢) أخرجه البخارى فى باب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ٨/٥ عن عائشة ، وذلك فى وفاة رسول الله .

(٣) فى الأصل : وصرف الوهم .

صلى الله عليه وسلم إياها)[١] .

أخبرنا القاضي المحدّث أبو مروان عبد الملك بن بُونة العبدري[٢]، رحمه الله عن الأستاذ أبي القاسم بن الأبرش[٣] ، مما أملاه عليهم وكتبوه عنه قال : قوله : حبُّ رسول الله ، هو معطوف على حسنها ، بغير واو ، وقد تعطف العرب فتقول : كل تمراً زبيباً أقطا ، وجالس زيداً عمراً .

وهذا الذي ذكره عن ابن الأبرش لو صحّ عن العرب ، لكان وجها حسنا ، ولكنه عندي غير جائز ، على أني قد رأيت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك[٤] يذهب إلى جوازه ، وذكروا أنه قول[٥] أبي على الفارسي[٦] ، وقد ذكره

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، سورة التحريم ١٩٥/٦ .

(٢) كان أبو مروان محدثا فقيها ، روى عنه السهيلي في التعريف والإعلام ، كما روى عنه سيرة ابن هشام ، عاش بين (٤٦٢ — ٥٤٩) وتوفي بمالقة ، ينظر التعريف والإعلام : ٧١ ، ٧٢ ، والروض الأنف : ٤/١ .

(٣) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشنتريني ، يعرف بابن الأبرش ، ذكر ابن دحية في المطرب أن السهيلي التقى به ، وأخذ عنه فوائد في النحو ، ويقول عنه الضبي: كان وحيد عصره في علم اللسان ، توفي رحمه الله سنة ٥٣٢ .

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية الملتمس ، وبغية الوعاه : ٥٥٧/١

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك ، كان من أعلام الأندلس في الأدب والنحو لقيه السهيلي ولزمه ، وقال عنه : وكان ماهرا في صنعة العربية ، وقد أخذ ابن الرماك عن أبي الحسين بن الطراوة ، توفي سنة ٥٤١

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية الملتمس : ٣٤٦ ، والروض الأنف : ١١٦/١

(٥) في الارتشاف : « .. وذهب الفارسي إلى جواز ذلك [يعني حذف الواو] وتبعه ابن عصفور وابن مالك ، وذهب ابن جني ، وتبعه السهيلي إلى أنه لا يجوز »

هذا وينظر النتائج : ورقة ٥٨ أ .

(٦) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الأصل . قدم بغداد وأخذ =

النحاس[1] أيضاً فى أقوال أوردها فى تفسير قوله : (لا يصلاها إلا الأشقى ، الذى كذب وتولى[2]) أراد : والذى ، بالواو ، وأنشد :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يثبت الود فى فؤاد الكريم

واحتج أيضاً من أجاز حذف حرف العطف بقوله سبحانه : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم)[3] الآية ؛ قالوا : المعنى : وقلت لا أجد ، لأن جواب إذا فى قوله : (تولوا) ، وكل ما ذكروه عندى من حذف حرف العطف لا يصح ، ولا يقوم عليل دليل من قياس ولا سماع ، لأن الحروف لو أضمرت لم يبق ما ينبىء عن معانيها ، ألا ترى أنَّ « إنّ » وأخواتها ، وحروف المجازاة ، وحروف الجر ، وحروف النفى والاستفهام ، لو أضمر شىء من ذلك لاحتاج المخاطب إلى وحى يطلعه على ضمير المتكلم ، وأنه أرادها ونواها ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : عندى درهم عشرون ، وثوب دينار ، واشتريت عبداً جبّة ، وهذا محال ، والبيت الذى احتجوا به ليس هو على معنى العطف إنما هو على حكاية كلام متوالٍ ، أى : من كان متماديا على هذا الكلام الذى هو : كيف أصبحت كيف أمسيت ، ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى

= عن ابن السراج والزجاج ، وعلت منزلته فى النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر تلاميذه : ابن جنى توفى سنة : ٣٧٧ .

ينظر نزهة الألباء : ٣٨٧ — وإنباه الرواه : ١/٢٧٣ .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصرى ، يقول القفطى : كان من أهل العلم بالفقه والقرآن ، رحل إلى العراق ، وسمع من الزجاج وأخذ عنه النحو وأكثر ... وله مصنفات فى القرآن » توفى سنة : ٣٨٨ ينظر الإنباه : ١/١٠١ .

(٢) الليل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) التوبة : ٩٢

التمادى والاستمرار ، وكذلك إذا قال الطبيب مثلا لمن لا يحتاج إلى الحمية[1] : كل تمراً سمكا لحماً لبنا ، ما شئت وإنما أراد الاسترسال على جميع المطعومات ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكر منها ، كما تقول: أعطهم تمرة تمرة ، فيؤدى الكلام معنى التمادى ، ولو عطف بالواو لوقف الأمر وانحصر فى تمرتين فقط ، ونظير قولك : « كيف أصبحت كيف أمسيت » قول الشَّمَّاخِ[2] :

وقِيلَ المُنَادِى أَصْبَحَ القَوْمُ أَدْلِجى[3]

وأما قوله سبحانه : (قلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولوا) ، فليس معنى الآية كما تأولوا ، لِأَنَّ رَفْعَ الحَرَجِ عَنِ القَوْمِ لَيْسَ مَشْرُوطاً بالبكاءِ عند التولّى ، وإنما شرطه عدم الجدة ، والآية نزلت فى السبعة الذين سمى ابن إسحق[4] ولو كان جواب : (إذا أتوك) فى قوله : (تولوا وأعينهم تفيض) لكان من لم تفض عيناه من الدمع هو الذى حرج وأثم ، وما رفع الله الحرج عنهم إلا أنّ الرسول لم يَجِدْ ما يحملهم عليه ، وإذا عطفت (قلت لا أجد) على (أتوك)

---

(١) يقال : حمى المريض ما يضره حمية : منعه إياه .

(٢) هو الشماخ بن ضرار ، عده ابن سلام من طبقة النابغة الجعدى ولبيد . ويرى بعضهم أن له صحبة ، ينظر الإصابة : ١٥١/٢

(٣) ديوانه : ٨ ، وصدره :

وتشكو بعين ما أكل ركابها

أكل : أتعب ، وركابها : إبلها ، ويروى : قال المنادى ؛ يصف هذه المرأة بأنه أتعبها طول السير ليلا ونهاراً وقول المنادى : أصبح القوم فما تنتظرون بالسير ، وما مفعول بمعنى الذى ، وهى واقعة على السير ، والإدلاج ، هو السير أول الليل ؛ تعنى أن المنادى كان فى الصباح يقول : أصبح القوم كم تنامون ! وفى المساء يقول : أدلجوا .

(٤) ينظر سيرة ابن هشام : ٥١٨/٢

كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يتولوا وأعينهم تفيض ؛ فالجواب إذاً في قوله : « قلت : لا أجد » وما بعد ذلك خبر وثناء على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول الآية ، ففضيلة البكاء مخصوصة بهم ، ورفع الحرج بشرط عدم الجدة عامّ فيهم وفي غيرهم .

فصل

فإذا ثبت هذا فقوله : (حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها) مرتفع على البدل من الفاعل الذى في أوّلِ الكلام ، وهو : (لا تَغُرَّنك هذه) فـ « هذه » فاعلة ، و « التى » نعت بصلته ، و « حبّ » بدل اشتمال ، كما تقول : « أعجبنى يوم الجمعة صوم فيه » و « سرني زيد حب الناس له » ، والحمد لله .

٤٩ — مسألة

[من باب الحال واسم الإشارة]

وأما حديث غَوْرَثِ بن الحارث[١] وقوله : (هاهو ذا جالساً)[٢] وجالسٌ فالنصب على الحال ، كما تقول : هذا زيد قائماً ، أى : انظر إليه قائماً ، هكذا قدره سيبويه[٣] ، وبعضهم يقول : ما في « ذا » من معنى الإشارة هو

(١) ينظر الإصابة : ٣/١٨٥ .

(٢) أخرجه البخارى في باب غزوة ذات الرقاع ٥/١٤٧ عن جابر بن عبد الله .

(٣) الكتاب : ١/٢٥٦ .

العامل[1] ، وهذا باطِلٌ ، لِأنَّ « ذا » ليس باسم مشتق ، ومن رَفَعَ فالرَّفعُ من أَوْجُه :

أحدها : أنْ يَكُونَ خَبَراً بَعْد خَبَرٍ .

والثانى : أن يَكُونَ بدلا .

والثالث : أن يَكُونَ ابتداء مضمر .

والرابع : أن يكون « ذا » بدل من هو ، وجالس الخبر ، ولا أعرف أحداً قال إن « ذا » تـكون صلة ، أى زائدة ، إلا فى باب « ماذا » خاصة .

وقوله : ها هو ذا ، وقول الرجل : ها أنا ذا ، فصل بين هاء التنبيه وذا[2] ، وإنما كان القياس : أنا هذا ، وهذا أنا[3] ، إلا أنَّ الحال اقتضتْ أنْ يبدأ بهاء التنبيه ، لينبه بها المخاطب على النظر إلى المشار إليه ، ثم يبدأ بالمسئول عنه لأنه الاسم فيقال : ها هو ذا ، اى انظر إلى من سألت عنه فهو ذا ، وكذلك قوله : « ها أنذا » ، إنما أراد هذا المعنى ، ولـكنه جعل أنا مكان هو لأنه متـكلم فجاء بضمير المتـكلم بدلا من ضمير المسئول عنه ، لأن المسئول عنه هو المتـكلم ، ولو قال : هذا هو ، لبدأ بالاسم المشار إليه ، وإنما يبدأ به ويخبر عنه إذا كان قد رآه ولم يعرف من هو ، وأما فى هذه المسألة فضمير المسئول عنه [أولى][4] بالتقديم ، لأنه أسبق إلى النفس ، ثم يشار إليه ليراه ويعرّف

(١) فى المقتضب ٤/١٦٨ : « وإذا قلت : ذاك عبد الله قائما ، ذاك للاشارة ، كأنك قلت : أشير لك إليه راكبا » .

(٢) فى الأصل : ولا .

(٣) ينظر مغنى اللبيب : ها التى للتنبيه .

(٤) زيادة ليست فى الأصل .

بحضوره ، أى : ها أنا حاضر ، وها هو حاضر ، ومن العرب من يقول فيه : ها هوْذا ، وها هوَذا ، ذكره قاسم بن ثابت[١] .

٥٠ — مسألة

[من باب الحال]

وأما النصب[٢] فى رواية « القابسى »[٣] فإنه جائز على الحال ، ولكن إذا قدمت المجرور[٤] ، وأما إذا قدمت (صَلْتاً) فلا ، لأن الحال لا تتقدم على عاملها المعنوى ، وإنما تتقدم على العامل اللفظى ، ولعل الناسخ قدمه فى الخط غالطا ، والله أعلم .

---

(١) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطى العوفى ، عنى بالحديث واللغة هو وأبوه ، فأدخلا الأندلس علماً كثيرا ، سمع فى رحلته من النسائى والبزار ، وكان ورعا ناسكا ، ألف الدلائل فى شرح الحديث ومات قبل إكماله فأكمله أبوه بعده ، وكانت وفاته بسرقسطة سنة : ٣٠٢ .

ينظر بغية الملتمس : ٤٣٤ ، وبغية الوعاة : ٢٥٢/٢ .

(٢) يعنى نصب (صلتا) فى الحديث المتقدم ١٤٧/٥ قال جابر بن عبد الله : « .. ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت سمرة ، فعلق بها سيفه ، قال جابر : فنمنا نومة ، ثم إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعونا ، فجئناه ، فإذا عنده أعرابى جالس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هـذا اخترط سيفى وأنا نائم ، فاستيقظت وهوفى يده صلتا ، فقال لى : من يمنعك منى ؟ قلت: الله ، فها هو ذا جالس .. »

(٣) هو أبو الحسن على بن محمد بن خلف المعافرى القروى ، يعرف بابن القابسى ، كان إماما فى علم الحديث ومتونه وأسانيده وجميع ما يتعلق به ، سمع كتاب البخارى بمكة عن أبى زيد ، عاش أبو الحسن بين [٣٢٤ — ٤٠٣] . ينظر وفيات الأعيان : ١٠٦٩/٣ ، والعبر : ٨٥/٣ .

(٤) يعنى بالجار والمجرور (فى يده) من قوله : وهو فى يده صلتاً .

٥١ ــ مسألة

[فى ضبط حديث]

وأمّا الرفع من قوله : (أَستَقرِىءُ لكَ الحديثُ[١]) فلا أعرف يجوز غيره. ولا أعرف للنصب وجهــا ، وكذلك : (ألا تدعُنى) لا يتجه لى فيها إلاّ التخفيف .

٥٢ ــ مسألة

وأما قوله فى حديث صفيّة : « حتى سقطت عن الراحلة المرأةُ » برفع المرأة ، فقد كان الظاهر أن يقول : المرأةَ ، أى عليـكم المرأةَ ، ودعونى ، ولـكنه عليه السلام لم يرد هذا ، فإنه كان أغير الناس على حرمه صلى الله عليه وسلم ، فإنما أراد : المرأة أهمّ علىّ من نفسى ، وأنّه لا بأس عليه من وقعته تلك ليدَعُوه ويغُضُّوا أبصارهم عن المرأة ، حتى يكون هو الذى يقيمها ، والله أعلم.

٥٣ ــ مسألة

[فى إضمار الفعل]

وأما : (بينتَك أو يمينه)[٢] بالرفع ، فهذا اللفظ بعينه مسطور فى كتاب

---

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب صلاة الليـل مثنى مثنى ٢/١٧٤ « .. عن أنس بن سيرين قال : سألت ابن عمر قلت : أرأيت الركعتين قبل صلاة الغداة ، أطيل فيهما القراءة ؟ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل مثنى مثنى ويوتر بركعته ، قال : قلت : إنى لست عن هذا أسألك ، قال : إنك لضخم ، ألا تدعنى أستقرىء لك الحديث ....»

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب التفسير ٦/٤٣ ، عن عبد الله بن مسعود .

سيبويه ، وذكر فيه النصب بإضمار فعل ، كأنه قال : أحضر بينتك ، وأجاز بإضمار المبتدأ ، وتقديره : المحكوم به بَيِّنَتُك ، والحمد لله .

٥٤ — مسألة

[فى رواية الأصيلى]

وقوله[١] : (قيحا يَرِيه)[٢] لا يجوز فيه النصب ، ولا ينكر فى رواية الأصِيْلِي[٣] مثل هذا ، فقد تأملتها فوجدتها أكثر الروايات لحنا وتصحيفا .

٥٥ — مسألة

[فى المجزومات المضاعفة ، ورواية الحديث]

وأمّا ما ذكرت من المجزومات المضاعفة ، نحو : لم يَضُرُّه ، ولم يَمَسَّه ، فلغة أهل الحجاز فى هذا كلّه بالجزم وترك الإدغام ، وبنو تميم يدغمون فيجتمع لهم ساكنان ، فيحركون الثانى بالفتح ، ومنهم من يُحَرِّكه بالكسر لالتقاء

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب ، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصده عن ذكر الله والعلم والقرآن ٨/٤٥ عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمتلىء جوف رجل قيحاً يريه ، خير من أن يمتلىء شعراً » ويروى : حتى يريه .

(٢) فى اللسان — وقد ذكر الحديث : « قال الأصمعى : قوله حتى يريه : هو من الورى على مثال الرمى ، يقال منه : رجل مورى — غير مهموز — وهو أن يدوى جوفه .. وقال الجوهرى : ورى القيح جوفه يريه ورياً أكله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن ابراهيم المغربى ، كان عالما بالحديث رأساً فى الفقه . توفى سنة : ٣٩٢ . ينظر فهرسة ابن خير : ٩٦ ، والعبر للذهبى : ٣/٥٢ .

الساكنين ، وإن كان أول الفعل مضموماً جاز فيه الإتباع ، فتقول : لم يرُدُّ ، ورُدُّ يا فلان ، فهذه ثلاث لغات مع الإدغام : رُدَّ ، ورُدِّ ، ورُدُّ ، وهى لغتان إن لم يكن أول الفعل مضموماً وأدغمت ولم تظهر ، كما يظهر أهل الحجاز .

فإن اتصل بالفعل ضمير مؤنث فالفتح لا غير ، لأن الهاء خفيّة وبعدها ألف ، ففتحوا من أجلها ، وإن اتّصل بالفعل ضمير مذكّر فالضم هو الوجه لخفاء الهاء أيضاً ، وإن [وقع[1]] بعدها واو فالضم أجود والكسر ردىء مع الهاء جداً[2] .

وإذا لم يكن ثانى الفعل مضموماً مثل « يَمَسَّهم » فالفتح هو الجيد ، وقد يجوز الضمّ إتباعا لحركة الهاء ، فالأجود [فى[1]] لم يضره وفى رده الضم ، وفى : لم يمسه الفتح ، وكذلك فى يُعِفَّه ، وهذا كله فى غير لغة أهل الحجاز ، وأما لغة أهل الحجاز فتقول فيه : « لم يمسسه .

فإن قيل : فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم حجازيا ، فلم لم يظهر فى هذا كلّه ؟ .

فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدها قاله « الخطابى »[3] وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتكلّم بجميع لُغَاتِ العرب .

الثانى : أن يكون التضعيف فى هذه الكلمات من قبل الرواة ومن لفظهم ،

(١) زيادة ليست فى الأصل .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضى : ٢/٢٤٣ — ٢٤٦ .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب ، الخطابى ، البستى ، كان فقيها أديبا محدثا ، سمع بالعراق ، له من التصانيف : غريب الحديث ، ومعالم السنن فى شرح سنن أبى داود ، وأعلام السنن فى شرح البخارى ، توفى سنة ٣٨٨ . ينظر وفيات الأعيان : ٢/٤٥٣ ، والعبر : ٣/٣٩ .

فقد كان أبو هريرة يقول فى حديث الإنصات : فقد لغيت[١] ، وكان يقول فى : جلدته أو سببته : جَلَدْتُه[٢] ؛ ذكره مسلم .

والوجه الثالث : أن يكون هذا الإدغام من أجل اتصال الفعل بالضمير ،حسن فى اللُّغَة الحجازية الإدغام أيضاً ، من أجل أن الهاء خفية ، فكأن ما بعد الهاء من واو أو ألف فى المؤنث قد ولى الفعل ، فإن العرب كلهم يقولون : رُدَّا ، أو : رُدُّوا ، ولا يقولون : اردُدا ، ولا : اردُدوا ، فكذلك يحسن مِمَّن لغته الإظهار أن يدغم مع الهاء لخفائها مراعاة للواو التى بَعْدَها أو الألِفِ .

٥٦ — مسألة

[فى الظرف]

وأما قوله : (هذه مكانَ عُمْرتك)[٣] فالنَّصْبُ على الظَّرْفِ هو الوجه ؛ لأن العمرة ليستْ بمكان لعمرة أخرى ، ولكن إن جعلت المكان بمعنى العوض والبدل مجازاً ، أى هذه بدل عمرتك ، جاز الرفع ، والحمد لله .

---

(١) فى صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب الإنصات ٣/٥ عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قلت لصاحبك : أنصت ، يوم الجمعة ، والإمام يخطب فقد لغيت) قال أبو الزناد : هى لغة أبى هريرة ، وإنما هو فقد لغوت .

(٢) فى صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب من لعنه النبى (ص) ٢٥/٨ عن أبى هريرة « ... فأى المؤمنين آذيته شتمته لعنته جلدته فاجعلها له صلاة .. » وفى رواية أخرى : جلده ، قال أبو الزناد ، وهى لغة أبى هريرة وإنما هى : جلدته .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب كيف تهل الحائض والنفساء ١٧٢/٢ عن عائشة قالت : (... فلما قضينا الحج أرسلنى النبى صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن ابن أبى بكر إلى التنعيمَ ، فاعتمرت ، فقال : هذه مكان عمرتك .. » وينظر مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام : ٢٧/٤ .

٥٧ — مسألة

[من الجزم في جواب الأمر]

وقوله : « صلّ في بيتي مكاناً أتَّخِذْه »(١) الجزم على جواب الأمر ، كأنه قال : « إن تفعل أتخذْه »(٢) ، والرفع على أحد وجهين ؛ أحدهما : أن يكون في موضع النعت لمكان ، كما تقول : أعطني طعاماً آكلُه ، أي : مأكولا . وهذه صفة على المآل ، كما قال سبحانه : (وبشرناه بإسحق نبياً)(٣) وَصَفَه بما يؤول إليه الحال .

والوجه الثاني من الرفع : القطع مما قبله وجعلُه خبراً مستأنفاً ، كأنه قال : فأنا آتخذه .

٥٨ — مسألة

وأما : (ولد ابنٍ ذكرٍ) فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً فقد يراد به الجنس ، فيذكرُ الابن ليعلق الحكم بمعنى النبوة ، فيشترك فيه الذكر والأنثى ، كما تقول : حق على الابن بر أبويه ، وحق الأب

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحلة ١٧٠/١ عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، إنها تكون الظلمة والسيل ، وأنا رجل ضرير البصر ، فصل يا رسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلى ، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلي ، فأشار إلى مكان من البيت ، فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢) ينظر المقتضب : ٨٢/٢ ؛ ٨٣ .

(٣) الصافات : ١١٢ .

أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبنوة دون تخصيص ذكورة من من أنوثة ، كما تقول : المؤمن يفعل كذا ، والمسلم يجب عليه كذا ، فتعلق الحكم بالصفة ، فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن .

وهذا أسهل وأقوى فى العربية من اللفظ الذى جاء فى الحديث المرفوع :(وما بقى فلأولى رجل ذكر)[1] ، هذا أعسر من الأول ؛ لأنه خصّ الرجولة ونصّ عليها وعلق الحكم بها ، ثم قال (ذكر) فهو عندى على التوكيد لتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم الذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة فى الأمور ؛ حكى سيبويه : « مررت برجل رجُلٍ أبوه »[2] فلهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد[3] ، والله أعلم .

٥٩ — مسألة

[فى الإضافة والبدل]

وَأَمَّا قوله : (ذو بطنٍ بنتُ خارجة)[4] فإن صحت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين ؛ أحدهما : على البدل ، مع حذف المضاف ، كأنّه قال : هو ذو بطن جنين بنت خارجة ، كما روى فى قول الأعشى[5] .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ١٨٩/٨ عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر .

(٢) الكتاب : ٢٣١/١ .

(٣) ينظر الفرائض للسهيلى : ورقة ١٢ .

(٤) أخرجه مالك فى الموطأ ، كتاب الأقضية باب مالا يجوز من النحل ٧٥٢ : (فقال أبو بكر : ذو بطن بنت خارجة ، أراها جارية) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت فى ديوانه : ٢٢٥ ، وهو بتمامه : =

* رضيعى لِبانٍ ثدى أم . . . *

أى : لبن ثدى أم ، فحذف المضاف .

ومن هذا الباب عندى قوله : (أصحاب الأخدود ، النار)(١) أى : الأخدود أخدود النار ، وليس هو من بدل الاشتمال كما زعم الفارسى(٢) .

وأما الوجه الثانى فأن يكون « بنت خارجة » خبر مبتدأ مضمر ، كأنه قال : ذو بطنٍ أُمُّه بنت خارجة ، أو صاحبته بنت خارجة ، أى هو حَبَلٌ لم يولد بعد ، وتلده بنت خارجة .

٦٠ — مسالة

[فى إعمال المصدر]

وأمّا : (فصيامٌ ثلاثةً) فهو بَيِّن لا إشكال فيه ، لأن الصيام مصدر ، والمصدر إذا نوّن نصبتَ ما بعده على الظرف وعلى المفعول ونحوه .

= رضيعى لبان ثدى أم تحالفــا بأسحــم داج عوض لا نتفرق

يقول الأعشى : هما أخوان — يعنى المحلق والكرم — قد رضعا ثدى أم واحدة ، وتحالفا بحرمة الثدى الذى رضعاه أن لا يتفرقا .

وينظر اللسان : لبن ، ومغنى اللبيب : عوض .

(١) البروج : ٤ ، ٥ .

(٢) قال الفارسى فى الإيضاح ورقة ٥٢ : وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبه ، ومنه قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود ، النــار ذات الوقود) فالأخدود مشتمل على النار) .

٦١ — مسألة

[فى باب النصب]

وأمّا : (إذن يَحْلِفَ)(١) فالنصب لا غيرُ ، لأنه قد صُدِّر بـ « إذن » ولا تلغى إذا صدر بها ، فإن صحّت الرواية فى الكلام حذف تقديره : إذاً هو يحلف ، وكذلك (إذاً لا يختارنا) .

٦٢ — مسألة

[فى الأسماء الستة]

وأماقوله : (آنت أبا جهل) بالنصب مع لفظ الاستفهام ، ففيه عندى وجهان :

أحدهما : أن يكون على لغة من يقول : هـذا أباك ومررت بأباك ، مقصوراً ، وأنشدوا :

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها(٢)

وقالوا : مُـكْرَه أخاك لا بطل(٣) .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات ، باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين ٣/٢٣٢ : (. . . فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ألك بينة ؟ قال : قلت : لا ، فقال لليهودى : احلف . قال : قلت يا رسول الله ، إذن يحلف فيذهب بمالى ... » .

(٢) ينسب بعضهم هذا الرجز إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وآخرون إلى رؤبة بن العجاج ، وهذان البيتان من شواهد أبى البركات الأنبارى فى الإنصاف ١٨ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/٥٣ .

(٣) هذا مثل ينسب إلى أبى حنش خال بيهس الملقب بنعامة ، ينظر معجم الأمثال للميدانى ١/١٥٢ ، ٢/٣١٨ .

والوجه الثانى : أنْ يكون منصوباً على النداء مع الحذف للخبر ، كأنه قال : آنت يا أبا جهل الذى كنت تفعل وتقول ما تقول .

٦٣ — مسألة

[من باب الصفة المشبهة]

وأما قوله : (أعور عينهُ اليمنى كأنَّ عنبةً طافية)[1] وهى[2] رواية الأَصِيلى فعينه مرتفعة على البدل من المضمر فى « أعور » الراجع على الموصوف ، وهو بدل البعض من الكل ، ولا يجوز أن ترتفع بالصفة ، كما ترتفع بالصفة المشبهة للفاعل ، لأن « أعور » لا يكون إلا نعتا لمذكر ، ويجوز أيضاً أن تكون « عينه » مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر .

وقوله : « كأنَّ عِنَبةً طافية » على حذف خبر كأن ، كلام فصيح ، وإنما يجوز فى إنَّ وكأنَّ وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعها على النكرات ، فإن أوقعتها على المعارف لم يجز حذف الخبر ؛ أنشد سيبويه[3] :

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مرتحلا

وأنشد :

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر فى الكتاب مريم ٢٠٣/٤ : (فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر جسيم جعد الرأس ، أعور عينه اليمنى كأن عينه طافية) وفى رواية كأن عنبة طافية .

(٢) فى الأصل : وفى

(٣) الكتاب ٢٨٤/١ والبيت للأعشى فى مدح سلامة ذى فانش وعجزه :

* وإن فى السفر إذ مضى مهلا *

ينظر ديوانه : ٢٣٣ — ٢٣٥ .

ولـكنّ زنجيًّا طويلاً مشافره[1]

فهذا على حذف الخبر ، كأنه قال : إن لنا محلاً ، وكأنه قال فى الحديث : كأن فى وجهه ، ولم يجىء الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقرينة حال أوجبت ذلك[2] ، نحو قوله عليه السلام للمهاجرين : (أتعرفون ذلك لهم ، يعنى الأنصار ، قالوا : نعم ، قال : فإنّ ذلك) أى : فإن ذلك شكر لهم .

ومن رواه : « عنبةٌ طافية » بالرفع ، فهو جائز ، ولـكن بتخفيف النون من كأنْ ، كما قال[3] :

كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم

ويروى بنصب « ظبية » وهذا كله على الحذف ؛ إن رفعت فعلى حذف الاسم الأول ، وإن نصبت فعلى حذف الخبر .

ومن روى : (أعور عَيْنِه اليمنى) ، بالخفض ، فهو من قولهم : حسن وجهِه

---

(١) هو الأعشى ينظر ديوانه ٤٨ ورواية البيت فيه :

ولو كنت ضبيا عرفت قرابتى   ولـكن زنجى عظيم المشافر

كذا برفع زنجى ، ومثله فى الـكتاب ١/٢٨٢ يقول سيبويه « والنصب أكثر فى كلام العرب ، كأنه قال ولـكن زنجيا عظيم المشافر لايعرف قرابتى ، ولـكنه أضمر هذا ، كما يضمر ما يبنى على الابتداء نحو قوله عز وجل : طاعة وقول معروف أى طاعة وقول معروف أمثل » .

(٢) ينظر الـكتاب ١/ ٢٨٤ والمقتضب ٤/١٣٠ والخصائص ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٣) هو ابن صريم اليشكرى ، والبيت من شواهد الـكتاب ١/٢٨١ ، ٤٨١ ، وصدره :

* ويوما توافينا بوجه مقسم *

بإضافة الصفة إلى الوجه ، مع إضافة الوجه إلى الضمير ، وهو بعيد في القياس ، لأنه جمع بين طرفي نقيض ، نقل الضمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافا إليه الوجه ، وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعا مع الهاء ، ومنصوبا ، أو مخفوضا مع نقل الضمير إلى الصفة[١] ، وقد منعها الزجاجي ، وزعم أن جميع الناس خالف فيها سيبويه ، وسيبويه لم يجزها قياساً ، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر[٢] ، وأنشد :

كُمَيْتا الأعالي جَوْنتا مُصْطَلاهُما

واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه ، وقد وجدناه في غير الشعر ، ذكر أبو علي القالي[٣] ، وهو ثقة ، في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : (شثن الكفين ،

---

(١) يعني على الترتيب الآتي : حسن وجهه رفعاً ، وحسن وجهاً أو حسن الوجه نصباً ، وحسن الوجه ، أو حسن وجه ، جراً ، هذا على سبيل التمثيل . وينظر الأوجه الجائزة والممتنعة وما وقع فيه الخلاف في المقتضب : ١٥٩/٤ مع تعليق الأستاذ عضيمة .

(٢) في الكتاب ١٠٢/١ : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام ، قال الشماخ :

أمن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طللاهما
أقامت على ربعيهما جارتا صفاً كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، كان عالماً باللغات نحوياً إخبارياً ، أخذ عن ابن دريد ، وابن درستويه ، وابن الأنباري ، وسمع من أبي يعلى الموصلي والبغوي وطبقتهما ، ودخل الأندلس في عهد عبد الرحمن الناصر ، فأكرمه ، وصنف له ولولده الحكم المستنصر ، ومن كتبه : النوادر والأمالي ، والبارع في اللغة ، وأخذ عنه من الأندلسيين الزبيدي ، توفي سنة ٣٥٦ .
ينظر الإنباه : ٢٠٤/١ ، والعبر : ٣٠٤/٢ .

طويل أصابِعه)[١] وقال : هكذا روايته بالخفض ، وذكر الهروى[٢] وغيرهُ فى حديث أمِّ زَرْع : (صِفْر رِدَائها ، وملء كسائها)[٣] فقولها : (صِفْر ردائها) هو مثل ما حكى سيبويه من : « حسنة وجهها » والمسألة أسرار ، وفى باب الصفة عجائب من التعليل قد استوفيتها وكشفتها فى غير هذا الإملاء ، فهذه الرواية التى تقدم ذكرها جائزة عندى ؛ والله المستعان .

٦٤ — مسألة

[من باب الابتداء]

وأمّا ما ذكرتَ من رواية الرفع فى قوله : (ولا سَبْطٌ رَجِلٌ)[٤] فلا مخرج لهـا إلا على إضمار المبتدأ ، أى : ولا هو سبطٌ رَجِلٌ .

٦٥ — مسألة

[فى جواب النهى]

وأما قول أبى طلحة : (لا تشرف يُصِبْك سهم[٥]) فقد ذكرته فى مسألة

---

(١) فى الأمالى ٢/٦٩ : « شثن الكفين والقدمين ، طويل أصابعها ».

(٢) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى ، صاحب الغريبين ، أخذ عن الأزهرى وغيره ، وتوفى فى رجب سنة ٤٠١ ينظر العبر للذهبى : ٣/٧٥ .

(٣) ينظر النهاية لابن الأثير ٣/٣٦ .

(٤) أخرجه البخارى فى باب صفة النبى ٤/٢٢٨ عن أنس بن مالك : (. . ليس بجعد قطط ، ولا سبط رجل) وشعر سبط : مسترسل غير جعد ، والقطط : الشديد الجعودة . يعنى أن شعره وسط بين الجعودة والسبوطة .

(٥) أخرجه البخارى فى باب مناقب الأنصار ٥/٤٦ .

قول اليهود : (لا تسألوه يجئكم)(١) ، والوجه عندى الرفع ، كأنه قيل له : لم لا أشرف ؟ فقال : يصيبك سهم ، أى يصيبك إن أشرفت ، والقول فى الجزم ما تقدّم .

٦٦ ـ مسألة

[فى الجزم ونون التوكيد]

وأما قوله : (دعنى فلْأَضْرِبْ)(٢) فالوجه فيه الجزم بلام الأمر ، وقد تدخل لام الأمر على فعل المتكلم ، وإن كان المتكلم لا يأمر نفسه ، ولكنه إذا ألزم الفعلَ نفسه صار كالآمر لها ، كقوله : (قوموا فلأصل لكم)(٣) ، وكقوله سبحانه : (فليمدد له الرحمن مداً)(٤) .

وأما النصب فلا يستقيم مع كسر اللام(٥) ، لأنها ليست بلام كى فى هذا الموضع ، ولكن إن فتحت اللام وأردت النون الخفيفة ، فلعله أن يجوز ، كما قال :(٦)

اضْرِبَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسّوطِ قَوْنَس الفرَس

أراد : اضربًا ، ومن هذا الباب قول الأعشى :

---

(١) ينظر للمسألة : ٣١ وحديث اليهودى : لا تسألوه لا يجىء . .
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب استتابة المرتدين ، باب ما جاء فى المتأولين ٩/٢٤
(٣) ينظر المسألة : ٤٠ .
(٤) مريم : ٧٥ .
(٥) وردت هذه الرواية ، ينظر البخارى : ٩/٢٤ .
(٦) البيت فى اللسان : قنس ، ويقول ابن منظور : قال ابن برى : البيت لطرفة ويقال : إنه مصنوع عليه ، وأراد اضربن ، بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفها للضرورة ، وهذا من الشاذ ، لأن نون التأكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن .

فإيّاكَ والأنصابَ لا تَقْرَبنّها ولا تعبدَ الشيطان والله فاعبدا(١)

وأما الرفع ، فلا يستقيم أيضا ، إلا مع فَتْح اللام ، وهو ههنا ضعيف .

٦٧ — مسألة

[فى باب المصادر المنصوبة]

وأما قول عامر بن الطُّفَيل(٢) : (أغُدّةً كغدّةِ البعير)(٣) فقد أورده سيبويه فى كتابه(٤) فقال : (أغدّة كغدّة البعير وموتاً فى بيت سلولية) وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المختزلة التى لا يجوز إظهارها

(١) ديوانه : ١٣٧ والرواية فيه :

فإياك والميتـات لا تقربنها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا
وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو من شواهد الـكتاب : ٢/١٤٩ ، وينظر المقتضب : ٣/١٢.

(٢) كان سيد بنى عامر فى الجاهلية ، وقد أسلم ثم ارتد ، فدعا عليه الرسول هو وأربد بن قيس أخو لبيد لأمه فقال : اللهم اكفنيهما بما شئت ، فأنزل الله تعالى على أربد صاعقة وأخذت عامراً الغدة ، فـكان يقول : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلولية ، ينظر أسد الغابة : ٣/٨٤ ، ومجمع الأمثال للميدانى : ٢/٥٧ ، ٥٨ .

(٣) أخرجه البخارى فى باب غزوة الرجيع : ٥/٣٥ ، والرواية فيه : غدة ، بالرفع دون استفهام ، وفى مجمع الأمثال — وقد ذكر هذه الرواية : ويروى « أغدة وموتاً » نصباً على المصدر .

وفى اللسان : الغدة طاعون الإبل ، وقلما تسلم منه .

وأما سلول فـكما يقول الميدانى : « عندهم أقل العرب وأذلهم » وكان عامر قد نزل ببيت امرأة من سلول ، فيضرب هذا المثل فى خصلتين إحداهما شر من الأخرى .

(٤) الـكتاب : ١/١٧٠ .

لقيام المنصوبات مقامها ، فكأنه قال : أأُغَدُّ غُدّةً ، وأأموت موتا فى بيت سلولية ، أى : امرأة من بنى سلول بن صَعْصعة .

وعامرُ بنُ الطُّفيل : أبوه الطفيل بن مالكِ بن جعفر بن كلابِ بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة ابن خَصَفَة بن قيس عَيْلان(١) ، وقيل : عكرمة بن قيس بن عيلان(١) ، وإنما خصفة أمه .

والطُّفيل هو فارس قُرْزُل(٢) ، وقرزل اسم فرسه ،والقرزل فى اللغة : القيد وهو أحد البنين الأربعة الذين ذكرهم لبيد فى قوله(٣) :

نحن بنو أمّ البنين الأربعة

وكانوا خمسة ، وإنما ترك ذكر الواحد ، لأنه كان ميتا حين ارتجز لبيد بهذا الرجز عند النعمان ، وربيعة والد لبيد هو ربيعه المُقْترين(٤) ، وهو الذى كان ميتا حينئذ ، وثالثهم « عامر » مُلاعِب الأسنة ، سمى بذلك لقول الشاعر فى أخيه :

---

(١) فى الأصل : غيلان ، بالغين وفى المشتبه للذهبى ٤٩٠ : « وبمهملة : قيس عيلان من مضر » وينظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٠ .

(٢) فى اللسان : وقرزل بالضم : اسم فرس كان فى الجاهلية ، قال ابن الأعرابى : هو فرس عامر بن الطفيل وأنشد :

وفعلت فعل أبيك فارس قرزل إن الندود هو ابن كل ندود

وقيل لهذه الفرس: قرزل ، كأنه قيد للوحش يلحقها » .

(٣) ديوانه : ٣٤١ — ٣٤٢ ، وينظر الكتاب : ١/٣٢٧ ، وخزانة الأدب : ٤/١٧١ .

(٤) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٨ .

فراراً وأسلمت ابن أملك عامراً   يلاعب أطراف الرشيح المزعزع

وله أخبار مع النبي صلى الله عليه وسلم[١] .

ورابعهم عبيدة الوضّاح ، وخامسهم معاوية مُعَوِّذُ[٢] الحكماء ، لقوله :

يعوِّدُ مثلها الحكماء بعدى   إذا ما الأمر فى الحدثانِ نابا

وهو القائل :

إذا سقط السماء بأرض قوم   رعيناه وإن كانوا غضابا[٣]

وغلط « الفراء »[٤] فاحتجّ بقول لبيد :

---

(١) ينظر أسد الغابة : ٣/٩٣ .

(٢) هكذا بالذال فى معوذ ، ومثله فى اللسان : كسد ، ورواية البيت فيه :

أعوذ بعدها الحكماء بعدى   إذ ما الحق فى الأشياع نابا

وفى اللسان (سما) : وسمى معود الحكماء لقوله :

أعود مثلها الحكماء بعدى   إذا ما الحق في الحدثان نابا

وفى التاج : عود « ولقب معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب . معود الحكماء » كذا بالدال ، ورواية البيت :

أعود مثلها الحكماء بعدى   إذا ما الحق فى الأشياع نابا

يقول الزبيدى : « هكذا بالنون والموحدة من نابه الأمر ، إذا عراه ، وفى بعض النسخ : بانا ، بتقديم الموحدة على النون ، أى ظهر ، وفى أخرى : إذا ما الأمر ، بدل الحق ، وفى بعض الروايات : إذا ما معضل الحدثان نابا . . » .

(٣) ينظر اللسان : سما .

(٤) هو يحيى بن زياد الكوفى النحوى . كان من أعلام النحو واللغة ، ويعد من أجل أصحاب الكسائى . توفى سنة : ٢٠٧ ينظر العبر : ١/٣٥٤ .

* نحن بنو أم البنين الأربعة *

على قوله : (ولمن خاف مقام ربِّه جنتان)(١) ؛ قال : إنما هى جنّة واحدة ، ولكنه جعلها جنتين مجازاً لاعتدال الفواصل ، كما جعلهم لبيد أربعة وهم خمسة ، لاعتدال القوافى ، وهذه هفوة عظيمة ، وعثرة لا لعاً لها(٢) ، وقد ذكرها القُتَبى(٣) عنه راداً عليه ومحذّرا من اعتقادها ، والحذر الحذر من زلة العالم ، والله الموفق .

٦٨ — مسألة

[فى المفعول من أجله]

فى لَدِّ المريض (كراهيةَ المريض للدواء)(٤) نصب الكراهية على أنه مفعول من أجله ، والعامل فيه الفعل الذى دلّ عليه من إباءته لِلّدِّ ، وكأنه قال : أبى من ذلك كراهية المريض .

---

(١) الرحمن : ٤٦ .

(٢) فى اللسان : « قال أبو عبيدة : من دعائهم : لا لعاً لفلان ، أى : لا أقامه الله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . نشأ ببغداد وأخذ عن أعلامها ومنهم والده ، وابن سلام والجاحظ ، وله مصنفات نيفت على الأربعين ، وتلمذ له كثيرون ، عاش بين سنة (٢١٣ — ٢٧٦) ينظر العبر : ٥٦/٢ .

(٤) أخرجه البخارى فى باب مرض النبى صلى الله عليه وسلم ١٧/٦ : « .. قالت عائشة : لددناه فى مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض للدواء » روى بنصب كراهية ورفعها .

وينظر البخارى : ١٦٤/٧ ، ٨/٩ — ١٠ ومسلم : ٢٤/٧ .

واللد : أن يؤخذ بلسان المريض فيمد إلى أحد شدقيه ، ويوجر فى الآخر الدواء .

ولا ينتصب المفعول من أجله حتى يكون مصدراً ، ويكون فاعله هو الفاعل المذكور قبله ، مثل أن تقول : أبى زيد من كذا كراهيةً لـكذا ، وخرج فلان حِرْصاً منه على كذا ، فالحريص هو الخارج ، ولو قلت : خرج زيد حِرْص عمرو ، لم يجز النصب ، لأن الثانى غير الأول ، وفى الحديث : (كراهية المريض) لأن المريض هو الذى أبى من اللدّ ، فكأنك قلت : كراهيته للدواء ، تَعْنِى النبيّ صلى الله عليه وسلم .

ومن رفع الكراهية فعلى إضمار المبتدأ ، أى : هذا الذى ترون منه كراهيةُ المريض للدواء .

وعندنا فى المفعول من أجله أسرار لا نطول بكشفها ، وثمرة بكر ليس هذا حين قطفها .

٦٩ — مسألة

[فى كسر همزة إنّ وفتحها]

وأما قوله : (أَوَ إنّ جبريل)[١] عليه السلام ، فوقوع « إنّ » بعد ألف الاستفهام يوجب كسرها لا محالة لعدم العامل فيها إذا فتحت ؛ إذ لا بُدّ لها مفتوحةً من عامل ، لأنها فى تأويل اسم ، والألف ليست بعاملة ، ولا ـ أيضاً ـ يعمل ما قبل الألف فيما بعدها .

فإذا قُلْتَ : أإنّ جبريل (أَإِنّكَ)[٢] (أإنا لمخرجون)[٣]، لم يختلف أحد

(١) ينظر المسألة : ٤٢ .
(٢) فى الأصل : أإنى .
(٣) يوسف : ٩٠ .
(٤) النمل : ٦٧ .

فى كسرها ، فإن جئت بالواو بين الألف وبينها فربما جاز فتحها إذا تقدّم لغيرك [كلام][1] فيه فعل عامل فى «أن» مفتوحة ، مثل أن يقول لك إنسان : عرفت أن زيداً منطلق ، فعند ذلك يجوز أن تقول له : أَوَ أنّ زيداً منطلق ، بفتح أنّ ، لأن الواو تنوب مناب العامل ، فكأنك قلت له : أو عرفت أيضاً أن زيداً منطلق . وإن كسرت « إنّ » فهو الأصل ، كأنك استفهمت عن حديث معطوف على الحديث المتقدم ، وإذا فتحتها فكأنك استفهمت عن الفعل الذى لفظ به المخاطب ، فبهذه القرينة يجوز فتحها بعد الألف مع الواو .

وإذا ثبت هذا فكسرُها فى الحديث لا شَكّ فى جوازه وحسنه ، وفتحها فيه نظر ، وذلك أن عروة حَدَّث عمر فقال له : (إن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى فقال : ما هذا يا مغيرة ، أليس قد علمت أن جبريل نزل)[2] الحديث ، فقال عمر لعروة : (اعْلَمْ ما تُحَدِّثُ ، أَوَ إنّ جبريل هو الذى . . .)[1] فهذا استفهام مستأنف عن الحديث ، غير أنّه جاء بالواو ، ليردّ الكلام على كلام عروة ، لأنها من حروف الردّ ، ولا معنى هاهنا لفتح « إن » إلا على تقدير بعيد ، كأنه قال : أو حُدِّثْتَ أن جبريل نزل ، وعروة لم يقل : حُدِّثْت ولا حدثنى فلان ، إنما جاء بالخبر مطلقاً ، فلو كان قال له أول ما حدثه : حدثنى بَشِيرُ بن أبى مسعود ، لجاز حينئذ أن يقول له عمر : أو أن جبريل هو الذى نزل ، فيُضَمِّن الحديث ويعمله فى أنّ ، ولكن عروة لم يسند له الحديث إلا بعد إنكار عمر عليه[3] ، ولم يذكر الراوى لفظ عروة إلا فى آخر الحديث ، وإنما قال فى أوله : (فأخبره أن المغيرة) ، فهذا لفظ

---

(١) زيادة ليست فى الأصل .

(٢) الجامع الصحيح : ١/١٣٩ .

(٣) فى المرجع السابق والصفحة : « قال عروة : كذلك كان بشير بن أبى مسعود يحدث عن أبيه . . »

الزُّهْرِىُّ ، لا لفظ عروة ، فلم يكن معنا فعل نردّ الكلام عليه بالواو ، ونوقع الاستفهام عليه فيَعْمل فى أَنَّ ، فوجب كسرُها لأنها أبداً مكْسورة فى استئناف الكلام وابتدائه غير أن الواو رَدَّت حديثاً على حديث ، لا فعلا على فعل .

وأما ما ذكرتَ من الأصل(١) الذى ربطه الفارسى وابن السراج فى كسر إن وفتحها ، فهو أصل بارد مظلم على المبتدى ، واهٍ عند المنتهى ، فلا نُعوِّل إلا على ما قاله صاحب الجمل(٢) ، لأن قولهما : (كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فإن فيه مكسورة ، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فإنَّ فيه مفتوحة) هو مع إشكاله لا يفيد حكمة ، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر ، ثم هو منتقض ، إذ قد جاء الكسر فيها فى موضع لا يقع فيه إلا الاسم ، أنشد سيبويه :

* إذا إنَّه عبدُ القفا واللهازِمِ(٣) *

وحَكَى : أما إِنَّك منطلق(٤) ، بالكسر والفتح ، وليس هذا الردّ

(١) فى الإيضاح للفارسى ص ٦٤ : « فأما المكسورة فإنها تقع فى الموضع الذى يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، أو بالفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة . . »

(٢) يعنى الزجاجى ، ينظر الجمل : ٦٩ — ٧١ .

(٣) الكتاب : ٤٧٢/١ وصدره :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا

وهو من الأبيات التى لا يعلم قائلها ، ويدظر المقتضب : ٣٥١/٢ ، والخصائص : ٣٩٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٦٢/١ .

مما سبقت إليه ، ولا أنا فيه بِدْعٌ ، بل قاله غيرنا قبلنا ، وكان شيخنا أبو الحسين ابن الطراوة يعجب من وهنه ، ويفرط فى تعنيف قائله ، والله الموفق .

٧٠ — مسألة

فى قول الله تبارك وتعالى ، فيما جاء فى الحديث : (يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنّهار)[١] هى من جملة هذه المسائل ، وقد انتسختها فى كراسةٍ مع مسائل أُخَر ، فأغنى ذلك عن شرحها هنا .

٧١ — مسألة

[فى البـــدل]

قوله : (كُنَّا لا نأكل من لحوم بُدْنِنَا فَوْقَ ثلاثٍ مِنًى)[٢] هو على البدل إذا نونت « ثلاث » ، ولكن بعد حذف ، كأنه قال : بعد ثلاثِ أيام منى ، ثم حذف المضاف إلى منى ، وقد تقدم[٣] نظير هذا فى هذه المسائل ، وذكرنا قول الأعشى :

* رضيعى لبانٍ ثدى أم تحالفا *

بالخفض ، أى لبن ثدى أم ، وذكرنا قول الله سبحانه : (أصحاب الأخدود ، النار)[٤] أى : الأخدود أخدود النار ، ولم نجعله من بدل الاشتمال .

---

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الألفاظ من الأدب ، باب النهى عن سب الدهر : ٤٥/٧ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب ما يؤكل من البدن ٢١١/٢ .

(٣) ينظر المسألة : ٥٩ .

(٤) البروج : ٤ ، ٥ .

٧٢ - مسالة

[فى توجيه إحدى الروايات]

وقوله : (أنا أبو حسنٍ القوم)[١] فلا يصح فيها إلا القَرْمُ ، بالراء ورفع الميم ، وإن لم تكن الثانية تصحيفاً فهى بالخفض وترك التنوين ، وأما الرفع مع التنوين فخطأ ظاهر ، والله أعلم ، إلا أن يكون القرم بالراء .

٧٣ — مسألة

[فى خُوَّة رواية فى أخوة]

وأما حديث أبى بكر : (لـكِنْ خُوَّة الإسلام)[٢] ، فإن صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون المحدث سمعها من الصاحب أو التّابع مسهلة الهمزة ، بنقل الحركة إلى النون الساكنة ، فتوهم الهمزة ساقطة أصلاً ، أو تعمّد كَتْبَها كذلك ليقرأها كما سمعها مسهلة محذوفة ، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الألف ، فنطق بالنون ساكنة غير محركة بحركة الهمزة ، فصارت رواية منقولة ، وهكذا هى روايتى لها ،

---

(١) فى اللسان : « وفى حديث على عليه السلام : أنا أبو حسن القرم ، أى المقرم فى الرأى ، والقرم : فحل الإبل ، أى أنا فيهم بمنزلة الفحل فى الإبل ؛ قال ابن الأثير : قال الخطابى : وأكثر الروايات (القوم) بالواو ، قال : ولا معنى له ، وإنما هو بالراء ، أى : المقدم فى المعرفة وتجارب الأمور » .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الخوخة والممر فى المسجد ١/١٢٦ (. . . ولو كنت متخذاً خليلا من أمتى لاتخذت أبا بكر ، ولـكن أخوة الإسلام ومودته . . . » ويروى : خوة .

ويحتمل[١] أيضاً أن تكون لغة فى الأخوة ، كما قالت العرب : خُذْ وكل ومر من الأمر والأخذ والأكل ، فلا غرو أيضاً أن يوجد فى كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التى هى فى موضع الفاء وبقيت عين الكلمة ولامها ، كما فعلوا فى خُذْ وكلْ ، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعى[٢] ، وإذا بلغتنا لغة فى حديث صحيح قبلناها ولم نزيفها عند عدم وجودها فى كتب يعقوب[٣] ، وأبى عبيد[٤] وغيرهما ، فإن ما ذكروه فيما لم يذكروه نقطة من بحار[٥] ، والله أعلم .

٧٤ — مسالة

[فى توجيه إحدى الروايات]

وما ذكرتَه من رواية المروزى : (هم الذين يغلبون على قَرْنِك)[٦] ، وأنَّه

---

(١) فى الأصل : ومحتمل .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلى البصرى ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار ، سمع شعبة بن الحجاج ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد . وأكثر عن أبى عمرو بن العلاء ، وله عدة مصنفات ، وممن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستانى ، والرياشى وغيرهم ، توفى سنة : ٢١٦ عن ٨٨ سنة ينظر إنباه الرواة : ١٩٧/٢ ، والعبر : ٣٧٠/١ .

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت النحوى ، صاحب إصلاح المنطق ، أخذ عن أبى عمرو الشيبانى ، توفى سنة ٢٤٤ ، ينظر العبر : ٤٤٣/١ .

(٤) ينظر ص : ٤٦ .

(٥) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك فى تخريجه للفظ خوة : ٨٢

(٦) أخرجه البخارى فى كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب رجم الحبلى ٢٠٩/٨ (. . . فإنهم هم الذين يغلبون على قربك . .) كذا بالباء .

رواه بالنون وفتح القاف ، فإنه ـ والله أعلم ـ تصحيف ظاهر ، إلا أن يريد بالقرن الأمة ، فإن رَعَاع الناس في كل قرن هم الأغلب ، في قرن عُمَر وفي غيره من القرون ، وكأنه أراد تخصيص ذلك القرن ، لأن الرعاع وغوغاء الناس لم يكونوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر ، بكثرتهم وغلبتهم في عهدعمر ، والقرن الذي عناه ابن عوف[1] لكثرة ما دخل في الدين في أيامه من العجمان والموالي والأتباع ، حتى صار هؤلاء هم الغالبون والأكثرون في ذلك القرن وفيما بعده ، بخلاف ما كان قبل ذلك ، وليس يمكن في التحيّل بتصحيح هذا الخلل ، وتقويم هذا الزلل ، أكثرَ من هذا .

٧٥ — مسألة

[في الإضافة]

وأما : (مثل أو قريبَ من فتنة الدجال)[2] فإن صحت هذه الرواية ، فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها ، وتعلّق الشكِ بهما جميعاً ، وأنّ الراوي لم يعتمد على الكلمة ، فلو اعْتَمَد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها ، ولكن حكمها عنده كحكم « مثل » في الإخبار بهما ؛ إذ الشك جامع بينهما و « مثل » غير منونة[3] ، لأنها مضافة في المعنى ، فلم تنون ، و « قريب » مقرونة بها في الشك ، مزدوجة معها في اللفظ ، فكان في ترك التنوين تحقيق لاقترانها بالتي قبلها في شكه ، فجاء بها مثلها في ترك التنوين ، كأنه يقول :

---

(١) هو عبد الرحمن بن عوف .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل ٥٧/١ : (. . ولقد أوحي لي أنكم تفتنون في القبور مثل أو قريب من فتنة الدجال . .) وينظر : ٤٧/٢ .

(٣) في الأصل : مؤنثة .

إما هذه سمعتُ وإما هذه ، ولو سأله سائل : أيُّ الكلمتين قال عليه الصلاة والسلام ؟ لقال له : قال : مثل أو قريب ؛ أى مثل فتنة الدجال أو قريب ، يجعل قريب مكان مثل ، لأنه لم يرد أنهما قالهما معا ، وإذا جعلها مكانها فليكن حكمها حكمها فى عدم التنوين ، حتى [لا] (١) يعتمد عليها فى الكلام فيذهب الازدواج ويزول الالتفات إلى أختها لفظا ومعنى ، وقد قال الشاعر (٢) :

إلا عُلالَة أو بُدَا هَةَ قارح نهد الُجزارة

فحذف التنوين منهما جميعا ، إلا أنهُ فى البيت أقرب وأبين من أجل أن الثانى لا يمنعه من الإضافة مانع ، كما يمنع « قريبا » حرف الجر الذى يليه ، ولكنه مع ذلك قد يجوز توهم الإضافة فى « قريب » فيصير حرف الجر فى حكم اللام المقحمة من قولهم : « يابؤس للحرب » ويقويه ها هنا ازدواجها مع مثل واشترا كهما جميعا فى المعنى الذى قدمناه ، وتسوية الراوى بينهما فى مقصود كلامه ، وإن استبعد هذا الغرض غيرى فأنا لا أستبعده لكثرة ما مرّ بى من النظائر لهذه المسألة .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه : ١٥٩ ، وفيه سابح مكان قارح ، وكذلك اللسان : علل ، أما فى جزر فيروى البيت كما هنا . والبداهة : أول جرى الفرس ، والذى يكون بعده علالة ، والقارح من ذى الحافر بمنزلة البازل من الإبل ، والجزارة يعنى بها : يديه ورجليه وكثرة عصبهما ، ونهد : ضخم .

٧٦ — مسألة

[فى أفعل التفضيل]

وأما قوله : (ما رأيته أكثر صيامٍ)(١) بالخفض لصيام ، فلا أحسبه إلا وهماً وأنّ الرّاوى ربما بنى اللفظ على الخط ، مثل أن يكون رآه مكتوبا بميم مطلقة ، على مذهب من رأى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف(٢) ، فتوهمه مخفوضاً ، لا سيما وصيغة أفعل تضاف كثيرا ، فتوهمها مضافة ، وإضافتها ههنا لا تجوز قطعاً ، والله أعلم .

٧٧ — مسألة

[فى توجيه تفسير البخارى]

وأما ما وقع فى تفسير(٣) سورة السجدة من قوله : « الهُدَى الذى هو الإرشاد » ونظر « بمنزلة أصعدناه » فلعمرى إنه إذا كان بالصاد أقرب إلى تفسير أرشدناه من أسعدناهم بالسين ، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ، وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير ، فإذا قلت : أصعدناهم ، بالصاد، خرج اللفظ إلى معنى الصُّعدات(٤) ، من قوله : (إياكم والقعود

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم ، باب صوم شعبان ٣/٥٠ : (.. ومارأيته أكثر صياما منه فى شعبان) .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضى : ٢/٢٧٩ .

(٣) يعنى تفسير البخارى لقوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) ، قال البخارى ٦/١٦٠ : « والهدى الذى هو الإرشاد بمنزلة أصعدناه » ويروى : أسعدناه .

(٤) فى اللسان : « والصعيد : الطريق ، والجمع صعدان وصعد وصعدات جمع =

على الصعدات) وهى الطرق ، وكذلك أصعد فى الأرض : إذا سار فيها على على قصد ، وصَعْدة من أسماء الأرض ! فإن كان البخارى قصد هذا ، وكتبها فى نسخته بالصاد ، التفاتا إلى حديث الصعدات ، فليس بعجيب ولا نكير ، وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين[١] .

٧٨ — مسألة

[له أيضاً فى الطلاق والأيمان اللازمة]

قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله :

ألفاظ الطلاق على ضربين : صريح وكناية ، فالصريح مالا يحتمل معنى إلا الطلاق ، فذلك لا ينوّى فيه صاحبه ، بل يُمضى عليه الطلاق كما يقتضى اللفظ ، ولا يسأل عن نيته وذلك مثل أن يَقُول : هى طالق ، أو يقول لها : قد بَتَتُّك ، أو فارقتك ، أو أنت منى بائن ، أو قد سَرّحتك ، وفى التسريح[٢] خلاف ، هل هو من صريح الطلاق أو كنايته ، وفى فارقتك خلاف أيضاً ،

= الجمع ، وفى حديث على رضوان الله عليه : إياكم والقعود بالصعدات إلا من أدى حقها » .

(١) فى الهامش عند نهاية هذه المسألة : إلى هنا انتهت مسائل ابن قرقول ، رحمه الله .

(٢) فى الأصل : صرحتك ، وفى التصريح .

وفى التاج : وتسريح المرأة : تطليقها ، والاسم : سراح كسحاب ، مثل التبليغ والبلاغ ، وسمى الله عز وجل الطلاق سراحا ، فقال : وسرحوهن سراحا جميلا ، كما سماه طلاقاً من طلق ، وسماه الفراق ، فهذه ثلاثة ألفاظ تجمع صريح الطلاق الذى لا يدين فيها المطلق بها إذا أنكر أن يكون عنى بها طلاقاً .

وكذلك من صريح الطلاق : قد باريتك[١] ، أو أن يقول لها : ملكتك أمرك ، فتقول له هى : قد طلقتُ نفسى .

وأما الكناية فمثل أن يقول[٢] لها : سيرى إلى أهلك ، أو أنت وشأنك إلى غير ذلك مِمَّا لا يحصى من الألفاظ التى تحتمل الطلاق وغيره ، فيوقفه الرجل على نيّته ، وَيُدَيَّن[٣] فى قوله .

فصل

وإذا ثبت هذا فلا خلاف فى قول الرجل : عَلَيَّ يمين إن لم أفعل كذا وكذا أَنّ اليمين ليس من صريح الطلاق ، وإذا قال : على يمينان فحنث فعليه كفارتان إلا أن ينوى بأحدهما طلاقاً فتكون طلقةً واحدة ، أو ينوى بهما جميعا الطلاق فتكون تطليقتان[٤] ، فإذا قال : على أَيمان ثم حنث ، كان عليه ثلاث كفارات إلا أنْ ينوى بقوله أيمان تطليقات فيكون مطلقا بحسب ما نوى ، فإن قال : علىّ الأيمان بالألف واللام ، أو الأيمان لازمة لى ، ولم ينو طلاقاً بها ولا بواحد منها ، وإنما سمع الناس يقولونها عند الضجر وعند الحاجة ، فقالها ، فيلزمه ثلاث كفارات على قياس ما تَقَدّم لا[٥] أن يكون هذا اللفظ من صريح الطلاقِ .

فإن قلت : وكيف والطلاق يمين ، وقد أدخله فى جملة الأيمان ، والألف ،

---

(١) فى التاج : «وبارى امرأته : صالحها على الفراق» ويقال : بارأ ، بالهمز .
(٢) فى الأصل : يكول .
(٣) فى المصباح : « وديّنته — بالتثقيل : وكلته إلى دينه » .
(٤) فى الأصل : تطليقتين .
(٥) فى الأصل : إلا أن .

واللام تدلّ على استغراق الجنس وعموم اللفظ ، فقد دخل الطلاق وغيره من الأيمان فى هذا القول ، ويدلك على أن الطلاق من جملة الأيمان أنه يقال : حلفت بالطلاق ، كما يقال : حلفت بالله ؟

فنقول : إنْ جاز لك أن تقول حلفت بالطلاق فليس يجوز أقسمت بالطلاق، كما تقول : أقسمت بالله ، واليمين هو القسم ، فإذاً ليس الحلف بالطلاق حقيقة ، ولا يدخل فى جنس الأيمان إلا ما كان يمينا وقسماً على الحقيقة ، كما لا يدخل فى جنس الأسد من كان رجلا شجاعا ، وإن كان قد يقال له : أسد ، على المجاز ، ولا يدخل فى جنس النيران إذا ذكرتها بالألف واللام الشرّ الواقع بين الناس ، ولا نار الشوق ونار الوجد ، وإن كان قد يقال لها : نار ، على المجاز ، فكذلك لا يدخل تحت قوله : « الأيمان » ما يسمى حلفا على المجاز .

وبرهان المسألة وتمام بيانها فى كتاب الله العزيز ، وذلك أن الله سبحانه ، قال فى الأيمان المحلوف بها ، (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم)[1] فجاء بلفظ الجمع ، فانتظم الكلام جميع أيمان المسلمين ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الطلاق ليس بداخل تحت هذا العموم ، لأنّه لا صيام ولا إطعام فيه ، وقوله : (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان[1]) بالألف واللام ، ثم قال : (فكفارته) كذا وكذا إلى آخر الآية ، فمن أدخل الطلاق فى الأيمان وسماه يمينا فليوجب فيه الكفارة ، ولم يقله أحد ، فدَلّ على خروجه عن جنس الأيمان ، إلا أن ينوى الحالف بهذه الكلمة طلاقا ، ويجعلها كناية عنه ، فيلزمه ما نوى ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لكل امرىء ما نوى)[2] فإن لم يجعل الكلمة

(١) المائدة : ٨٩ .
(٢) أخرجه البخارى فى حديث بدء الوحى : ١/٢ .

كناية عن طلاق ألزمناه[1] ما ألزمه الله من كفارة الأيمان ، فعليه إطعام ثلاثين مسكينا ، لكل يمين عشرة ، حملا على أقل الجمع ، فإن لم يجد فصيام تسعة أيام ، وهو قول أبي بكر محمد بن الوليد الطُّرْطُوشي الفهري الزاهد عالم الإسكندرية[2] ، وإمام وقته ، حدثنا بذلك عنه شيخنا أبو بكر بن العربي[3] ، وقد قال مالك ما هو مثل هذا القول إلا قليلا ، قال : العهد يمين ، فمن قال : عليّ عهود الله ، وحنث ، فعليه ثلاث كفارات ؛ وإذا كانت العهود أيمانا وفيها ثلاث كفارات فكيف لا يكون في الأيمان نفسها ما جعل الله فيها من الكفارات ، وما بعد هذا إلا التعسّف والفتيا بالتظنّي والتقليد لأهل التكلف ومن تورع عن أن يحلّ ما حرّم الله ، فلم لا يتورّع عن أن يحرم ما أحل الله ، ولا فرق بينهما إذا كان ذلك بغير علم ، ولا علم إلا من أفتى بكتاب الله وسنة رسوله .

ومما يوضح لك أنّ الطلاق ليس بيمين ، وأن الحالف به ليس بمقسم إجماع أهلِ العربية في أبواب القسم على أنّ القسم لا يكون إلا بحروف القسم ،

---

(١) في الأصل : لزمناه .

(٢) كان أحد الأئمة الكبار ، أخذ عن أبي الوليد الباجي . ورحل فأخذ السنن عن أبي علي التستري ، وسمع ببغداد من أبي رزق التميمي وطبقته ؛ وتفقه على أبي بكر الشاشي ، وكان إماماً زاهداً ورعاً ، دينا متواضعاً توفي سنة : ٥٢٠ عن سبعين سنة .

ينظر بغية الملتمس : ١٢٥ ، والعبر : ٤/٤٨ .

(٣) هو أبو بكر محمد عبد الله بن محمد الإشبيلي المالكي الحافظ ، أحد الأعلام ، وعالم الأندلس ، رحل مع أبيه وسمع بالشام وبغداد ومصر ، وتفقه على الغزالي ، وأبي بكر الشاشي ، وأبي الوليد الطرطوشي ، وكان متفننا في العلوم : وصنف في التفسير والحديث والفقه والأصول عاش بين [٤٨٦ — ٥٤٣] ينظر بغية الملتمس : ٨٢ ، والعبر : ٤/١٢٥ .

كالواو والباء والتاء ، وأمانة الله ، وعهد الله ، وما أشبه ذلك مما قد نصوا عليه فلو أنّ القائل يقول : والطلاق لأفعلن ، أو : وحق الطلاق ، لـكان هذا مقسماً لغةً وعربية لا شرعاً ، كالذى يقول : والـكعبة لأفعلن ، أو يقول : والبيت ، ونحو ذلك ، فإذا كان كذلك فهو مقسم وحالف ، ولـكن لا يلزمه فى حكم الشريعة شىء ، فإن قال : علىّ الطلاق إن فعلت كذا وكذا ، لزمه لا من حيث إنه حالف ولا مُقسِم ، كما قدّمنا ، ولـكن يسمى مطلقاً ، وطلاقه بشرطٍ ، فإن وقع الشرط وقع الطلاق ، وإن لم يقع الشرط لم يقع الطلاق .

وإذا ثبت بهذه البراهين كلها أن الطلاق ليس بيمين فكيف يندرج تحت قوله : « الأيمان لازمة » كل يمين : الطلاق أو العتاق أو شىء من هذا ، إنما يندرج تحت قوله : « الأيمان لازمة لى إن كان كذا وكذا » كل يمين جعل الله فيها الـكفارة المذكورة فى القرآن ، مثل أن يقول : أحلف بالله ، أو بالرحمن ، إلى سائر أسمائه سبحانه ، أو بعزة الله وقدرته ، إلى سائر صفاته ، فإذا ألزم نفسه مثل هذه الأيمان كانت عليه الـكفارة المشروعة فى هذه الأيمان ، ولم يكن عليه طلاق ولا عتاق ، لأن الطلاق والعتاق ونحوهما ليست من الأيمان ، لأن الله تبارك وتعالى إنما قال : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقد أجمعت الأمة أنه ما عنى سبحانه إلا الأيمان به وبصفاته ، وأن من قال : علىّ الطلاق إن كان كذا وكذا ، فإنما هو رابط لطلاقه بشرط إن وقع ، ولا معنى للتكرار بعد هذا ، فقد وضح السبيل ، واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين ؟

كملت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك ، فى الموفى ثلاثين من شهر المحرم عام سبعة وتسعين وستمائة ، والحمد لله .

الفهارس العلمية

١ — فهرس القرآن الكريم

٢ — فهرس الحديث

٣ — الأمثال

٤ — الأشعار

٥ — أنصاف الأبيات

٦ — الرجز

٧ – الأعلام[1]

(١) هذه فهرسة لمن ذكروا فى المقدمة ونص السهيلى .

٨ – الأماكن[١]

(١) التى ورد ذكرها فى المقدمة ونص السهيلى .

٩ — الغريب

١٠ ـ النحو والادوات

الأدوات

١١ — الموضوعات

مراجع التحقيق

(ا) المخطوطات والمصورات :

١ ـ الارتشاف لأبي حيان ، مخطوط بدار الكتب برقم ١١٠٦ .

٢ ـ الإفصاح لابن الطراوة ، مصورة بمكتبتي عن مكتبة الأسكوريال بإسبانيا

٣ ـ إنباه الرواه للقفطي مخطوط بدار الكتب برقم ٨٠١

٤ ـ الإيضاح للفارسي ، مخطوط بدار الكتب برقم : ١٠٠٦

٥ ـ نتائج الفكر للسهيلي ، مصورة بمكتبتي عن مكتبة فيض الله بتركيا

(ب) المطبوعات :

١ ـ الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال الاستاذ محمد عبد الله عنان مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

٢ ـ أساس البلاغة للزمخشري

٣ ـ الاستيعاب لابن عبد البر ، ت الأستاذ علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر

٤ ـ أسد الغابة لابن الأثير ، المطبعة الوهبية

٥ ـ الإصابة لابن حجر ، مطبعة مصطفى محمد

٦ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر

٧ ـ أصول الدين للبغدادي

٨ ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط دار الكتب

٩ ـ إنباه الرواه للقفطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب

١٠ ـ الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة .

١١ ـ البرهان للزركشي

١٢ ـ بغية الملتمس للضبي ، ط مدريد

١٣ ـ بغية الوعاه للسيوطى ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابى الحلبي

١٤ ـ تاج العروس للزبيدى

١٥ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي

١٦ ـ التعريف والإعلام للسهيلى ، مطبعة الأنوار

١٧ ـ التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، ط مدريد

١٨ جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، ت ليفى بروفنسال دار المعارف بمصر

١٩ ـ خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ببولاق

٢٠ ـ الخصائص لابن جنى ، ت الأستاذ محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب

٢١ ـ خلق الإنسان لثابت ، ت الأستاذ عبد الستار فراج ، مطبعة حكومة الكويت

٢٢ ـ ديوان الأعشى

٢٣ ـ ديوان امرىء القيس

٢٤ ـ ديوان أمية بن أبى الصلت ، ط بيروت

٢٥ ـ ديوان حسان بن ثابت ، مطبعة السعادة

٢٦ ـ ديوان الشماخ مطبعة السعادة

٢٧ ـ روح المعانى الألوسى

٢٨ ـ الروض الأنف للسهيلى ، مطبعة الجمالية بمصر

٢٩ ـ سيرة ابن هشام ت الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبيارى وعبد الحفيظ شلبى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي

٣٠ ـ شرح الشافية للرضى ، ت الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازى بالقاهرة

٣١ ـ شرح الكافية للرضى

٣٢ ـ شرح الفصيح للهروى ، ت الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجى ، المطبعة النموذجية

٣٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش ، المطبعة المنيرية

٣٤ ـ شرح يس على الألفية ، المطبعة المولوية بفاس

٣٥ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر

٣٦ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى ، مطبعة لجنة البيان

٣٧ ـ الصاحبي لأحمد بن فارس ، مطبعة المؤيد

٣٨ ـ صحيح البخارى ، مطبعة الشعب

٣٩ ـ الترمذى ، المطبعة المصرية بالأزهر

٤٠ ـ صحيح مسلم ، ط التحرير

٤١ ـ صفة جزيرة الأندلس للحميرى

٤٢ ـ العبر للذهبي ، مطبعة حكومة الكويت

٤٣ ـ فهرسة ابن خير ، ط مدريد

٤٤ ـ الكامل للمبرد

٤٥ ـ الكتاب لسيبويه ، مطبعة بولاق

٤٦ ـ الكشاف للزمخشرى مطبعة الاستقامة بالقاهرة

٤٧ ـ لسان العرب

٤٨ ـ مجمع الأمثال للميدانى ، ت الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية

٤٩ ـ المحتسب لابن جنى ، ت الأساتذة على النجدى ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، دار التحرير

٥٠ ـ المشتبه للذهبي ، ت على محمد البجاوى ، دار إحياء الكتب العربية

٥١ ـ المصباح المنير

٥٢ ـ المطرب لابن دحية ، ت الاستاذ إبراهيم الأبيارى ، المطبعة الاميرية بالقاهرة

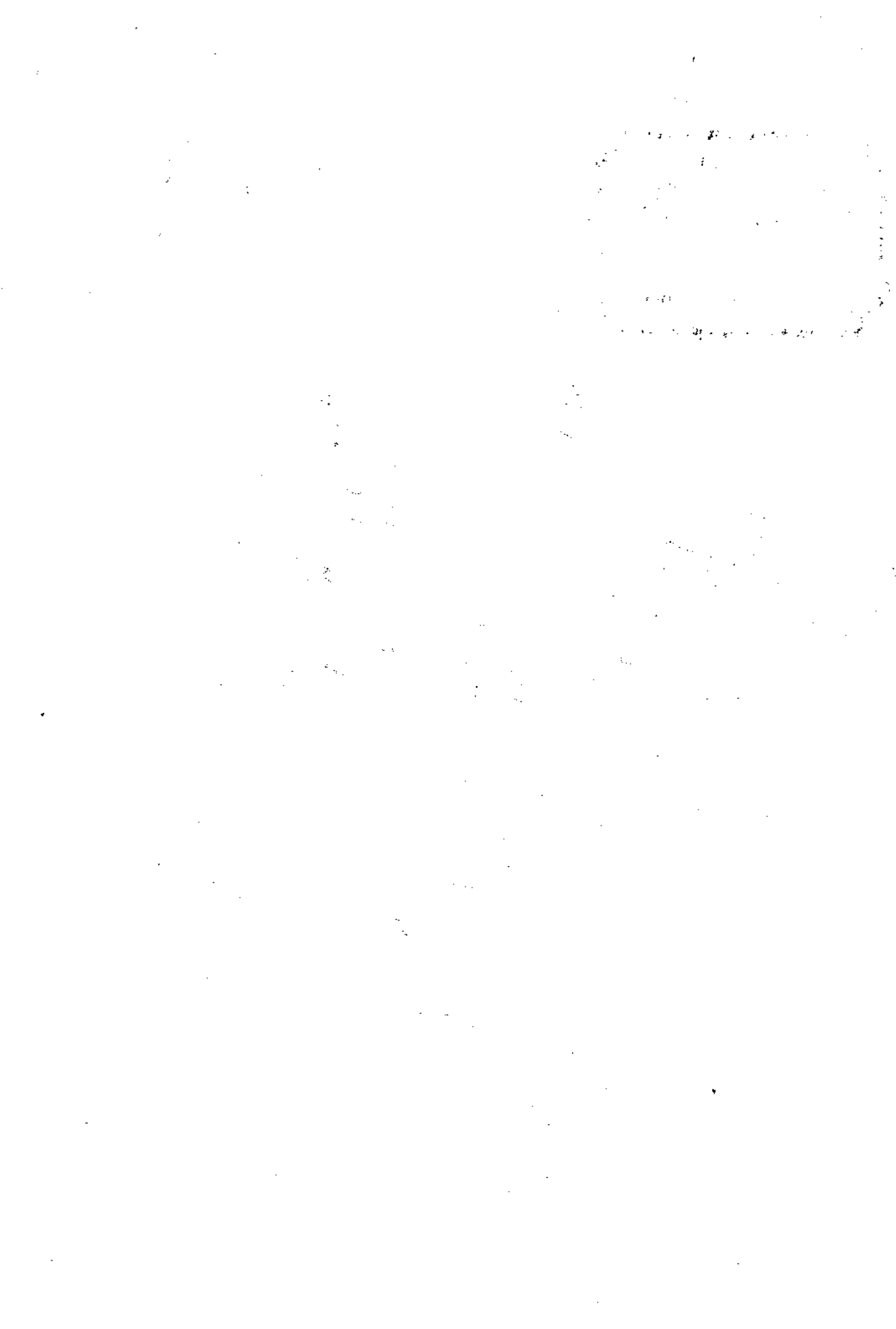
٥٣ ـ مغنى اللبيب لابن هشام

٥٤ ـ المقتضب للمبرد ت الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة

٥٥ ـ المنهل العذب المورد فى شرح سنن الإمام أبى داود

٥٦ ـ الموطأ للامام مالك ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى ، دار إحياء الكتب العربية
٥٧ ـ نزهة الألباء لأبى البركات الأنبارى
٥٨ ـ نسب قريش لمصعب الزبيرى ت ليفى بروفنسال دار المعارف بمصر
٥٩ ـ نفح الطيب لابن الخطيب
٦٠ ـ النهاية لابن الأثير ، ت الأستاذ محمود محمد الطناحى ؛ دار إحياء الكتب العربية
٦١ ـ النوادر لأبى زيد ، دار الكتاب العربى ببيروت
٦٢ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ، ت الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر





استدراك

نسب السهيلي إلى الفرزدق في ص ٦٦ أنه قال :

* إلا الخلائف من بعد النبيين *

وقد علقت عليه بأني لم أجده في ديوانه ، وقد نبهني أستاذي الدكتور عبد العظيم الشناوي إلى أنه في الكامل ٢ / ٣٠٣ من بيتين نسبهما المبرد إليه ، هما :

إني لباكٍ على ابنَيْ يوسف جَزَعاً   ومثل فَقْدهما للدين يُبْكيني
ما سدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما   إلا الخلائفَ مِنْ بعد النَّبيِّين

تصويب

ص	س	الخطأ	صوابه
٨٩	٤	بسلام	بسلاحه



رقم الإيداع ٢٧٧٧ / ١٩٧٠